دعم لتقنية المعلومات
وحدة البحث

رجال الأعمال بين الاقتصاد والسياسة

تحليل مضمون لحوارات صحفية مع رجال أعمال مصريين

أحمد خير
مدير وحدة البحث

Cornich ElMaadi - ElAkhaa Build.
Build.: 40 - 3th floor - Apt.: 34
Tel.: +202 700 26 83
E-mail: info@id3m.com
www.id3m.com

الفهرس

مقدمة 3

القسم الأول

من الأعيان إلى رجال الأعمال 4

القسم الثاني

خصائص العينة 14

رجال الأعمال بين السياسة والاقتصاد 16
1 - العضوية بالأحزاب السياسية 16
2 - الرأي في الأحزاب وال والمجموعات السياسية القائمة 21
3 - التعديلات الدستورية 25
4 - التوريث 26
5 - تزاوج البيزنس والسياسة 28
6 - الفساد 29
7 - الإصلاح الاقتصادي وقضية الخصخصة 30

الخاتمة 32
الملاحق 33

المقدمة

أجرت جريدة المصري اليوم المستقلة خلال شهر رمضان الماضي، والذي وافق الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر، والأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أكتوبر 2006 سلسلة من الحوارات مع 19 رجل أعمال مصري، تحت عنوان "دعوة إلى مائدة إصلاح: حوارات مع الجيل الجديد من رجال الأعمال في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة " ، وتطرقت هذه الحوارات للحديث حول الشأن العام المصري، والسياسات الاقتصادية الحكومية الحالية، والأوضاع السياسية على الساحة المصرية في المرحلة الراهنة.

وفي هذا السياق يسعى هذا العمل في القسم الأول لإلقاء الضوء على تاريخ نشأة أصحاب الأعمال في مصر منذ نشأة الدولة الحديثة. ثم يسعى في الجزء الثاني لتحليل مواقف رجال الأعمال من عدد من القضايا التي تمت مناقشتها في سلسلة الحوارات.

من الأعيان إلى رجال الأعمال
قراءة في تاريخ أصحاب الأعمال في مصر الحديثة

يسعى هذا القسم لعرض نشأة وتطور فئة أصحاب الأعمال في مصر منذ تأسيس الدولة الحديثة قبل قرنين من الزمان، والتي شهدت مصر خلالها تغيراً عميق الأثر في بنيتها الاقتصادية - الاجتماعية، وما اقترن بتلك التحولات من تغير في طبيعة النخبة الحاكمة في مصر، وعلاقتها بأصحاب الأعمال.

على الرغم من تعدد التعريفات التي تشرح مفهوم "البرجوازية" كطبقة باختلاف التيارات السياسية والتيارات الفكرية المتعددة، إلا أنها كلها من أقصى اليسار لأقصى اليمين قد اتفقت على أمراً واحداً بشأنها، ألا وهو ارتباطها بالعصر الحديث، أو بالتطورات الاقتصادية - الاجتماعية المقترنة بعصر الرأسمالية، وأبعادها على الدول التي لم تكن بنياتها الاقتصادية - الاجتماعية رأسمالية بعد لكنها استعانت بالنموذج " الحديث " للدولة، ومؤسساتها، وأبنيتها.

و " مصطلح الطبقة البرجوازية لا يفسر لنا الكثير، إلا عند مستوى شديد العمومية، وعلى أي حال، فإننا نستطيع أن نرى ونلمس - رجال الأعمال - أي جماعة أو جماعات من الناس الذين يجمعهم العمل في مجال الأعمال: أي السوق، سواء كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين مشتغلين في إدارة الشركات، أياً كان نوعها. ويختلف رجال الأعمال بهذا المعنى عن البرجوازية ليس فقط من حيث التجسيد والتجريد، وإنما أيضاً من حيث أن الأولين يعملون فعلاً سواء كانوا يملكون - أو يديرون فقط - مشروعات اقتصادية بقصد الحصول على عائد تجاري أو أرباح. أما البرجوازية فهي ترتبط أساساً بالملكية، فهي الطبقة المالكة، ولكنها قد لا تكون - بل ويجب تمييزها عن - الطبقة المديرة للمشروعات في المجتمع أو النظام الرأسمالي" (1) وينطبق الجزء الأخير من التعريف على الشكل الراهن للتطور الاقتصادي، كما ينطبق بنفس القدر من المصداقية على الرعيل الأول لهذه الفئة من البرجوازية وقت نشأة هذه الفئة من " أصحاب الأعمال " في مصر - مطلع القرن التاسع عشر - أي المسئولين عن إدارتها بصورة مباشرة وليسوا مجرد حائزين لها، كانت - كما يرى الباحث -هذه الفئة مكونة من فئة كبار أصحاب الأراضي الزراعية من الأعيان تحديداً -وليسوا الحائزين على ملكيات كبيرة- والتي كانت نشأتهم - الأعيان - مرتبطة بصورة مباشرة بالدولة الحديثة وبيروقراطيتها التي منحتها السلطة على هذه الحيازات الزراعية - أدوات ووسائل الإنتاج في ذلك العصر - في مقابل قيامهم بأدوار مساعدة في التأسيس للدولة الحديثة بأجهزتها ونظمها المختلفة، وإن لم يكونوا جزءً من بيروقراطية هذه الدولة التي اعتمدت بيروقراطيتها في غالبيتها عند النشأة على ذوي الأصول التركية والأوروبية الوافدة من الخارج مع محمد علي، أو استقدموا إلى مصر بناء على طلب محمد علي نفسه، في مرحلة التأسيس الأول لجهاز الدولة الحديث.

وبعيداً عن التطورات التي طرأت أثناء القرنان الثامن عشر والتاسع عشر في بنية المجتمع المصري بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فإن من المتفق عليه أن مصر قد أخذت بالنموذج الحديث لبنية جهاز الدولة في مطلع القرن التاسع عشر فيما اصطلح على تسميته بـ" مصر الحديثة " في الكتابات التاريخية والذي تم على يد حاكم مصر العثماني الوالي " محمد علي باشا " الذي أسست تجربته لتأسيس دولة على النمط الحديث من حيث طبيعة مؤسساتها، وما أفرزته من قوى اجتماعية جديدة، ومختلفة تماما عن سابقتها تلك التي كانت تشكل المجتمع المصري قبل الشروع في تأسيس هذه الدولة " الحديثة ".

وعلى الرغم من كل التغييرات التي حدثت على مدى القرنان المنقضيان من تاريخ مصر، إلا أن عناصر تلك البنية الحديثة من قوى اجتماعية ومؤسسات، ما تزال آخذة في التفاعل وفق شروط متقاربة، وما تزال امتدادات عائلات كبيرة من تلك التي يتردد أسمها في الكتابات التي تؤرخ لهذه المرحلة من تاريخ مصر الحديثة يتردد أيضاً ضمن كبار العائلات في وقتنا الراهن، وتلعب أدواراً لا تختلف كثيراً أدوار لعبتها على مدار القرنان، ولا من حيث سطوتها ونفوذها و أدوارها ومواقعها الطبقية عن تلك التي كانت لها على مدى القرنان مثل عائلات أباظة، وغالي وغيرها من العائلات التي ظهر اسمها في التاريخ المصري مع نشأة الدولة الحديثة، وهي الأسماء المنقسمة بين تلك التي شكلت بيروقراطية الدولة (مثل عائلة غالي)، أو شكلت أعيانها (مثل عائلة أباظة). وهما طرفي المقص لتلك الدولة واللذان ما تزال العلاقة الملتبسة والمعقدة بينهما مثار جدل حتى اليوم، وما تزال إشكاليات العلاقة بينهما (بيروقراطية الدولة - أصحاب الأعمال) بين إخضاع إحداهما للأخرى تارة، واندماجهما تارة، وسعي إحداهما للقضاء على الأخرى تارة، في سلسلة متصلة من الصراعات التي لم تحسم بصورة نهائية لصالح إحداهما دون الأخرى أو بمعنى أصح وصولهما معاً لصيغة توافق ترسي شكلاً متناغماً من العلاقة بين الطرفين باعتبارهما المتسلطتان - اقتصادياً، وسياسياً - على باقي القوى الاجتماعية الأخرى في المجتمع المصري.

وسنسعى فيما يلي لسرد تصور لنشأة وتطور العلاقة بين بيروقراطية الدولة، و"أصحاب الأعمال" الذين اختلفت مسمياتهم منذ نشأتهم قبل مائتي سنة تقريباً من عمد ومشايخ، إلى أعيان إلى رجال أعمال وغيرها من المسميات التي أطلقت عليهم - كجماعة - من مختلف المحللين والمؤرخين كلاً تبعاً لتوجهاته التحليلية ومرجعياته النظرية.

النشأة:-

عند استقرار الوضع السياسي الداخلي لوالي مصر محمد علي باشا بعد مذبحة المماليك بالقلعة عام 1811م بدأ الرجل تنفيذ حصراً للأراضي الزراعية، وصادر أراضي الأوقاف وبالطبع الأراضي التي كانت تحت تصرف خصومه ومنافسيه من المماليك، لتصبح كل الأراضي المصرية تقريباً تحت تصرفه ليعيد تقسيمها مجدداً، هادماً بذلك سيطرة قوى مثل رجال المؤسسات الدينية الذين كانوا قائمين على الأوقاف. ومؤسس لقوى جديدة مثل أعيان الريف الذين بدأ تكونهم كجماعة ذات مصالح وأدوار متشابهة نتيجة للتقسيم الجديد للأراضي الذي اتبعه الباشا.

ففي العام 1813م أجرى مسحاً للأطيان الزراعية في مصر حصر خلاله كل الأراضي الموجودة قبل الشروع في إعادة توزيعها مجدداً سواء للانتفاع بها مقابل ما يفرض عليها من ضرائب، أو لشراء الولاء هنا وهناك، وإعادة توزيع قسماً منها على بطانة الوالي الجديد، التي أسست وعلى مدار ما يزيد على مائة عام تالية بيروقراطية الدولة الناشئة. وكان من ضمن المشمولين بالتقسيمات الجديدة مشايخ وعمد القرى فيما سمي وقتها بـ"مسموح المشايخ" والذي تراوح بين خمسة بالمائة، وعشرة بالمائة من مساحة الأراضي الزراعية بالقرى التي أسندت لهؤلاء المشايخ - الذين يقر كونهم مشايخ على قراهم قبول الدولة بذلك - مقابل قيامهم بتمثيل سلطات الدولة من التزام بجمع الضرائب، وحفظ النظام، وهي الأراضي التي مثلت النواة الأهم لملكيات مشايخ القرى نظراً لكونها أراض معفاة من الضرائب " وحول هذه النواة قامت ملكيات شيوخ القرى الذين أصبحوا يعرفون بالعمد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر"(2) ، وقد أدى ذلك كله إلى "ازدياد النفوذ الإداري والقضائي لمشايخ القرى، الذين أصبحوا يمثلون سلطة الدولة"(3) ، بينما هم في موقع وسط بين كونهم ضمن بيروقراطية الدولة، وموقع الشركاء لها. حيث أنهم يقومون بتنفيذ أدوار بيروقراطية الدولة، في فرض سلطاتها، دون أن يكونوا موظفين في

مؤسساتها، وإن كانت حيازاتهم المعفية الضرائب هي منحة من البيروقراطية مرتبطة بوجودهم بتمثيلهم لأدوار مشايخ البلد.

حسمت هذه العلاقة بين الطرفان بعد مرور ما يزيد على أربعة عقود من بداية العلاقة بين المشايخ و الدولة بهذه الصيغة، والتي رافقها تضخم متوالي في حيازات المشايخ، وتكون فئة من أعيان الريف ذوي الحيازات الكبيرة، والنفوذ الواسع، وسعت البيروقراطية للحد من نفوذهم عبر قرار والي مصر سعيد باشا الصادر عام 1857 بفرض الضرائب على أراضي المسموح التي كونت النواة الأساسية لملكيات مشايخ الريف، لكن فيما يبدوا فإن قرار فرض الضرائب على أراضي المسموح لم يؤدي للحد من نفوذ مشايخ القرى بالصورة التي استهدفها سعيد باشا، ولذلك فإنه أصدر أمراً في 1858 بإلغائه - مسموح المصاطب - ، وقيده أثراً لواضعي اليد عليه سواء كانوا من المشايخ أو كانوا مستأجرين منهم أو مشاركين لهم في زراعتها. وهو القرار الذي نتج عنه احتفاظهم بالحيازات التي سبق ومنحت لهم كمسموح وتلك التي تمكنوا من ضمها لحيازاتهم على مدار أربعة عقود، لكن مع فارق مهم وهو عدم ارتباط حيازتهم لتلك الأراضي بوظيفتهم كمشايخ للقرى، وبالتالي لم تعد تنفصل عنهم حال إقصائهم عن منصب شيخ القرية.(4) وهي الأراضي التي تمكنوا من تملكها في مرحلة لاحقة كما سنرى بعد قليل. لكن ما يعنينا في هذه النقطة الفاصلة من علاقة هذه الفئة من الأعيان هو ما نتج عن القرار السابق ذكره بإلغاء المسموح، والذي أدى إلى انفصال هذه الفئة من الملاك كقطاع مستقل عن مؤسسة الدولة التي ولدت هذه الفئة في رحمها.

عند النظر لكيفية نشأة فئة الأعيان (والتي سنطلق عليها بداية من الآن هذا الاسم والذي نقصد به فئة مشايخ القرى بعد انفصالهم الأول عن مؤسسة الدولة) نجد أنها منذ بدايتها قد ارتبطت بصورة وظيفية بجهاز الدولة ليس كجزء منه، بقدر كونها علاقة معاونة لجهاز الدولة، والتي جعلت من جهاز الدولة أشبه بالأب الروحي للأعيان، وجعلهم أبناً شرعياً لسياساتها. وإن كانت نشأة الأعيان قد اعتمدت على مؤسسة الدولة الحديثة، إلا أن مؤسسة هذه الدولة الحديثة لم تكن معتمدة على الأعيان إلا كضرورة مرحلية في عصر بداية التأسيس لجهازها الحديث، لكن انتفاء حاجة الدولة للدور الذي لعبته هذه الفئة لم يكن معناه اختفائها بعدما أصبحت فئة لها نفوذها. بل دعا إلى التغيير في طبيعة هذه العلاقة بين الطرفان بتغير بنية كل منهما وبالتالي حاجاته.

نادي الأعيان:

لم يكن الأعيان بالطبع هم الملاك الوحيدون للأراضي الزراعية بالطبع، لكن الاختلاف بين أنواع ملاك الأراضي الزراعية هو الذي يميز فئة الأعيان - التي تكونت طبقاً للظروف التي ذكرناها أعلاه - عن غيرها من ملاك الأراضي الزراعية التي مثلت - وسائل الإنتاج - خلال الثلاثة أرباع القرن الأولى من القرن التاسع عشر في مصر.
فبخلاف الأعيان، كانت هناك حيازات، كانت في غالبيتها الأكبر بكثير من حيازات الأعيان تعود للنخبة الحاكمة، وبيروقراطيتها، والتي حصلوا عليها كهبات من الحاكم، وكمكافئات نهاية خدمة -أقرب لنظام المعاش الحديث- وتركزت هذه الأراضي في يد الأتراك الوافدين سواء كبيروقراطية، أو من الأسرة الحاكمة.
لذا يجب التمييز بين نوعي الملاك للأراضي الزراعية واللذان يمثل أحدهما بيروقراطية الدولة، بينما يمثل الآخر الأعيان.

بعد سنوات قليلة من إتمام الانفصال بين الأعيان و البيروقراطية، والذي نتج عن استقلال الأعيان بحيازاتهم الزراعية، على إثر قرار سعيد باشا السابق الذكر والذي سمح لهم بالاحتفاظ بالأراضي التي يحوزوها،بغض النظر عن كونهم مشايخ للقرى، تولى حكم مصر إسماعيل باشا حفيد محمد

علي مؤسس الأسرة الحاكمة - والذي أصبح بعد ذلك الخديوي إسماعيل - والذي دعا لتأسيس مجلس شورى النواب، معلنا بذلك بدء الحياة النيابية للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

وبعيداً عما تثيره سيرة إسماعيل وعصره من اختلافات بعدد المؤرخين والمهتمين بالكتابة عن عصره، وبعيداً عن التفسيرات المختلفة والمتضاربة التي حاولت تفسير مبررات الرجل لتأسيس "مجلس شورى النواب" والتي لم تتوقف منذ تأسيسه عام 1866 وحتى يومنا هذا، فإن ما يعنينا هنا هو ما تضمنه قرار إنشاء المجلس من تحديد لماهية أعضائه - والتي انعكست على دوره بعد سنوات معدودة على تأسيسه.

لقد نصت لائحة العضوية بالمجلس على عدد من الشروط التي قصرت عضويته على الأعيان باستثناء ممثلي المدن والثغور من التجار الذين كانت لهم ستة مقاعد عن القاهرة والإسكندرية ودمياط من إجمالي 75 مقعداً هي عدد مقاعد المجلس. فقد نصت لوائح المجلس على عدم السماح للموظفين والعسكريين بعضويته - بيروقراطية الدولة - وإن كان رئيس المجلس يجري تعيينه من هذه البيروقراطية، بوصفه رئيساً عليهم وليس عضوا منهم.

كما كانت الشروط المرتبطة بالعضوية تضع قدراً من المحددات التي لا تنطبق سوى على مشايخ القرى، الذين كان عليهم فقط المشاركة في اختيار من يمثلهم في المجلس الجديد. لذا عند النظر لعضوية الهيئة النيابية الأولى (1866 - 1869)، نجد أن 58 من أعضائها هم من العمد، بينما ارتفع العدد في الهيئة النيابية الثانية (1870 - 1873) إلى 64 عمدة من إجمالي عدد الأعضاء البالغ 75 عضواً منهم ستة أعضاء ممثلين للمدن والثغور من التجار.

لذا فقد شكل مجلس شورى النواب نادياً للأعيان ضم بين جنباته للمرة الأولى تلك الفئة من "أصحاب الأعمال" التي ولدت على يد الدولة الحديثة، وترعرعت في كنفها، واستقلت عنها قبل ذلك بسنوات قليلة، ليبدأ فصلاً جديداً من العلاقة بينهم وبين الدولة معتمداً من حيث الفكرة على المشاركة في إبداء الرأي في شئون البلاد، لكن ووفقاً للائحة المجلس لا تسمح للنواب بالمشاركة في السياسات(5). وهو الأمر الذي لم يستمر طويلاً حيث أضطر الأعيان للمشاركة بقوة في السياسة لحماية مصالحهم التي هددتها الأزمة التي مرت بها البيروقراطية الحاكمة خلال نهاية ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر.

كانت مرحلة تعثر الدولة في الوفاء بالتزاماتها المالية وتورطها في قدر كبير من الديون الخارجية، قد دفعها لإشراك الأعيان في تحمل قسط من تكاليف سداد الديون، وهو ما كان مقرراً عبر خطة البيروقراطية بطرح قانون المقابلة عام 1871 م الذي كانت فكرته قائمة على أنه لو دفعت كل الأراضي المستحقة لدفع الضرائب ضريبة ستة سنوات مقدماً، مقابل زيادة حقوق حائزيها بها بصورة اقرب للملكية النهائية - والتي لم تكن قد أقرت بعد في القانون المصري - فإن مقدار هذه الضرائب يكفي لسداد كافة ديون البلاد دفعة واحدة. لكن لم يتحمس لأداء هذه الضريبة سوى الأعيان الذين كانوا بحاجة للتثبت من حقوقهم على حيازاتهم، بينما باقي ملاك الأراضي كانو من البيروقراطية والتي اعتمدت ملكياتهم على المنح والهبات التي يقدمها الحاكم، أو كانوا هم أنفسهم بالأساس من الأسرة الحاكمة. الأمر الذي لم ينجح في تحقيق المراد من القانون حيث لم تكفي إيراداته التي لم يدفعها سوى الأعيان لتغطية قيمة الدين الآخذ في الارتفاع.

كان اتجاه الأعيان لدفع ضريبة المقابلة أقرب لشرائهم قدراً أكبر من النفوذ بأموالهم من النخبة البيروقراطية الحاكمة، وهو الأمر الذي هدده تراجع البيروقراطية عن القانون عام 1876 م تحت وطأة تزايد المطالبات الخارجية بسداد الديون، بمحاولتها فرض ضرائب جديدة على أراضي الأعيان التي سبق وأن كانوا قد سددوها، في محاولة من الدولة للخروج من أزمتها المالية عبر التضحية بمكتسبات الأعيان التي حققوها بإقرار قانون المقابلة، باعتبارها خط دفاع أول لن

تخسر البيروقراطية كثيراً في حال تضحيتها به لمواجهة أزمتها الطاحنة. ليبدأ الصدام الأول بين الأعيان وبيروقراطية الدولة للمرة الأولى منذ نشأتهم، دفاعاً عن مصالحهم المهددة بالضياع.

وتمثلت المواجهة الأولى عند إيقاف العمل بقانون المقابلة في 7 مايو 1876 واضطرار السلطة السياسية لإعادة العمل به بعد ستة أشهر في 18 نوفمبر من العام نفسه، بعد تصاعد التذمر في صفوف الأعيان.

وتلت ذلك في الأعوام التالية تصاعد نشاط مجلس شورى النواب، في صراع بين الأعيان، والبيروقراطية. وفي يناير 1879 يضطر نوبار باشا رئيس الوزراء للمثول أمام المجلس للإجابة عن تساؤلات النواب بشأن الوضع الاقتصادي والسياسي والمالي للبلاد، ويرفض هو الإدلاء بأية معلومات للمجلس، متمسكاً بقصر هذه النقاشات على مجلس النظار (الوزراء) ليطالب نواب المجلس الحكومة بالاعتراف بأحقيتهم في النظر في كافة شئون البلاد، وشكلوا ما أطلقوا عليه اسم "الجمعية الوطنية" والتي دعت لأن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس من خلال نظام دستوري جديد وإعدادهم خطة تتضمن ضمانتهم بجعل البلاد قادرة على سداد ديونها وتأليف حكومة وطنية، وأقيلت حكومة نوبار وكلف الخديوي محمد شريف باشا (أحد كبار رؤوس بيروقراطية الدولة) بتأليف الوزارة التي قدمت " للمجلس مشروع اللائحة الأساسية الجديدة التي أقرت مبدأ المسئولية الوزارية (مادة 43) ونصت على أنه من حق النواب النظر في الميزانية وتقرير الضرائب وطرق وأوقات تحصيلها، بحيث لا يجوز أن تفرض ضريبة جديدة دون موافقة المجلس (مادة 45) " (6) ، وهو المشروع الذي أدى لتضامن القوى الدائنة الاستعمارية والنخبة الحاكمة ليتدخلا سوياً لدى الباب العالي صاحب السيادة الاسمية على مصر لاستصدار فرماناً بعزل الخديوي إسماعيل وتولية أبنه الأمير توفيق حكم مصر.

وعند هذه المرحلة من الصراح تحالف الأعيان مع ضباط الجيش من ذوي الأصول المصرية، والذين تعود أصول غالبيتهم لهذه الأسر من الأعيان. وكان الضباط ذوي الأصول المصرية يعانون من التمييز العرقي داخل الجيش من قبل الضباط ذوي الصول التركية المنحدرين من نفس أصول بيروقراطية الدولة من الأتراك في معظمهم والممثلين لامتدادهم العسكري.

وكانت أولى ثمرات هذا التحالف مظاهرة عابدين الأولى في 19 سبتمبر 1881 م والتي أجبرت الخديوي على إقالة وزارة رياض باشا التي واكب تأليفها تولية الخديوي توفيق حكم مصر، وإسناد الوزارة لشريف باشا بعد تقديم 1600 من العمد والأعيان والمشايخ مذكرة تطالبه بتولي الوزارة ويتعهدوا فيها بضمان ولاء الجيش لحكومته. في أول فعل جماعي يعتمد على هذا القدر من قوى الفئة الواحدة من الأعيان في تاريخها منذ ولادتها قبل أكثر من ستة عقود.

وتم افتتاح مجلس النواب شورى النواب الجديد في 26 ديسمبر من العام نفسه وفقاً للائحته الأولى عام 1866 أي بنفس طبيعة العضوية، إلا أنه وللمرة الأولى كان رئيسه محمد سلطان باشا واحداً من الأعيان بينما في كافة الدورات السابقة منذ تأسيس المجلس كان رئيسه هو أحد أفراد البيروقراطية الحاكمة، والذي كان يمثل "ناظراً" من النخبة الحاكمة على الأعيان.

وأحالت الحكومة للمجلس مشروع اللائحة الجديدة بعد أيام على بداية دور انعقاده، والتي أقرها المجلس على الرغم من اعتراض الأطراف الأجنبية، منتزعاً لنفسه قسماً جديداً من السلطة السياسية التي استبعدت منها فئة الأعيان منذ نشأتها. وتمت إقالة حكومة شريف باشا في 4 فبراير من عام 1882 م تحت ضغوط أعضاء المجلس والعسكريين الثائرين، وكلف محمود سامي البارودي بتأليف الوزارة والتي دخلها الضابط المصري أحمد عرابي - رئيس حركة الضباط -كناظر للحربية والبحرية، والأهم من ذلك في حديثنا هذا هو ضم أحد ممثلي الأعيان لوزارة

وهو حسن الشريعي باشا كناظر للأوقاف (وهي الوزارة التي تدير قسماً كبيراً من الأراضي الزراعية) في أكبر منصب سياسي يتولاه أحد الأعيان منذ تأسيس الدولة الحديثة.

وهنا طلبت النخبة الحاكمة الدعم والعون من القوى الخارجية - التي كانت ترحب بالتدخل - لحماية مناصبها وممتلكاتها، خاصة بعد تمرد القسم الأكبر من الجيش وتحالفه مع الأعيان. وبعد تعيين حكومة البارودي بشهرين قدم سفراء انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة تطالب بإقالة حكومة البارودي، وهي المذكرة التي قبلها الخديوي مما أدى لاستقالة الوزارة احتجاجاً على قبول الخديوي للمذكرة، لكن الملاحظ هنا أمراً شديد الأهمية، ألا وهو عدم اتخاذ مجلس شورى النواب أي ردة فعل على المذكرة، حتى أنه بعد استقالة الوزارة بيومين " وفي اجتماع ببيت محمد سلطان باشا - رئيس مجلس النواب - لم يؤيد طلب عرابي بخلع الخديوي سوى العسكريين، بينما لم يتحمس الأعيان لطلبه"(7) في تعبير عن قلقهم من طبيعة الحركة العسكرية التي تملك من القوة ما يسمح لها بالانفراد بالسلطة من جانب، بالإضافة لعدم التأكد من قدرتها على مواجهة الجيش البريطاني الذي استنجد به الخديوي لحماية عرشه، والأهم هو ما كان قد بدأ يساورهم من قلق حول خطاب الضباط والمثقفين بشأن "الثورة"، والتي هدد بخروج نطاق الصراع الدائر من فئتي كبار الملاك، والبيروقراطية الحاكمة إلى نطاق لا يملك الأعيان السيطرة عليه، خاصة أن دعاية الضباط المتزعمين للحركة زادت من شكوكهم بشأن مدى تعبير العسكريين عن مصالحهم كما دعا عرابي ذاته إلى إزالة الظلم الاجتماعي الذي حاق بالفلاحين في الماضي، ودعا خطباء الثورة من أمثال عبد الله النديم لأحقية الفلاحين في الأراضي التي يتمتع بها كبار الملاك، ليحسم كبار الملاك موقفهم بصورة تامة بسحب تأييدهم للعسكريين. وعند بداية ضرب الأسطول البريطاني للإسكندرية كان عدداً لا بأس به من النواب قد انتقل بالفعل لحماية الأسطول البريطاني، بينما لعب عدداً آخر منهم دور المساند للجيش البريطاني في التقدم داخل الأراضي المصرية. "وهكذا فرغم الانكسار الظاهري للجيش العرابي، فإن الثورة العرابية (ثورة الأعيان) - والجيش ليس سوى أحد أدواتها- قد انتصرت كمشروع تاريخي، مشروع صاغته القوى التي تولدت في أحشائه (الأعيان)،وبهزيمة الجيش المصري في سبتمبر 1882 م والتقاء الدعم العسكري الأجنبي بعلاقات الإنتاج الرأسمالية الوليدة في الاقتصاد المصري، فإن كبار ملاك الأراضي الزراعية والمصريين منهم خاصة - القسم الذي قاد الحركة العرابية - يكونون قد حققوا بحركة الجيش - ولا يهم هنا الانتصارات العسكرية من عدمها- الخروج التاريخي من التكوين الخراجي"(8) بما كان يحمله من تضارب مصالح بين قسمي الملاك من البيروقراطية، والأعيان تمثلت في سيطرة الأولى على الثانية، وحرمانها من امتلاك نفس شروط الربح والحقوق السياسية، بما يحمله ذلك من عدم مساواة بينهما بصورة تعوق إمكانيات التطور الاقتصادي للأعيان، ليتحقق الاندماج بين الفئتان كطبقة واحدة.

وبانتهاء أحداث الثورة العرابية، يبدأ فاصلاً طويلاً من الهدوء السياسي، تم خلاله إرساء الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية بصورة قانونية للمرة الأولى في التاريخ المصري، صحبه تطورات وتوسعات جديدة بالجهاز البيروقراطي للدولة، بصورة صقلت نسبياً طبيعة العلاقة بين كبار ملاك الأرض من البيروقراطية والأعيان، حتى أصبحتا بعد مرور أربعة عقود كيان واحد بصورة تامة مكون من كبار الملاك دون تفرقة بين ذوي الأصول البيروقراطية منهم، أو الأعيان، ولتتحرك كتلة كبار الملاك كطبقة واحدة بعدما أصبحت السيطرة على الجهاز البيروقراطي وإدارته جزءً من مهام القوى الاستعمارية البريطانية التي احتلت مصر.

تسلم مقاليد الحكم:

لم تكن النخبة الحاكمة قبل أحداث الثورة العرابية، تعتبر من كبار ملاك الأراضي، بقدر اعتبارها بيروقراطية الدولة والتي ارتبطت ملكياتهم الزراعية، بالأدوار التي لعبوها في الجهاز البيروقراطي للدولة. وباتحاد كبار ملاك الأراضي من أعيان وبيروقراطية تحت لواء طبقي واحد

مشترك المصالح عند بداية الاحتلال البريطاني، بدأت مرحلة جديدة من الوعي بمصالح هذه الطبقة من ملاك وسائل الإنتاج، والتي سعت من جديد لاستعادة سلطاتها السياسية التي سلبها إياها الاحتلال البريطاني، لتعيد السيطرة من جديد على مقدراتها، وبعيداً عن الأسباب والظروف السياسية المصاحبة لثورة 1919 م فإننا لن نغرق في الحديث أسباب وأحداث الثورة، بل سنشير فقط لكون أغلب قادتها كانوا من هذه الطبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ثم سننتقل على الفور لما أسفرت عنه الثورة من تغيير في طبيعة البناء السياسي.

بالطبع لا يمكن إنكار أن ثورة 1919 م هي ثورة شاركت فيها كل طبقات وفئات المجتمع المصري، مطالبة بتحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني، وهي الثورة التي دامت لمدة تزيد على العامين قد انتهت بالاتفاق على منح مصر استقلالاً شكلياً تمثل في إعلان مصر مملكة مستقلة وإعلان دستور 1923، بصورة تعيد السيطرة على المؤسسات البيروقراطية للدولة "للمصريين "دون تدخل من السلطات البريطانية في إدارة الشئون الداخلية.
وعند "تشكيل لجنة وضع دستور 23 كان عدد كبار الملاك في لجنة وضع المبادئ العامة 11 عضواً من مجموع أعضاء اللجنة وعددهم 18 عضواً، بينما كان عددهم في اللجنة العامة للدستور - التي ناقشت المبادئ العامة - 20 عضواً من مجموع أعضاء اللجنة وعددهم 32 عضواً" (9) بينما كان باقي الأعضاء من الفقهاء القانونيين وممثلاً عن المسلمين، وممثلاً عن الأقباط.
وقد مثلت نتائج الثورة انتقال المقاليد السياسية للسلطة البيروقراطية إلى أيدي كبار الملاك. وتشكيلهم للحكومات المتعاقبة طوال الفترة السابقة على ثورة 1952 ، حتى مع الخلافات السياسية التي كانت تقود للصراعات بين الأحزاب السياسية المختلفة بين أحزاب موالية للقصر - رأس السلطة البيروقراطية - وأحزاب ساعية لتقييد الملكية وجعلها دستورية، فيما عرف باسم المرحلة الليبرالية من التاريخ المصري، والتي بناء على دستور 23 كان النظام السياسي خلالها قائماً على الحكومات البرلمانية للأحزاب التي تملك النسبة الأكبر من الأعضاء في البرلمان. وهي المرحلة التي شهدت انتخابات عدة، وتكوين برلمانات عدة تماثلت في الدور الكبير الذي لعبه كبار الملاك في الحياة السياسية، والنسبة الكبيرة من التمثيل في البرلمانات المتتالية. جنباً إلى جنب مع ممثلي الصناعة الناشئة الممثلين في اتحاد الصناعات، ورجال المال المصريين ممثلين في طلعت حرب باشا، والتجار الذين نشطوا في إنشاء الغرف التجارية بالأقاليم. باختصار كل "أصحاب الأعمال" سواء كانت صناعية أو تجارية أو مالية، وإن كانت غالبيتهم تعود أصولهم إلى كبار ملاك الأراضي. فيما مثل السيطرة التامة لهذا القطاع من أصحاب الأعمال على مقادير السلطة السياسية للمرة الأولى منذ تأسيس الدولة الحديثة باعتبارهم "أصحاب أعمال"، وليس باعتبارهم بيروقراطية الدولة.

لقد نتج عن ثورة 1919 سيطرة الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج على مقادير السلطة السياسية في مصر، ونجاح هذه الطبقة في أن تكون هي الطبقة القائدة للعملية السياسية - مثلما هي الطبقة القائدة للعملية الاقتصادية - بما يدافع عن مصالحها حتى كانت حركة الجيش في 1952 والتي أعادت مركز الثقل في صناعة القرار السياسي إلى بيروقراطية الدولة من جديد.

البيروقراطية تعود:

مثلت حركة الضباط في يوليو 1952 م بداية العودة لسيطرة البيروقراطية على الفضاء السياسي وما استتبعه من سيطرتها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي. وقد عملت هذه البيروقراطية الصاعدة على إنهاء الدور السياسي لسابقتها المسيطرة من خلال البدء بحرمانها من كافة حقوقها السياسية، وحل أحزابها، ثم تحديد إمكاناتها الاقتصادية بتحديد ملكياتها الزراعية وتأميم مصانعها وفرض سيطرة البيروقراطية على كافة مناحي الحياة في البلاد. وخلال العقد الأول من عمر

الثورة تمكنت البيروقراطية في فترة صعودها من فرض سيطرتها على كافة مناحي الحياة في مصر.

بعد مرور عقدين على وصول البيروقراطية للحكم، وفشلها في تحقيق النجاح في المجال الاقتصادي وحدها، عادت من جديد لفتح الباب أمام الاستثمار الخاص، ليكون لاعباً من جديد على الساحة بالمشاركة مع البيروقراطية، والتي شارك عدداً غير هين منها في المشروعات الاقتصادية الخاصة، مستثمرين في ذلك نفوذهم البيروقراطي في تحقيق ثروات طائلة.

البيروقراطية تتنازل عن أدوار:

وعلى الرغم من انفتاح البيروقراطية، والذي سمح بدخول القطاع الخاص ضمن اللاعبين على الساحة من جديد، وإعادة العمل بنظام التعددية الحزبية، إلا أن البيروقراطية الحاكمة لم تسمح بالتخلي عن أي قدر من نفوذها السياسي لغيرها من القوى سواء الاقتصادية أو السياسية. فبرغم إعادة التعددية الحزبية، إلا أنها مقيدة بشرط موافقة البيروقراطية على تأسيس الأحزاب، في الحدود التي لا تؤثر على نفوذها السياسي.

وبرغم التحولات التي طرأت على مدى العقود الثلاث الماضية على عضوية الحزب الحاكم (الممثل السياسي للبيروقراطية)، وإلغاء نظام الانتخابات بالقائمة في نهاية الثمانينيات، والذي وسع قاعدة المشاركين في الانتخابات البرلمانية، وسمح لرجال الأعمال بالعودة ثانية للبرلمان بداية من انتخابات برلمان 1990 م، وهو المكان الذي أقصتهم منه البيروقراطية في بداية الخمسينيات، وتصاعد أعدادهم بصورة متتالية في كل الدورات البرلمانية التالية، إلا أن البيروقراطية ما تزال هي المسيطرة على عصب الحياة الاقتصادية وهو القطاع المصرفي " لأن البنوك هي الأداة الرئيسية للسيطرة على رجال الأعمال. هكذا فإن الدولة مازالت تحتكر حوالي 60% من الودائع في الجهاز المصرفي، و 54% من قرضه. والنظام يدير هذه الأموال إلى حد كبير بالمنطق السياسي"(10) . وبذلك فإن البيروقراطية ما تزال تحتكر الفضاء الاقتصادي والسياسي، ومتمسكة بعدم منح غيرها قسماً من سلطتها سواء من الأحزاب السياسية أو من القوى الاقتصادية.

ومع انتهاج البيروقراطية سياسة الخصخصة منذ مطلع التسعينيات ضمن جزء من برنامجها للإصلاح الاقتصادي، فقد تخلت البيروقراطية عن قيامها بعدد من الأدوار، خاصة في مجال توفير فرص العمل، التي يقوم تولاها الآن القطاع الخاص، بصورة تسحب البساط شبراً شبراً من تحت أقدام البيروقراطية، بسبب ملء القطاع الخاص للفراغات التي يخلفها انسحاب البيروقراطية من القيام بهذه الأدوار.

المشاركة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الأدوار التي يلعبها رجال الأعمال على الساحة، وزيادة تمثيلهم السياسي، بعد نجاح 77 من رجال الأعمال في دخول برلمان 2000 - 2005 ، في ارتفاع غير مسبوق لتمثيلهم البرلماني منذ عودتهم للحياة السياسية في برلمان 1990 و " صعود رجال الأعمال في برلمان 2000 لا يتوقف على تواجدهم الكمي ولكن يشمل أيضاً تنامي الدور الذي يلعبونه في مجلس الشعب. للمرة الأولى منذ وصول الضباط الأحرار إلى السلطة عام 1952 شغل رجال أعمال منصب رئاسة لجان بمجلس الشعب، كان أهمها لجنة الخطة والموازنة التي تولى مسئوليتها أحمد عز. هذه اللجان لا تحظى بدور كبير في البرلمان نفسه. فكما هو معروف أن السلطة التنفيذية (البيروقراطية) في مصر عي المهيمنة على صنع القرار. فالذي يصوغ السياسة المالية هو وزير المالية، وليس رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب. بالرغم

من ذلك، فإن هذه اللجان لها قيمة رمزية كبيرة. فهي تعادل في مدلولها الرمزي منصب الوزير"(11) وهو الأمر الذي انعكس خلال تلك الدورة البرلمانية على التشكيلة الوزارية بتشكيل حكومة نظيف الأولى - 2004 - التي ضمت وزيرين من رجال الأعمال، وحكومته الثانية التي زاد بها نسبة تمثيل رجال الأعمال، وذلك للمرة الأولى منذ سيطرة البيروقراطية قبل خمسين سنة على السلطة السياسية - باستثناء تعيين عثمان أحمد عثمان (أحد كبار رجال الأعمال)وزيراً في منتصف السبعينيات نتيجة لعلاقته الشخصية برئيس الجمهورية والتي كان من نتائجها أيضاً ارتباطهما بعلاقة بمصاهرة - مع اتجاه للتوسع في دمج رجال الأعمال في السلطة السياسية، بمنحهم جزء من السلطة في الجهاز التنفيذي.

وإن كانت هناك مؤشرات بأن عملية الاندماج بين البيروقراطية ورجال الأعمال التي بدأت تتطور بخطى سريعة، وهناك سعي من كلاً منهما نحو الآخر، البيروقراطية أملاً منها في تعزيز سلطاتها بالقدرة الاقتصادية لرجال الأعمال من جهة. وسعي رجال الأعمال للالتحاف بعباءة الحماية التي توفرها البيروقراطية لأعضاء حزبها الحاكم (الحزب الوطني).(12)

الخلاصة:

عرضنا في هذا القسم للتطور التاريخي لنشأة "أصحاب الأعمال" في مصر الحديثة، منذ نشأتهم على يد الدولة، وصراعهم مع بيروقراطيتها في إطار سعيهم للسيطرة على جهازها ليقودوه بما يحقق مصالحهم. ونجاحهم في مسعاهم من تطويع سلطة البيروقراطية لخدمة أصحاب الأعمال، وما تعرضت له سلطتهم من إقصاء تاريخي على يد البيروقراطية العسكرية في مطلع الخمسينيات ثم عودتهم مجدداً للعب دور على الساحة الآن، يتزايد شيئاً فشيئاً مع زيادة مساحة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص على الساحة الاقتصادية.

المراجع:

1 - محمد السيد سعيد - رجال الأعمال "الديمقراطية وحقوق الإنسان " ص 18، 19 - مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - 2001

2 - رءوف عباس - كبار الملاك والفلاحين في مصر 1813 - 1952 - ص 101 - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - 1998

3 - المصدر السابق ص 101

4 - لمزيد من التفاصيل راجع: حمدي الوكيل - ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر - الباب الأول - الفصل الثاني " النظام الإداري وأثره على ملكية الأراضي الزراعية " - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 2000

5 - لمزيد من التفاصيل حول قرار تأسيس مجلس شورى النواب ولائحته راجع: عبد الرحمن الرافعي - عصر إسماعيل جـ 2 - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة - 2000

6 - رءوف عباس - مصدر سابق ص 209

7 - المصدر السابق ص 213

8 - علي فرغلي - الدولة والطبقات في مصر - ص 336 ، 337 - دار ميريت للنشر والمعلومات - 2000

9 عاصم الدسوقي - كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914 - 1952 - ص 211 - دار الثقافة الجديدة - 1976

10 - سامر سليمان - النظام القوي والدولة الضعيفة " إدارة الأزمة المالية والتغيير السياسي في عهد مبارك " - ص 251 - ط 2 - 2006

11 - المصدر السابق ص 248

12 - لمزيد من التفاصيل حول التحول في طبيعة عضوية الحزب الوطني واحتوائه لرجال الأعمال راجع: المصدر السابق - الفصل السادس: نهاية الدولة الريعية - الرعوية وصعود الرأسمالية المصرية

القسم الثاني
يشتمل القسم الثاني على عرض لخصائص مجموعة رجال الأعمال الذين أجريت معهم الحوارات، تحليلاً لمضمون ما ورد في الحوارات من قضايا رئيسية

خصائص العينة

شملت سلسلة الحوارات التي أجرتها جريدة "المصري اليوم" ، المستقلة، تحت عنوان " دعوة إلى مائدة إصلاح" مع تسعة عشر من رجال الأعمال، تنوعاً في طبيعة أنشطة من تمت مقابلتهم من رجال الأعمال. وهو التنوع الذي شمل غالبية المجالات الاقتصادية ،الصناعية منها والتجارية والخدمية، وقد شملت العينة قطاعات:

-قطاع البناء والمقاولات.
-قطاع البتر وكيماويات (صناعة البلاستيك)
-قطاع الاتصالات.
-قطاع البترول، والغاز الطبيعي.
-قطاع الأموال.
-قطاع الدعاية والإعلان.
-قطاع الغزل والنسيج.

وقد كانت المجموعة بالكامل من كبار رجال الأعمال،و كبار مديري الأعمال، سواء ذوي النشاط في قطاع اقتصادي واحد، أو ذوي النشاط في أكثر من قطاع.

لم يكن من بين المشاركين التسعة عشر سوى أربعة رجال أعمال أعضاء في حزب سياسي، والأربعة كانوا أعضاء في الحزب الوطني (الحاكم) بينما لم يكن الخمسة عشر الباقين أعضاء في أي من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، أو أي من التيارات السياسية غير المؤطرة في أحزاب سياسية (الأخوان المسلمون - حركة كفاية)، لكن على الرغم من ذلك كان أربعة عشر منهم - التسعة عشر - أعضاء في روابط وجمعيات وغرف تجارية أخرى غير حزبية أو سياسية، تمثل رجال الأعمال، وقد توزعوا بين:

-جمعية شباب الأعمال.
-جمعية 6 أكتوبر.
-اتحاد الصناعات.
-الاتحاد العربي للاستثمار المباشر.
-مجلس الأعمال المصري الكندي.
-جمعية مستثمري العاشر.
-غرفة التجارة والصناعة "الإلزاس" الفرنسية.
-الجمعية العربية العقارية.

وقد أشارت الصحفية إلى أن سلسلة اللقاءات هي مع شباب رجال الأعمال، وإن كان لم يظهر من نصوص الحوارات بصورة صريحة سوى أعمار ستة رجال أعمال، تراوحت أعمارهم بين الواحدة والثلاثين سنة، والخامسة والأربعين. بينما لم تظهر باقي الحوارات أعمار رجال الأعمال الآخرين.

تم إجراء الحوارات بالكامل مع رجال، بينما لم تشمل الحوارات أي حوار مع سيدة أعمال.

تنوعت أصول رجال الأعمال الذين تم إجراء الحوارات معهم، وشملت أبناء مسئولين سابقين بالدولة - اثنان منهم أبناء وزراء سابقين -، ومسئولين سابقين، وأبناء رجال أعمال.

وفي النهاية تجدر الإشارة إلى أنه ليس لدى الباحث معرفة بمبررات، أو ظروف اختيار المجموعة التي شملتها اللقاءات التي تعود لظروف، واختيارات فريق العمل بجريدة المصري اليوم.

رجال الأعمال بين السياسة والاقتصاد

تحليل مضمون لسلسة الحوارات مع رجال الأعمال

أثارت سلسلة الحوارات التي أجرتها جريدة المصري اليوم مع رجال الأعمال عدداً من القضايا، والتي دارت حول آراء رجال الأعمال في:-

-الحياة الحزبية في مصر.
-التعديلات الدستورية.
-مسألة التوريث.
-العلاقة رجال الأعمال والسياسة.
-الإصلاح الاقتصادي والخصخصة.
-الفساد.

وإن كان العامل المشترك الأهم بين كافة الحوارات، تعلق بالجوانب السياسية. خاصة آراء رجال الأعمال في الأحزاب والقوى السياسية الموجودة على الساحة، ومبررات مواقفهم من المشاركة أو عدم المشاركة في الحياة الحزبية والأنشطة السياسية.

1 - العضوية بالأحزاب السياسية

كما سبق وأن ذكرنا في خصائص العينة، فإن أربعة فقط من تسعة عشر رجل أعمال أجريت معهم الحوارات كانت لهم عضوية في أحزاب سياسية، والأربعة كانوا أعضاء بالحزب الوطني (الحاكم). وفيما يلي عرضاً لموقفي رجال الأعمال غير الأعضاء في أحزاب سياسية، من العضوية في الأحزاب السياسية، ومبررات الأعضاء في أحزاب سياسية من القضية نفسها.

مبررات عدم الانضمام لحزب سياسي:

أظهر تحليل الحوارات التي تم إجراؤها مع رجال الأعمال - غير الأعضاء بأحزاب سياسية - وجود حزمة من المبررات التي تحول دون انخراطهم في الأحزاب السياسية، والمشاركة السياسية بصورة عامة، تتراوح أسبابها بين الضعف العام للممارسات السياسية على الساحة المصرية، والتي تندرج تحتها عدة نقاط تمثلت في:-

-عدم وجود أحزاب سياسية بصورة فعلية في مصر.
-عدم وجود حزب صاحب تواجد قوي في الشارع.
-عدم وجود إستراتيجية أو برامج واضحة ومحددة للأحزاب.
-التكرار في خطاب الأحزاب.

بالإضافة إلى وجود تعارض بين المشاركة السياسية بآلياتها الحالية في مصر وبين مصالح رجال الأعمال، والذي شمل عدداً من المبررات نحددها في:-

-الحد من حرية رجل الأعمال.
-إهدار وقت ومجهود رجل الأعمال.
-خلق عداوات تضر بالمصالح الاقتصادية لرجل الأعمال.

-انفصال الاقتصاد عن السياسة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لكل من النقاط السابقة

أولاً: ضعف الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة:

1 – عدم وجود أحزاب سياسية فعلية في مصر:-

طبقاً لآراء رجال الأعمال الممثلين في الحوارات فإن مصر لا يوجد بها أحزاب تمارس النشاط السياسي. بل هي مجرد أرقام أو أسماء موجودة لا أكثر ولا أقل. يرى رجال الأعمال غير الأعضاء في أحزاب أنه " لا توجد في مصر أحزاب حقيقية" بل هي مجرد استكمال لمشهد سياسي قائم على وجود حكومة ومعارضة، وحياة حزبية، دون وجود حقيقي للأحزاب.

2 – عدم وجود حزب قوي صاحب تواجد في الشارع:-

استمراراً للرؤية العامة السائدة في أغلب الكتابات الصحفية والدراسات فإن رجال الأعمال لا يروا أي تواجد لنشاط سياسي للأحزاب على أرض الواقع بصورة مؤثرة في الشارع المصري. وعلى حد تعبير أحد المشاركين فإن " جميع الأحزاب لا وجود لها في الشارع وفق قراءتي العادية رغم أنني لست مشغولاً بالسياسة أو - عفواً - بأي من الأحزاب السياسية"، في فصل ساخر بين السياسة والأحزاب في مصر.
وهو الأمر الذي تكرر كثيراً خلال الحوارات عن أن " المعارضة تكتفي حتى الآن بالحديث عما يؤلم ويتعب الناس ولا تطرح علاجا، والمعارضة ليس لها وجود" وأن الأحزاب " ليس لها أي أرضية في الشارع"، وأن كل "الأحزاب الموجودة ضعيفة" ولا تؤثر على السياسات العامة. بل إن أحد المشاركين العضو بالحزب الوطني الحاكم قد أكد أن انفراد الحزب الوطني وحده بالساحة هو ظاهرة مخيفة وغير صحية حيث أكد أن"مصيبتنا الكبرى الحالية هي عدم وجود حزب أو جبهة معارضة تستطيع أن تقف في وجه الحزب الوطني لتطرح رؤية وسياسات صحيحة، وبافتراض أن الحزب الوطني أخطأ لابد أن يكون لدي من يزعم هذا الخطأ سياسة بديلة" وهو تخوف من أن غياب الرقابة على الحزب الواحد من أحزاب أخرى تكون على مستوى الند له، لا تساعده على عمله بل على العكس تقف عائقاً أمام التطور البلاد سواء على المستوى السياسي أو غيره من المستويات.

3 - عدم وجود إستراتيجية أو برامج واضحة ومحددة للأحزاب:-

يرى رجال الأعمال أن الأحزاب الموجودة لا تملك برامج عمل واضحة ومعلنة من قبل الأحزاب السياسية، بصورة تسمح للراغبين في ممارسة العمل السياسي أو الانضمام لحزب من معرفة أهداف هذا الحزب ومبادئه ومواقفه في مختلف القضايا.

غياب برامج تفصيلية واضحة للأحزاب تخصها هي وتميزها عن بعضها البعض، بعيداً عن موقفها من الحزب الحاكم فكما ورد نصياً على لسان أحد رجال الأعمال المشاركين أنه " طلب مني في وقت ما أن أنضم لحزب الأحرار عام ١٩٨٦ أيام مصطفي كامل مراد، لكنني شعرت أن هدفه وهدف بقية أحزاب المعارضة هو إسقاط الحزب الوطني دون أن يكون لهم برنامج بعيداً عن هذا الهدف وأشعر أن كل الأحزاب في مصر لا تهدف سوي لإسقاط الوطني" بما يظهر لأي

مدى يرى رجال الأعمال ابتعاد الأحزاب عن القضايا الملحة وغياب الرؤية بشأنها. وأن "جميع الأحزاب تكرر كلاما سبق منذ سنوات دون أن يكون لها برامج حقيقية ذات مردود إيجابي."

وعلى الرغم من أن أحزاب المعارضة تدرك مشكلات الواقع إلا ولديها رؤية لما تعانيه البلاد من مشكلات إلا أنها " انشغلت للأسف الشديد بالنقد الذي كان أغلبه غير بناء دون أن تقدم في المقابل أجندة بديلة قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع، ومنافسة لأجندة الحزب الوطني الحاكم تدعم تواجدها علي الساحة وتدعم تكوين قاعدة جماهيرية حولها" بل إن ما تفعله هو أقرب للندب والبكاء على اللبن المسكوب.

4 – التكرار في خطاب الأحزاب:-

أي عدم وجود اختلاف بين خطاب الأحزاب بعضها البعض من جانب، وعدم وجود تطوير واختلاف في خطاب الأحزاب طبقاً للقضايا المختلفة. ويرى رجال الأعمال أن اجتماعات الأحزاب هي حلقات مكررة من نفس الحديث " فجميع الأحزاب تكرر كلاما سبق منذ سنوات دون أن يكون لها برامج حقيقية ذات مردود إيجابي." وهو أمر ينصب على صعوبة التمييز بين الأحزاب من كثرة تكرار نفس الخطاب بصورة تصيب بالملل وهو أمر يعني عدم التفاعل مع ما يستجد من قضايا

ثانياً: التعارض بين مصالح رجل الأعمال والسياسي:

أما فيما يتعلق بالتعارض بين مصالح رجل الأعمال، والسياسي فقد تطرق رجال الأعمال لعدد من النقاط التي تؤثر على رجل الأعمال في حال اشتغل بالسياسة. وهي كما يلي:-

1 – الحد من حرية رجل الأعمال:-

يرى رجال الأعمال أن الانضمام لحزب سياسي معين يمثل حداً من حريتهم في الحركة والمناورة، نظراً لاضطرارهم بالالتزام بمواقف وبرامج الحزب
يحتاج رجل الأعمال للحرية في الحركة، وعدم التقيد بمواقف حزبية قد تكون مخالفة لمصالحه، حيث أن رجل الأعمال في حال ابتعاده عن ممارسة النشاط السياسي لا يتقيد بمواقف جماعية قد تنعكس سلباً على مصلحته المباشرة، وهي الحرية التي تمثل العضوية بحزب أو بالبرلمان تهديداً لها، لذا يفضل رجال الأعمال الابتعاد عن الواجهة الرئيسية للعمل السياسي المباشر المتمثلة في العضوية بالأحزاب السياسية. وقد عبر أحد رجال الأعمال عن ذلك صراحة قائلاً "أشعر أنني هكذا أتمتع بحرية وانطلاق سوف يتم سلبهما في البرلمان إن تحقق، كما أنني أرفض الدخول في الأحزاب لنفس السبب." وإن كان ذلك لا يعني أن هناك عدداً كبيراً من رجال الأعمال يتكالبون على عضوية البرلمان بحثاً الحصانة البرلمانية.

2 – إهدار وقت ومجهود رجل الأعمال:-

الانضمام لحزب سياسي يعني تكريس قسماً من وقت رجل الأعمال - العضو بالحزب لأنشطة الحزب، والفعاليات السياسية، والتي تمثل نوعاً من العمل التطوعي، بدون مردود مباشر. وبما أن وقت رجل الأعمال يساوي مكاسب وأموال، فإن النشاط السياسي يمثل بالنسبة له إهداراً لوقت يساوي أعمال، وأموال.

3 – خلق عداوات تضر بالمصالح الاقتصادية لرجل الأعمال:-

المصلحة الأولى لرجل الأعمال مرتبطة بمصالحه الاقتصادية بالأساس، وللسياسة عداوات مرتبطة بالمواقف السياسية للتيارات السياسية المختلفة من جانب وتخلق صراعات، لذا فإن رجل الأعمال حتى في حال ثقته من قدرته على تحقيق نجاح سياسي فإنه يتردد في المشاركة في العمل السياسي حتى لا تؤثر صورته كسياسي على صورته كرجل أعمال، وتكون مصدراً للدعاية السلبية عنه، وهناك أمثلة من رجال الأعمال الذين يعتقد رجال الأعمال أن السياسة تلعب دوراً في التأثير السلبي على صورتهم " إن أحمد عز ومحمد منصور - كمثال - من كبار رجال الأعمال الناجحين، ولكن السياسة أخذت من صورتيهما كثيراً." والهجوم الذي يتعرضون له يومياً في الصحف المعارضة والمستقلة لا تمثل حافزاً لرجال الأعمال الآخرين للمخاطرة بصورتهم لدى الرأي العام.
لذا فإن رجل الأعمال يقول صراحة " أخشي علي نفسي لو ترشحت لمجلس الشعب من كمية الطاقة التبادلية المهدرة في الصراعات كأننا في حرب"، وهناك دائماً محاولات خاصة من الحزب الوطني لدفع رجال الأعمال لخوض الانتخابات على قوائمه نظراً لقدرتهم على تحمل الأعباء المادية للحملات الانتخابية، ومن المعتاد سماع قصص كثير من رجال الأعمال عن عروض قدمت لهم لخوض الانتخابات البرلمانية والتي يترددون في قبولها "لقد عرض علي الدخول كعضو مجلس شعب عن دائرة قصر النيل أمام حسام بدراوي وهشام خليل في الانتخابات الماضية، ولكنني أعلم كيف أكسب لأنها علاقات في الأساس وتكتلات، ولكنني رفضت" ، "لأنني لو دخلت السياسة سأمارسها صح، وسأقول رأيي بصراحة، والصراحة حتزعل ناس كتير، وستخلق عداءات تؤثر علي عملي، " أنا رجل اقتصادي وغالباً هناك صراعات وأنا لا أفضل الدخول فيها وما يهمني العمل" وهذه هي شهادة أحد رجال الأعمال التي تتكرر كثيراً، وهناك لدى البعض تجارب ممارسة انتخابية تجعلهم يحجمون عن تكرار التجربة لما لمسوه من عدم شفافية تمارس في العملية الانتخابية خارج البرلمان مثل انتخابات النوادي والغرف التجارية التي اعتبرها البعض نموذجاً مصغراً لانتخابات البرلمان، على الرغم من الفارق الكبير في المزايا التي تحققها العضوية في البرلمان، والعضوية في مجالس إدارة الغرف التجارية والنوادي إلا أنها تعتبر للبعض مؤشراً على ما سيلاقونه في حال قرروا الممارسة على نطاق أوسع مثل الانتخابات البرلمانية.
بصورة عامة فإن رجال الأعمال يشعروا أن الممارسة السياسية لرجل الأعمال هي مخاطرة، تهدده بعداوات هو في غنى عنها.

4 – انفصال الاقتصاد عن السياسة:-

رجل العمال، رجل اقتصاد" السياسة مجال والاقتصاد مجال آخر" ولسان حال رجل الأعمال يقول " أفضل أن أتبع الآية الكريمة التي تقول (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)"، وإعمالاً لتقسيم الأدوار فإن رجل الأعمال يؤمن بنظرية التخصص، ويرى أن لكل من الاتجاهان رجاله " عايز أقول أني ماليش في موضوع الأحزاب لا الحزب الوطني ولا غيره من الأحزاب أنا رجل اقتصادي" ،" وغالباً هناك صراعات وأنا لا أفضل الدخول فيها وما يهمني العمل".
وعلى الرغم من أن رجال الأعمال مدركين أن " الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة " فإنهم يسعدهم الاكتفاء بوجه الاقتصاد.

مبررات الانضمام لحزب سياسي:

كما سبق وذكرنا، فإن أربعة من رجال الأعمال الذين أجريت معهم الحوارات كانت لديهم بطاقات عضوية حزبية، ترجع كلها للحزب الوطني (الحاكم) وهي ظاهرة آخذة بالتصاعد في الحزب الحاكم من منتصف التسعينيات، واختلفت الآراء حولها، في مختلف الأعمال التي تناولتها، وإن كانت أياً منها لم تستعن برأي رجال الأعمال

المنضمين للحزب أنفسهم، للتعرف على مبررات انضمامهم للحزب الوطني في سابقة تحسب لجريدة المصري اليوم. وفيما يلي عرض لمبررات انضمامهم للحزب الوطني على ألسنتهم هم أنفسهم.

مبررات الانضمام لحزب سياسي:-
من 19 رجل أعمال أجريت معهم الحوارات، فإن 4 منهم فقط كانت لديهم بطاقات عضوية حزبية، وكلهم كانوا أعضاء في الحزب الوطني - الحاكم - وقد كانت لهم مبررات في العضوية الحزبية بغض النظر عن تفعيل عضويتهم من عدمها، وقد انقسمت مبررات الانخراط في عضوية الحزب ترجع لشعبيته العالية، وتواجده الجماهيري من جانب، وخدمة مصالح الوطن ومصالحهم الشخصية من جانب آخر.

1 - ارتفاع شعبية الحزب الوطني:

فكما يرى رجال الأعمال الأعضاء بالحزب فإن الحزب الوطني هو " الأوسع انتشاراً الآن، وله قاعدة شعبية كبيرة، ومن ثم فإن أي رجل أعمال يرغب في خدمة البلد بصفة عامة لابد أن يفكر في إيجاد صيغة للتعامل مع هذه القاعدة والانطلاق منها.

2 - تحقيق مصالح رجال الأعمال:

وفي الحزب الوطني أيضاً يمكن الاستفادة من العلاقات التي تربط بين أعضائه، وليس معني ذلك استغلال السلطات، فتوثيق العلاقات ليس عيباً بالنسبة لرجال الأعمال من خلال الانضمام لحزب معين"، مع التأكيد على أن " أي رجل أعمال ينضم لحزب سياسي أكيد عنده مصلحة شخصية ولو بنسبة ٢٠% ويتطلع للاستفادة بموقعه، فلو انضم رجل الأعمال لحزب سياسي من أجل السياسة فقط فالأفضل له أن يترك عمله ويجلس في بيته"، في تحديد واضح وصريح لطبيعة العلاقة التي يجب أن تربط بين رجل الأعمال والحزب السياسي والتي يجب أن تكون المصلحة الشخصية ركناً أساسياً بها.

<u>خاتمة:</u>

إن المبررات التي يسوقها رجال الأعمال والتي تقف خلف عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية، أو المشاركة في العمل السياسي العام، لا تشير إلى انخفاض في مستوى الوعي السياسي لهذه الشريحة بل على العكس تشير إلى درجة عالية من الوعي بمصالحهم، والتي يدركوا بصورة واضحة ما هي، سواء على المدى القريب أو البعيد. مثلما ظهر من أحاديثهم.

فرجال الأعمال غير المنخرطين في الأحزاب السياسية، لديهم تصوراً نقدياً لطبيعة الممارسة السياسية على الساحة المصرية، فيما يخص مصالحهم، والتي تؤثر على استعدادهم للانخراط في اللعبة السياسية بالصورة التي قد تفيد أو تضر بمصالحهم.

بينما يرى رجال الأعمال المنضمين للحزب الوطني الحاكم - دون غيره من الأحزاب - أن عضويتهم بالحزب هي في صالح مصالحهم، ولا يجب لهذا التناقض لأجل الغاية الواحدة إثارة الدهشة، حيث إنه في الحقيقة يمثل تأكيداً للفكرة السابقة، حيث أن طبيعة الحزب الوطني كحزب حاكم توفر لهم الحماية، والنفوذ في الوقت نفسه بصورة تسهم في حماية أعمالهم، وتطويرها.

2 - الرأي في الأحزاب والمجموعات السياسية القائمة

بصورة عامة هناك حالة عامة بين رجال الأعمال الذين تمت معهم الحوارات من عدم الثقة، وعدم الاقتناع بأداء الأحزاب الموجودة على الساحة بما فيهم " حزبي الوفد والغد اللذين يمثلان التيار الليبرالي عليهما علامات استفهام." على الرغم من أن حزب الوفد هو الممثل التاريخي لأصحاب الأعمال في مصر.

كما أكدوا على وجود عدداً من المشكلات التي تواجه هذه الأحزاب في الممارسة، مرتبطة بطبيعة آلياتها التي لا تهدف عملياً للمعارضة، أو للوصول للحكم، بل إنها احترفت المعارضة فقط بهدف المعارضة، وفيما يلي عرض تفصيلي لآراء رجال الأعمال في الأحزاب والتيارات السياسية الموجودة على الساحة المصرية.

وينقسم هذا الرأي في الأحزاب، إلى آراء عامة، تخص كافة الأحزاب، وآراء تخص أحزاب وتيارات محددة بالاسم. وفيما يلي عرضاً لهذه الآراء.

أولاً: الآراء العامة بشأن الأحزاب والتيارات السياسية:-

- الأحزاب القائمة لا تلبي احتياجات رجال الأعمال:

أفكار وأهداف وآليات الأحزاب القائمة، لا تتناسب مع رغبات واحتياجات رجال الأعمال، خاصة الجيل الجديد منهم. " ولا يوجد حزب في مصر يلبي رغباتي، لأن الموجود منها علي الساحة لا يتناسب مع أفكار شباب البيزنس بوجه عام بما فيهم الحزب الوطني".

- ضيق أفق الأحزاب القائمة:
الأحزاب القائمة لا تسعى سوى لسماع صوتها، بغض النظر عن الحوار فيما بينها، وتقبل وجهات نظر بعضها البعض، أو تقريب وجهات النظر فيما بينها. " ونجد في مصر الناس تنظر للموضوعات من وجهة نظرها فقط وتكون غير متقبلة للرأي الآخر وذلك يرجع للنظرة الضيقة لدي البعض أو تكون مدفوعة بدوافع شخصية عند البعض الآخر."

- أحزاب المعارضة لا تهدف للوصول للحكم، بل تهدف للمعارضة:

استكمالاً للديكور السياسي فإن أحزاب المعارضة لا تسعى جدياً للوصول للحكم بقدر ما تلعب الدور المرسوم لها على الساحة والمقرر سلفاً بأن تكون أحزاباً معارضة لا أكثر، وهذا التصور ناجم عن عدم وجود برامج لأحزاب المعارضة في حال أصبحت هي نفسها أحزاباً حاكمة " طلب مني في وقت ما أن أنضم لحزب الأحرار عام ١٩٨٦ أيام مصطفي كامل مراد، لكنني شعرت أن هدفه وهدف بقية أحزاب المعارضة هو إسقاط الحزب الوطني دون أن يكون لهم برنامج بعيداً عن هذا الهدف وأشعر أن كل الأحزاب في مصر لا تهدف سوي لإسقاط »الوطني« ولا تريد تحقيق خدمات عامة أو الوصول للسلطة."

- أين الأحزاب؟

أين الأحزاب؟ كان سؤالاً مستتراً في خطاب رجال الأعمال بصورة عامة. وهو سؤالاً يبحث عن إجابة بالنسبة لهم، غنهم لا يتساءلون أين السياسة؟ بل إن تساؤلهم كان محددا بصورة لا مجال

فيها للبس وقد أجابوه بأنفسهم بأنه لا وجود للأحزاب لأنه لا توجد آثار تدل على وجودها " جميع الأحزاب لا وجود لها في الشارع وفق قراءتي العادية رغم أنني لست مشغولاً بالسياسة أو - عفواً - بأي من الأحزاب السياسية!!!"

- عدم توجه المعارضة فعلياً للجمهور:

هناك اتهام لأحزاب المعارضة بأنها في الممارسة العملية لا تتوجه بالفعل للجمهور بخطوات عملية تحقق أهدافها، وتمثل سعياً للعمل على أرض الواقع مثل السعي لإصدار بطاقات انتخابية للناخبين "ولابد أن يتفق الوطني والمعارضة علي أن يكون لدي الجميع بطاقات انتخابية لأن الصورة في ظل هذا الوضع ستكون مختلفة تماماً. " . فبدلاً من الاتهامات المتبادلة في كل دورة انتخابية بالتلاعب في الكشوف الانتخابية، فمن الأولى ملء الكشوف أولاً بالناخبين.

4تدني مستوى لغة الخطاب بين الأحزاب:

أي أن هناك تدنياً في مستوى الخطاب المتبادل بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، يوجه فيها كل طرف للآخر اتهامات أكثر من كونها انتقادات، " فالحزب الوطني يعتقد أن المعارضة لا تعارض إلا لمصلحة والمعارضة تعتقد أن الحزب الوطني »بيخرب« البلد ولابد أن نتفق علي الاعتراف بالأخطاء" حيث أن اعتراف كل طرف بأخطائه ربما يمثل بداية لرفع مستوى الخطاب بين الأحزاب السياسية، ليرتقي لمستوى انتقاد السياسات والمواقف.

ثانياً: الآراء الخاصة بأحزاب وتيارات محددة:

لم يرد تعليق أو ذكر بصورة فعلية سوى للحزب الوطني، وجماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفاية. أما باقي الأحزاب فقد ذكرت بصورة عابرة دون التركيز على قضايا خاصة بها بصورة عميقة حيث ذكر حزب التجمع في سياق حاجته لـ" تجديد دماء ورؤية شبابية" بينما تم ذكر حزبي الوفد والغد في سياق عدم تعبيرهم بصورة فعلية عن الأفكار الليبرالية أو كما ذكر بالنص " حزبي الوفد والغد اللذين يمثلان التيار الليبرالي عليهما علامات استفهام" وذلك في سياق الحديث عن مدى تمثيل الأحزاب عن مصالح وأفكار رجال الأعمال.

ويرجع عدم ذكر أحزاب أو تيارات سياسية أخرى بصورة أساسية بسبب الصورة التوجيهية للأسئلة المحاورين والتي لم تتطرق في السؤال عن الأحزاب والتيارات سوى عن الحزب الوطني، وجماعة الأخوان المسلمين، وحركة كفاية. والتي كانت رؤية لرجال الأعمال بشأنهم تظهر في التالي.

1 - الحزب الوطني:

- البحث عن الحماية:

على الرغم من التأكيد على أن الحزب الوطني هو الحزب الأكثر انتشارا، إلا أن ذلك يرجع لطبيعته كحزب حاكم أكثر من اعتماده على كونه حزب سياسي، ويرتبط بذلك أن العضوية به ترجع للسعي إلى الفوز ببعض المكاسب الشخصية بعيداً عن البرامج " إذا أردت أن تصبح رئيساً لبنك أو هيئة فكل ما عليك أن تنضم للحزب الوطني وتنضم للشلة المعروفة" لذا فهو بغض النظر عن أهدافه، وسياساته مرغوباً في إطار المصلحة المباشرة والحماية التي يسبغها على أعضائه، ولأنه يحقق للمنتسبين له فرصاً في الترقي على مستوى حياتهم العملية، وأن هناك " أشخاصاً فعلوا ذلك – انضموا للحزب الوطني - وهم الآن يخدمون أنفسهم ويخدمون البلد بالمرة"!!!.

- وعود فقط:

الحزب الوطني هو الحزب الحاكم، وهذا يمنحه حرية كبيرة في الحركة- إن لم تكن الحرية الوحيدة – ويقدم على التوالي خططاً طموحة للتطوير والإصلاح لكن دون الحديث عن الخطط السابقة الطموحة أيضاً، هناك من وجهة نظر رجال الأعمال خططاً طموحة وواقعية بالفعل لكن "لم يظهر في التنفيذ ما يتناسب مع ما تم طرحه من برامج إصلاح السنوات الماضي".، لكنها لا تنفذ. وهو ما يطرح سؤالاً مزدوج " لماذا لم تتحقق من قبل هذه الإصلاحات إذا كانت هناك قدرة علي حل المشكلات بالفعل لأنه سؤلاً يحتمل إجابتان عن مدى الثقة الممكن منحها للحزب الوطني في تنفيذ برامجه الطموحة الجديدة، بعد تخلفه عن تنفيذ البرامج السابقة، وأيضا الإجابة بضرورة محاسبة المسئولين عن عدم تنفيذ البرامج السابقة.

2 - جماعة الإخوان المسلمين:

-الإسلام هو الحل:

شكل شعار الحركة محور مهم للتساؤل حول رؤيتها، بسبب المصادرة المسبقة للحلول والأفكار الأخرى، الكامنة في شعار الحركة الذي تستخدمه كبرنامج منذ سنوات والذي بدلاً من أن يكون إجابة على سؤال فهو يفجر أسئلة من نوعية " هل سيلغون السينما والمسرح والتليفزيون أم سيجبرون الناس علي إطلاق لحاهم؟!". وما يطرحه ذلك الشعار من ضبابية حول برامج الجماعة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

- الإقصاء:

إضافة للطبيعة الإقصائية للشعار، فإن اسم الجماعة - الأخوان المسلمون - نفسه يحمل مدلولاً إقصائياً نظراً لما يحمله من دلالة بـ" أن من لا ينتمي للإخوان فهو غير مسلم " كونهم هم فقط المسلمون، وهي شحنة دلالية تبدأ من اسم الجماعة وتسقط على خطابها.

- الانتشار:

على الرغم من التأكيد على أن الحزب الوطني هو الأكثر انتشاراً كحزب سياسي نظراً لكونه الحزب الحاكم، إلا أن " جماعة الإخوان المسلمين الأكثر انتشاراً في الشارع كقوة سياسية فرغم أنها ليست حزباً إلا أن الجماهير تتعاطف معها دينياً" وهو نتاج لخلط الجماعة بين الدين والسياسة.

- درجة عالية من التنظيم:

جماعة الإخوان المسلمين هي الجهة الوحيدة التي تمت الإشارة للنظام الموجود في صفوفها حيث تم وصف" كتلة الإخوان – بأنها - منظمة جداً وتستخدم أفضل أساليب الفكر الإداري كأي مؤسسة ناجحة وهذا سر نجاحهم يعني من الآخر عشرة علي عشرة".

3 - حركة كفاية:

- ضجيج بلا طحين:

وصفت الحركة بأنها تمثل صوتاً بدون فعل وأنها " لا تمثل سوي ٢٥٠ فرداً لديهم فراغ كبير »فاضيين« ليس لهم عمل إلا التظاهر وعرقلة المرور" ، وأن الحركة لا تظهر " إلا عبر القنوات الفضائية أكثر من وجودها في الشارع، وكثير من القنوات الفضائية تركز عليها لأنها من المعارضة" فقط دون أن يكون لها تأثير واضح كتيار سياسي مثل حركة الأخوان المسلمون أو الحزب الوطني.

- غياب الهدف:

على الرغم من قصر عمر حركة كفاية على الساحة السياسية المصرية، إلا أنها عند بداية تكوينها كانت تضم عدداً كبيراً السياسيين ذوي التاريخ طويل والباع الكبير في العمل السياسي في مصر، ورغم ذلك لم تخرج ببرنامج واضح الأهداف بل إن الحركة " اكتفت برفع شعار »كفاية« ولم تطرح رؤيتها ومقترحاتها" ولم تقدم رؤية اقتصادية أو اجتماعية بديلة للموجود على الساحة. وإذا كانت الحركة تقول »كفاية« للحاكم فعليها أن تساعد في طرح الحلول " و " لا يجب أن تكون سلبية وتتحدث عن الفساد.. وحركة كفاية مازالت سلبية جداً لأنها لا تقدم حلولاً" بل توقفت عند مرحلة الهجوم فقط.
إن الحركة من وجهة نظر رجال الأعمال " لا تزعج القطاع الخاص فليست لديها أجندة عمل وطنية".

خاتمة:

إن الإطار العام الذي يرى رجال الأعمال داخله الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية، إطار سلبي لا ينبئ بقرب حدوث تقارب بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية، بل على العكس يوحي بمزيد من التباعد بين الطرفين. خاصة وان أياً من الأحزاب القائمة، لا تمثل برامجها مصالح رجال الأعمال، من وجهة نظرهم.

3 - التعديلات الدستورية

لم يتجاوز الحديث عن التعديلات الدستورية المادتان 76، 77 والتي أكد كافة المشاركين على ضرورة تغييرهما كبداية للحديث عن تداول للسلطة. مع الإشارة إلى أن " لأن ما يحدث الآن طرح لصورة واحدة للإصلاح من قبل الحزب الحاكم ولا تتم مقارنتها سوي بما هو أسوأ منها حتى تبدو أنها الأفضل" الأمر الذي يدفع على الدوام للاختيار بين السيئ، والأسوأ.

المادة 76:

رأى رجال الأعمال أن ما يتم من تعديلات دستورية في حال لم يتم التطرق لشروط الترشيح للرئاسة، ومددها، فإنها ستكون بلا قيمة، وأقروا بأن ما سبق من تعديل للمادة 76 " لم يأت بجديد سوي تثبيت مبدأ استمرار رئيس الجمهورية في الحكم مدي الحياة باعتراف بعض أعضاء الحزب الوطني أنفسهم ،ولقد حرم التعديل أشخاصاً كبيرة من الترشيح لانتخابات الرئاسة بسبب القيود العجيبة التي وضعها تعديل المادة ٧٦. "، " وإن كانوا " ضد فتحها علي البحري" لكن على أن تكون بضوابط منطقية لن الضوابط الحالية لا تسمح إلا بإجازة مرشح الحزب الوطني للترشيح.

المادة 77 :

" دعني أسألك: هل سمعتم عن رئيس سابق في إحدى الدول العربية؟" هذا السؤال كان هو الإجابة الصادقة من رجال الأعمال عن الموقف من المادة 77، والتي يرى رجال الأعمال أنها تمثل عائقاً يحول دون تطوير السياسات نظراً لاستمرار سياسة واحدة تستمر حتى انقضاء عمر الرئيس.

لذا فإنهم يقروا بأن "المادة ٧٧ من الدستور تحتاج فعلياً لتعديل لجعل مدة الرئاسة فترتين فقط، وذلك لأنه يجب علي كل رئيس إتاحة الفرصة للآخرين لإظهار أفكار أخري، وعدم السير في فكر واحد لسنوات لا نعلم متى تنتهي" لأنه " لا يوجد في الدنيا مبدأ الحكم مدي الحياة وليس مهما أن تكون مدة الحكم طويلة أو قصيرة، لكن المهم أن تكون محددة حسب الظروف الاقتصادية وخطط الإصلاح وليس شرطاً أن تكون مدة قصيرة لا يتمكن الحاكم خلالها من تنفيذ خططه والمهم أن تكون محددة".

بصورة عامة يرى رجال الأعمال أن المدخل لتداول السلطة في مصر يبدأ من الرأس، بتغيير المواد الدستورية الحاكمة لتداول قمة هرم السلطة، من أجل البدء في الحديث عن تغيير حقيقي يحدث على الساحة السياسية المصرية.

4 - التوريث

" باحب جمال مبارك وده حاجة ماقدرش أنكرها، أما عن التوريث دعونا لا نستبق الأحداث، وأنا مؤيد لما فيه مصلحة مصر مع أي طرف.. وهناك قضايا كثيرة يجب أن ننشغل بها بدلاً من الإغراق في تفاصيل جانبية "

خالد محمد نصير
رجل أعمال

إن قضية " التوريث " من أكثر القضايا الخفية الإثارة للجدل في مصر في الأعوام الأخيرة منذ بدأ نجم "جمال مبارك " ابن رئيس الجمهورية في الصعود، خاصة بعد تأسيس لجنة السياسات في الحزب الوطني، وما تلاها من انضمام أعضاء منها - خاصة رجال الأعمال - إلى التشكيلة الوزارية، وهو ما مثل أعلى منصب سياسي يصل إليه رجال الأعمال في مصر في خمسين سنة. وقد كانت قضية التوريث واحدة من القضايا التي تناولتها الحوارات، وفيما يلي عرض لما رآه رجال الأعمال بشأن هذه القضية.

رفض كل رجال الأعمال التوريث، كـ"توريث" وإن كان أحداً منهم لم يرفض أن يصبح جمال مبارك رئيساً للجمهورية.
ربما كانت العبارة السابقة غريبة قليلاً، لكن ما طرحه رجال الأعمال من نقاط بشأن هذه القضية كان مرتبط برؤية خاصة للموقف مبنية على:-

1 - الشرعية:

ضرورة إتمام الإجراءات الشرعية لعملية انتقال السلطة في مصر، بصورة قانونية، بغض النظر عن طبيعة الرئيس القادم،" جمال مبارك من ضمن الشخصيات التي يمكن أن تصلح لمنصب رئيس الجمهورية بصرف النظر عن كونه نجل الرئيس من عدمه، وعلي كل الأحوال لست ضد أن يصبح جمال مبارك رئيساً لمصر لكن بطريقة شرعية وحط ١٠٠ خط تحت كلمة شرعية"، بل إنهم قد أكدوا أن المشكلة لا تكمن في تولي جمال مبارك الرئاسة من عدمه بقدر ما تكمن في الآليات الحاكمة لانتقال السلطة، وتداولها.

2 - مقومات الرئيس:

يرى رجال الأعمال أن جمال مبارك يملك من المقومات الشخصية ما يمكنه من أن يصبح رئيساً للجمهورية لما " يتميز به كصغر سنه واحتكاكه بالمطبخ السياسي كما أنه ليس طرفاً في المؤسسة العسكرية التي تحكم ولو انفصل بحزب سياسي بعيداً عن كلمة الوطني قد يجد قبولاً لدي الجماهير" وهي نقاط من وجهة نظر رجال الأعمال تصب في مصلحته.

3 - ضوابط الترشيح:

أقر رجال الأعمال بأحقية جمال مبارك في الترشح لرئاسة الجمهورية، إلا أنهم في الوقت نفسه يقروا أنه لا يوجد تكافؤ للفرص في ظل القوانين الحالية، وان الوضع الدستوري الحالي لا يسمح بوجود مرشحين للرئاسة بخلاف جمال مبارك، وهو الأمر الذي سيؤثر بلا شك على شرعيته في حال أجريت انتخابات، وهو ما يرفض رجال الأعمال حدوثه، لأن الشرعية - من وجهة نظرهم - هي الدافع الوحيد لكي يؤيدوا أي مرشح للرئاسة بغض النظر عمن هو.

4 - برنامج المرشح:

شخص رئيس الجمهورية لا يشكل فارقاً إذا كان جمال مبارك هو الرئيس أو أي شخص آخر، بل المهم هو " أنه مادام انتقال السلطة يتم بصرف النظر عن »انتقالها لمن« في ظل وضع أفضل أو تحسين الوضع القائم فلا مشكلة ولا يعنيني لمن تنتقل السلطة بقدر ما يعنيني ما سوف ينتج عن الانتقال"، أي أنهم لا يروا فيصلاً في التأييد للرئيس القادم سوى برنامجه وأعماله بغض عن النظر عن اسمه.

بغض النظر عمن هو الرئيس، فإن رجال الأعمال يتعاملوا مع القضية بحياد، مبني على ضرورة عدم استباق الأحداث، والتعامل مع ملف انتقال السلطة كملف كامل غير مرتبط بشخص محدد، بل مرتبط بحزمة كاملة من القوانين، والتشريعات، في حاجة للتعديل.

4- تزاوج البيزنس والسياسة

يرى رجال الأعمال أن العلاقة بين البيزنس والسياسة هي علاقة شرعية، وواجبة للحفاظ على حقوق رجال الأعمال ومراعاة تمثيلهم فيما يؤثر عليهم من قرارات، ولما يمتلكه رجل الأعمال من مؤهلات ومهارات تسانده في النجاح في ممارسته للسياسة لأن " لديهم الخبرة العلمية والعملية ومعلومات عن السوق ومشكلاتها وكيفية علاجها"، و "المستثمر في الغالب لديه إمكانات وخبرات ليكون له رأي سياسي في حدود المصلحة العامة، لذلك لابد له أن يشارك سياسياً لتحقيق المصلحة العامة أولاً، ومع ذلك إذا حققت له مشاركته علاقات واسعة متنوعة، فهذا شيء جيد، ولكن لابد أن تظل هذه العلاقة في الإطار الصحيح، بحيث لا يتم الخلط بين السياسة والبيزنس في اتخاذ بعض القرارات التي تؤدي إلي تضارب المصالح بين الاتجاهين". مع التأكيد على أن هذه العلاقة بحاجة لضوابط تحكمها، وهو الأمر الغائب نسبياً في مصر نظراً لغياب الشفافية وعد وجود برلمان قوي يحكم هذه العلاقة لأن" التزاوج بين الاقتصاد والسياسة سواء كان علاقة شرعية أو غير شرعية، لا يوجد قانون يحرمها.. لكن التصدي لها من عدمه يتوقف علي وجود برلمان قوي يكشف هذه العلاقة ويحاسب، وهذا أمر مؤجل إلي أن يرحل الحزب الوطني عن الحكم وتكون هناك حرية في اختيار نواب الشعب".

كما يرى رجال الأعمال أن " تزاوج الطرفين -البيزنس والسياسة - أمر طبيعي في اعتي الدول الديمقراطية" و " لذلك تأثيرات سلبية علي الطبقات الفقيرة، لكنها أصبحت حقيقة يجب التعامل معها" لأنها أمراً واقع بالفعل و"هناك مصاهرة طبيعية بين السياسة والاقتصاد ولا يجب أن ننزعج منها باعتبارها شرعية ولها أمثلة كثيرة مثلما كان الحال في عهد السادات عندما ارتبط عثمان أحمد عثمان بعلاقة أسرية مع السادات، وحصلت شركة المقاولون العرب علي عقود إنشاء ضخمة في ليبيا وغيرها" لذا فإن الأمر ليس جديداً على الساحة المصرية بل إنه موجوداً منذ زمن بعيد.

كما يرى رجال الأعمال أن كون المرء غنيا لا يجب أن يكون حائل يحرمه من التمثيل السياسي، و" المستثمرون شريحة من المجتمع، ومن حقهم دخول البرلمان، شأنهم شأن أي مواطن، ولا يجب أن يكون البرلمان حكرا علي فئات محددة "، بل على العكس فإنهم يروا أنهم بعيدين عن الارتزاق من المناصب السياسية إتباعا للمثل القائل " لا تطلب الخير من بطون جاعت ثم شبعت، فإن الشح فيها باق ولكن اطلب الخير من بطون شبعت ثم جاعت فإن الخير فيها باق" باعتبار أن رجال الأعمال ليسوا بحاجة لتحقيق مكاسب من المناصب السياسية، بل يكفيهم ما لديهم من ثروات.

بصورة أكثر تحديداً يمكن تحديد تقييم رجال الأعمال للعلاقة بين البيزنس والسياسة في مصر في نقاط كالتالي:

- علاقة واجبة نظرا لـ:-

1 - إمكانيات وقدرات ومهارات رجال الأعمال.
2 - الحفاظ على مصالحهم كفئة في المجتمع.

- هي علاقة بحاجة إلى ضوابط:-

1 - وجود شفافية في معاملات رجال الأعمال ذوي المناصب السياسية.
2 - وضع ضوابط، وقواعد محاسبة تحول دون التربح من خلال المناصب السياسية.

6 - الفساد

يرى رجال الأعمال أن الفساد ظاهرة عالمية، " الفساد ظاهرة عالمية تتفاوت من دولة لأخرى وإذا تخيلنا أنه سيأتي يوم للقضاء علي الفساد فذلك في الجنة إن شاء الله.. وهذا ليس تشاؤماً لكنه واقعية" وإنه قد تجاوز في مصر مرحلة الظاهرة ليصل إلى المرحلة المؤسسية مثلما ذكر أحد المشاركين أن " بعض الجهات طلبت مني دفع تسهيلات لتخليص ورقي!!"، أو بمعنى آخر أصبح هو الأمر العادي في الممارسة، يـ" تمثل في ضرورة دفع رشوة لتحصل علي حقك". وإن كانت الرشاوى في حكم رجال الإعمال الفساد، فإن نظرتهم تختلف لأوامر الإسناد المباشر التي يحصل عليها رجال الأعمال من الحكومة لتنفيذ بعض الأعمال نظراً لقناعتهم بأنه "معروف في أي دولة في العالم خاصة الدول المتقدمة أن من يقود الصفوة أو النخبة وأيضاً في السياسة فغير معقول أن يقود العامة السياسة ويقود الاقتصاد النخبة، علي سبيل المثال هناك المستثمر نجيب ساويرس لم يكن نجاحه علي مستوي مصر فقط ولكن شهرته ونجاحه في العالم معروف، ولديه شركات في كل العالم وأيضاً محمد أبوالعينين، وفي ظل العولمة نحتاج شركات كبري وعالمية، ومن استطاع من النماذج المحلية أن يثبت نفسه عالمياً يدخل دائرة النخبة التي تقود الاقتصاد، ومن لا ينجح يكتفي بالبكاء أو التشكيك، رغم أن الفرص متاحة وبشكل كبير للجميع، ومن يسعي وراء النجاح بإصرار سيصل إليه".ودائرة النخبة تبيح قيادة الاقتصاد للوجهة التي تراها مناسبة بغض النظر عن تكافؤ الفرص في هذا الأمر.

الدوافع وراء الفساد:

يرجع رجال الأعمال مبررات الرشاوى إلى ضعف الوضع الاقتصادي للموظف المصري وارتفاع معدلات الفقر التي تدفع المرتشين لزيادة دخولهم بصورة غير مشروعة، وإن كان ذلك ليس مبرراً للفساد، إلا أن القضاء على الظاهرة ليس دورهم كرجال أعمال، وانخراطهم في دفع رشاوى لتسيير أعمالهم هو أمر مفروض عليهم حتى يتمكنوا من تسيير أعمالهم، بعدما أصبح الأمر الطبيعي لحصول المرء على حقوقه المشروعة هو دفعه رشوة "مشكلة الفساد لا يمكن حلها طالما الموظف المصري مرتبه ضعيفاً، ومن ثم فهو يعتمد علي سلطته أياً كانت ليرفع بها دخله. وبالطبع لا يمكن أن نجعل ضعف المرتبات عذراً للرشاوى، ولكن رجال الأعمال معذورون، فإما الدفع أو تعطيل المصالح، إضافة إلي الاعتماد علي السلطة، فلو عندك سلطة، مصالحك هتمشي، والعنصر الأساسي لتسيير المصالح الآن الرشوة أو السلطة وبدون أي منهما لا يمكن لأي مصلحة حتى لو كانت بسيطة أن تنقضي، ولابد من زيادة المرتبات مع تقوية الرقابة بالتوازي"

لماذا لا تتم مواجهة الفساد؟:

بصورة عامة يمكن القول أن رجال الأعمال لهم رؤيتهم الخاصة لمفهوم الفساد في إطار يرتبط بما قد يعيق مصالحهم كمستثمرين، وتقييمهم لأسبابه يجعلهم مضطرين للتعايش معه، في ظل غياب رقابة واضحة في مصر، وضعف المستوى الاقتصادي، فإنهم لا يتوقعون نهاية قريبة له طالما ظلت الأوضاع القائمة سارية.

7- الإصلاح الاقتصادي وقضية الخصخصة

أثارت الحوارات مع رجال الأعمال قضية الإصلاح الاقتصادي، وهو أحد أهم القضايا المرتبطة برجال الأعمال، نظراً لكون رجال الأعمال هم بديل الدولة فيما تنسحب منه من أنشطة في القطاعات، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية.

وقد طرح رجال الأعمال رؤيتهم فيما يتعلق ببرامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه سواء فيما يخص السياسات المتبعة من قبل الحكومة في التعامل مع الملف الاقتصادي، أو ببرنامج الخصخصة.

أولاً: الإصلاح الاقتصادي:

انقسمت الآراء بشأن البرنامج الحكومي الحالي للإصلاح الاقتصادي بين رؤيتان:

1 - برنامج إيجابي:
وجود بوادر إيجابية بشأن البرنامج الحالي للإصلاح الاقتصادي، كونه " نتاج منهج حكومي غير مرتبط بالمجموعة الوزارية الحالية" مما يمنحه الأهلية للاستمرار بغض النظر عن استمرار المجموعة الوزارية من عدمه، ولما يمثله من دلالة على نضج في رسم السياسات بصورة مؤسسية تجعلها غير مرتبطة بالوزير الذي يتولى الوزارة.

2 - برنامج سلبي:
وعلى النقيض تماماً يرى الرأي الآخر أن البرامج الحكومية للإصلاح ما تزال غير كافية وفاقدة لرؤية البعيدة المدى لأن "هناك تغييرات هيكلية في الاقتصاد يجب معالجتها قبل أن يكون هناك رؤية طويلة الأجل، بمعني أنه إذا لم يكن هناك هدف قريب لن يكون هناك هدف بعيد، والحكومة حالياً تبحث عن حلول لمشاكل عجز الموازنة والبطالة والدين العام والدعم، مما جعل الحكومة عاجزة عن النظر للمستقبل مثل كل الدول المحترمة النامية التي طبقت نظماً رأسمالية ناجحة" وأن هناك حاجة للقيام بتغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي المصري حتى يتحقق الإصلاح الاقتصادي.

- وبعيداً عن اختلاف الرؤى يتفق الجميع على أن هناك قدراً عاليا من البيروقراطية في الجهاز الحكومي يحول دون ذلك النجاح في برامج وخطط الإصلاح الاقتصادي وتؤثر على إحساس المستثمرين بثمار أية جهود حكومية. ووجود حاجة ملحة لتطوير الإدارة في المؤسسات الحكومية على أن يكون التطوير مرتبطاً برفع المستوى المادي للموظفين الحكوميين حتى يمكن القضاء على الفساد والرشاوى.

- يرى رجال الأعمال أن الإصلاح الاقتصادي قد تأخر كثيراً، ولهذا أثره السلبي، لأن " المشاكل تراكمت بصورة كبيرة، الأمر الذي يجعل محاولتهم الآن في منتهي الصعوبة، لكنها ليست مستحيلة". خاصة أن هناك حالة من فقدان الثقة في متابعة الحومة لتنفيذ البرامج التي تعلنها و " أن الحزب - الوطني - لم يقدم أي وعود غير منطقية من قبل، بل علي العكس طوال السنوات الماضية قدم وعوداً وبرامج إصلاحية طموحة، ولكن الأهم حجم التنفيذ علي أرض الواقع الذي نعيشه" ، "وبصراحة لم يظهر في التنفيذ ما يتناسب مع ما تم طرحه من برامج إصلاح السنوات الماضية"، لذا فإن " ما يجب أن يقدم ليس برنامجاً إصلاحياً طموحاً وبه العديد من النقاط التي تحتاج إلي تعديلات، ولكن من المهم وهذا ما نفتقده أن يتم تقديم برنامج حقيقي يمكن تنفيذه، برنامج يشمل أولويات لمواجهة الصعوبات، وكذلك الخطوات التي يمكن القيام بها عملياً ثم الالتزام بتنفيذ هذا البرنامج، وذلك بدلاً من الترويج لبرنامج جيد لا يمكن تنفيذه لأنه غير واقعي

حيث أن هذا ليس البرنامج الطموح الأول الذي تقدمه حكومة مصرية، لكن المشكلة دائماً كانت في تنفيذ البرامج".

- بصورة عامة يشعر رجال الأعمال بالتفاؤل نتيجة لتسليم ملف الإصلاح الاقتصادي لوزراء هم بالأساس رجال أعمال لأنهم يعتبروهم الأكثر دراية بوضع السوق المصري، ومشكلاته وسبل حلها، وأن كانوا مازالوا يعانون من ضعف الرقابة على السوق، وعدم قيام الدولة بدورها الرقابي على الأسواق بصورة تحد من ارتفاع الأسعار الذي يؤثر سلباً على المناخ الاقتصادي.

ثانياً: الخصخصة:

على الرغم من الآراء السائدة بأن رجال الأعمال كلهم مؤيدين للخصخصة بصورة عامة إلا أن ما ظهر من نتائج تحليل هذا الجزء في حوارات رجال الأعمال أظهر مؤشرات مختلفة بهذا الشأن.
حيث أنه على الرغم من وجود تأييد واسع للاستمرار في عمليات الخصخصة إلا أنهم جميعاً أكدوا ان هناك عدداً من الضوابط التي يجب وضعها بشأن البرنامج، مرتبطة بما الواجب خصخصته، وما الذي يجب عدم خصخصته.
فمثلاً تم التأكيد على أن " الحكومات أثبتت فشلها كتاجر علي مستوي العالم " إلا ان هذا الأمر ينطبق على القطاعات الخدمية الخاصة بعيداً عن خصخصة المرافق والخدمات العامة التي يحق للجميع الحصول عليها.
كما أنه يجب عدم التفريط في الشركات الكبرى، والشركات والرابحة على عكس السياسات الحكومية التي تسعى لبيع الشركات الرابحة كونها أسهل في عملية البيع.
بالإضافة لرفض بيع "أي كيان اقتصادي ضخم يرتبط اسمه بالدولة، هناك »سابك« السعودية وجنرال موتورز الأمريكية، ونحن كوطنيين لماذا نفرط في شركة مصرية بأيد عاملة مصرية وخامات مصرية، وغاز طبيعي مصري، أليس من الأفضل تطوير الشركة وضخ استثمارات أكثر فيها لزيادة إنتاجها".

الخاتمة

من العرض السابق لتحليل آراء عدد من رجال الأعمال في مصر يمكننا القول بأن لديهم اتفاق جماعي بشأن عدداً من القضايا، أو لنقل أنهم بصورة عامة يملكوا صورة واضحة ومتقاربة فيما يخص قضايا السياسة والاقتصاد التي تناولتها الحوارات، وعدم وجود اختلافات جذرية فيما بينهم حول هذه القضايا. وإن لم يكن بمقدورنا التعميم، لأن رجال الأعمال الذين أجريت معهم الحوارات لم يكونوا عينة خاضعة لشروط اختيار عينات البحث العلمي. فإننا يمكن أن نقول أن ما سبق يمثل مؤشرات من الممكن الاستناد عليها عند التعامل مع رجال الأعمال كفئة صاعدة على الساحة المصرية.

إن الصعود الاقتصادي - الاجتماعي لرجال الأعمال مع بداية تطبيق قوانين وإجراءات الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينيات، وصعودهم السياسي بداية من سنة 1990 مع إجراء الانتخابات البرلمانية بالنظام الفردي، وما تلا ذلك من تزايد نفوذهم البرلماني بصورة متوالية في البرلمانات التالية، إضافة لانضمام قسماً منهم للحزب الوطني الحاكم الذي يمثل بيروقراطية الدولة المصرية، وتولي عدداً منهم مناصب وزارية. هو جزء من عملية اندماج تتم بين البيروقراطية الحاكمة، وطبقة رجال الأعمال الناهضة بخطى قوية وثابتة للحصول على وزن سياسي يكافئ وزنها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي المصري. وإن كانت حتى الآن متمثلة في لجوء رجال الأعمال لحماية أعمالهم بعباءة البيروقراطية، دون أن تصل بعد لحد الشراكة الكاملة بين البيروقراطية ورجال الأعمال في إدارة شؤون الحكم. بل هي مازالت علاقة قائمة وفقاً للشروط التي تفرضها البيروقراطية.

الملاحق

تضمم الملاحق نصوص الحوارات التي أجرتها جريدة المصري اليوم مع رجال الأعمال، والتي نشرت كلها بصفحة الاقتصاد بالجريدة، والتي تحمل الرقم 6 .

الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦
دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع الجيل الجديد من رجال الأعمال في مصر، تجمع بين الاقتصادي والسياسي
محمد عجلان رئيس لجنة التشييد بجمعية شباب الأعمال: الجمعية ليست فرعاً من الحزب الوطني الرئاسة يجب أن تكون فترتين.. ولا مانع من رئاسة جمال ولكن بطريقة شرعية

بقلم ياسمين كرم و محمد مجاهد
الصراحة والمباشرة والدخول في الصميم، كانت سمة حوارنا معه، محمد عجلان رئيس لجنة التشييد بجمعية شباب الأعمال.
لم يحاول عجلان -٤٠ عاماً- الالتفات حول الإجابات أو اصطناع الدبلوماسية، اعترف صراحة بأن هناك بالفعل ارتباطاً بين الجمعية والحزب الوطني، لكنه أكد أن الوطني ليس الوحيد المشارك بأعضائه في الجمعية، وأنه صاحب الأغلبية، وهناك آخرون من أحزاب الوفد والغد وغيرهما.
أكد أن جمال مبارك نجل الرئيس يصلح لمنصب رئيس الجمهورية بصرف النظر عن أنه ابن مبارك، لكن يجب أن يكون ذلك بطريقة شرعية ونضع ١٠٠ خط تحت كلمة شرعية.
أشار إلي أنه لا يوجد حزب في مصر يلبي رغباته، مؤكداً أن الحزب الوطني لا يتناسب مع أفكار شباب »البيزنس«.
أكد أن المواطن المصري ضحية لمجموعة من السياسات الخاطئة علي مدي أكثر من نصف قرن، مشيراً إلي إعجابه بالتجربتين الماليزية والتركية في الإصلاح.
أضاف عجلان أن مصر بحاجة إلي بطل يلتف حوله الناس، مؤكداً أنه لا توجد رؤية واضحة مصرية للمستقبل، ونحتاج إلي حرية.
أكد أن برنامج الرئيس مبارك الانتخابي منطقي تماماً.
أشار إلي أن التعديلات الدستورية غير كافية.
علي الجانب الاقتصادي، أكد أن قطاع المقاولات ضحية للسياسات الخاطئة رغم أنه الأقدر علي مضاعفة الصادرات المصرية، مشيراً إلي أن هناك شفافية الآن في إسناد عقود المقاولات.
أكد أن الشركات المصرية غير قادرة علي المنافسة في مجال المقاولات، وهو ما يتطلب زيادة رأسمالها لدفعها إلي الاندماج في كيانات أكبر.
اعترف أن الاتجاه إلي تحديد أسعار الأسمنت ضد حرية السوق وهو ما يتخوف منه الاستثمار الأجنبي، داعياً إلي ترك الأسواق إلي آليات العرض والطلب.
وهذا هو نص الحوار:
س - ماسر الارتباط الغامض بين جمعية شباب الأعمال والحزب الوطني الديمقراطي لاسيما من يطلق عليهم فيه الإصلاحيون؟
جـ - أعرف أن هناك ثمة تلميحات في هذا الشأن، لكن الوضع علي أرض الواقع مختلف، لأن الجمعية تضم في عضويتها أعضاء من أغلب الأحزاب كالوفد والغد، بجانب الوطني والمستقلين.
س - لكن الأغلبية من الحزب الوطني؟
جـ - نعم، الأغلبية من الوطني لكن لا يعني أن الجمعية فرع من الحزب الوطني، كما أن الحكومة تنتمي للحزب الوطني، والجمعية تتعامل مع الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذي، وهذا لا يعتبر انتماء للحكومة، فالبيزنس لا يعرف سوي لغة المصالح، ولا يوجد أي حساسية في التعامل مع أي جهة سياسية، وللجمعية إصدارات كثيرة تنتقد فيها أداء الحكومة، ونتفادى دعوة

بعض الشخصيات السياسية لاجتماعاتنا حتي لا يتم تأويل ذلك، حتي وإن كانوا أعضاء بالحزب الوطني.

س - كيف تقيم تجربة التزاوج بين السلطة ورأس المال مع تزايد أعداد رجال الأعمال المشتغلين بالسياسة؟

جـ - تزاوج الطرفين أمر طبيعي في اعتي الدول الديمقراطية، وأعترف بأن لذلك تأثيرات سلبية علي الطبقات الفقيرة، لكنها أصبحت حقيقة يجب التعامل معها.

س - لكن ماذا عن الوضع في مصر؟

جـ - دخول رجال الأعمال في الحكومة الحالية ليس عيباً، وقد حدثت تغييرات كبيرة وغير مسبوقة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ لم يتمكن الوزراء الأكاديميون من استيعابها، والمشكلة ليست في نوعية الوزير لكنها تكمن في فرض رقابة صارمة علي أداء الحكومة بالتصدي لعمليات الفساد وسوء استخدام السلطة.

س - هل فكرت في الانضمام للحزب الوطني الديمقراطي؟

جـ - أنا رجل ليبرالي ولا يوجد حزب في مصر يلبي رغباتي، لأن الموجود منها علي الساحة لا يتناسب مع أفكار شباب البيزنس بوجه عام بما فيهم الحزب الوطني، كما أن حزبي الوفد والغد اللذين يمثلان التيار الليبرالي عليهما علامات استفهام.

س - وهل فكرت في دخول البرلمان لو توافر حزب سياسي يرضي طموحك؟

جـ - لا، لم أفكر في ذلك ولا أرغب فيه لأنني أعتقد أن هناك من هو أفضل مني في ذلك، وهذا يتوقف علي وجود حزب سياسي قوي يمكن من خلاله أن أفكر في الترشيح للبرلمان.

س - هل هناك نموذج إصلاحي علي الصعيدين السياسي والاقتصادي يمكن لمصر أن تحذو حذوه؟

جـ - أنا معجب بالتجربتين الماليزية والتركية فهما تجربتان تستحقان الدراسة، كما أن ظروفهما متشابهة إلي حد كبير مع مصر بسبب الثقافة الإسلامية بجانب تزامن انطلاقة الإصلاح السياسي والاقتصادي مع مصر أي منذ حوالي ٢٥ عاماً، إلا أنهما سبقتنا مصر بمراحل رغم كل العوامل السابقة.

س - لماذا فقد المواطن المصري جديته والتزامه بالعمل، ولماذا تراجعت إنتاجية العامل برأيك؟

جـ - لا يمكن أن نلوم المواطن علي ذلك، لأنه نتاج سياسات خاطئة استمرت أكثر من ٥٠ عاماً تحول فيها المواطنون إلي مجرد موظفين حكوميين بلا أي روح ابتكاريه وأورثتهم قيم اللامبالاة والفردية في الوقت الذي تأخرنا كثيراً في الإصلاح وتمسكنا بنظام اشتراكي أثبت فشله وتسبب في كل ذلك.

س - ما تقييمك للإصلاحات الاقتصادية الحالية؟

جـ - أعتقد أنها مجرد بداية جيدة لكن كما قلت: إن الانطلاقة تأخرت كثيراً، ولن نشعر بتلك الإصلاحات إلا بعد وقت بعيد، وأفضل ما فيها استشعاري أنها نتاج منهج حكومي غير مرتبط بالمجموعة الوزارية الحالية.

س - وماذا عن الطنين الدائر حول عمليات الخصخصة؟

جـ - أعتقد أن الإعلام الاقتصادي بشكل خاص يتحمل جزءاً كبيراً من هذه المشكلة بسبب طريقة تعامله مع تحجج البعض بالدفاع عن حقوق الفقراء وحفظ حقوق الشعب لتحقيق بطولات مزيفة، مع أن بيع شركات القطاع العام لا يجب أن يعالج بهذا الأسلوب.

س - ما مدي قدرة البرنامج الانتخابي للرئيس علي تلبية متطلبات نهوض مصر؟

جـ - تابعت معظم الأهداف التي تم إعلانها في البرنامج الانتخابي لمبارك وأري أنها أهداف منطقية يمكن الوصول لها لكن بشيء من الجدية والتركيز والالتزام بما تم الإعلان عنه في برنامج زمني واضح حتي يشعر بها المواطن العادي، وتتحقق بذلك مسألة وجود قاعدة اجتماعية للإصلاح.

س - وهل وصلت الثقة بين المواطن والحكومة لهذا الحد؟

جـ - لا لم تصل بعد، نتيجة السياسات الخاطئة التي يرتكبها الحزب الوطني والحكومة كما أن التقارير الاقتصادية أكدت عدم وجود مصداقية للحكومة لدي الشعب الذي وصل به الحال للاعتقاد بأن الإصلاح لا يتم إلا لصالح بعد الشخصيات وليس لمصلحة الشعب.

س - ما رأيك فيما تشهده البلاد من حراك سياسي يعتبره البعض مجرد »شو إعلامي«؟

جـ - لا يوجد من يختلف علي أن مصر تحتاج لحرية سياسية أكبر ويجب أن يتم ذلك في إطار زمني مدروس ومخطط جيداً لأن وجود حرية سياسية مطلقة يخلق الفوضي حيث مازلنا نعاني مشاكل اجتماعية تتلخص في زيادة الفقر وارتفاع نسبة الأمية بما قد يؤدي لاستخدام الحريات بشكل سلبي يسيء للعملية الديمقراطية.

س - هل تعرف أن الدكتور نظيف عرض رأياً مشابهاً وتعرض لانتقادات لاذعة؟

جـ - أعرف ذلك جيداً.

س - هل تعتقد أن التعديلات الدستورية التي حدثت كافية أم أن هناك حاجة للمزيد؟

جـ - لا بالطبع ليست كافية لأنها منقوصة، ويجب تعديل المزيد وعلي رأس ذلك تحديد مدة الرئاسة كما يحدث في الدول الديمقراطية كذلك تعديل ضوابط الترشيح لانتخابات الرئاسة، لكنني ضد فتحها علي »البحري« وأعتقد أن هناك تفكيراً حالياً لتعديل المادة »٧٦« التي لا تسمح بوضعها الحالي إلا لمرشح واحد.

س - هل تقصد ملف توريث الحكم لنجل الرئيس؟

جـ - أعتقد أن جمال مبارك من ضمن الشخصيات التي يمكن أن تصلح لمنصب رئيس الجمهورية بصرف النظر عن كونه نجل الرئيس من عدمه، وعلي كل الأحوال لست ضد أن يصبح جمال مبارك رئيساً لمصر لكن بطريقة شرعية »وحط ١٠٠ خط تحت كلمة شرعية« وهناك ما يتميز به كصغر سنه واحتكاكه بالمطبخ السياسي كما أنه ليس طرفاً في المؤسسة العسكرية التي تحكم ولو انفصل بحزب سياسي بعيداً عن كلمة »الوطني« قد يجد قبولاً لدي الجماهير.

س - برأيك ما هو الأفضل لقيادة مصر في تلك المرحلة؟ هل الشخصية الكاريزمية أم غير ذلك؟

جـ - الشعب المصري بحاجة لبطل يلتف حوله لكن ليس بمواصفات الراحل جمال عبد الناصر الذي يتحمل معظم المشاكل التي تمر بها مصر حالياً، وهناك شخصيات كاريزمية لكنها تمتلك رؤية سياسية اقتصادية اجتماعية شاملة، مثل مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق الذي قاد بلاده إلي نموها الحالي.

س - هل مصر تمتلك رؤية أو هدفاً واضحاً تسعي لتحقيقه؟

جـ - للأسف مصر ليست لديها أي رؤية واضحة للمستقبل، ولا نعرف هل الأولوية للقطاع السياحي أو الزراعي أو الصناعي في الوقت الذي نعاني من عجز الموازنة التي لا يمكن توجيهها لجميع القطاعات، وجمعية شباب الأعمال لديها رؤية لمصر عام ٢٠٣٠ وضعتها من خلال معطيات الوضع الراهن وما يمكن لمصر أن تكون عليه بعد ٢٠ عاماً.

س - نترك السياسي وننتقل إلي المهني.. ما أسباب تدهور صناعة المقاولات؟!

جـ - هذه الصناعة ضحية لسياسات خاطئة استمرت خمسين سنة مع تأميم نشاط المقاولات والإسناد بالأمر المباشر لأسماء بعينها وكذلك قانون المناقصات الذي اهتم بالسعر الأقل دون التقييم الفني بالإضافة إلي تأخر الحكومة في سداد مستحقات شركات المقاولات الأمر الذي دمر القطاع بكامله، وقتل جميع حوافز الابتكار والتطوير سواء في الشركات الحكومية أو الخاصة.

س - وكيف يمكن تطوير صناعة المقاولات وتحويلها إلي سلعة تصديرية منافسة في ظل ما تواجه من مشاكل ضخمة؟!

جـ - في البداية أؤكد أن قطاع المقاولات هو الأقدر علي مضاعفة الصادرات المصرية خلال عام، فمثلاً هناك مشروع سعودي لمدينة الملك »عبدالله« بقيمة ٣٠ مليار دولار لو أخذنا ١٠% فقط منه نحصل علي ٣ مليارات دولار في مشروع واحد فقط.

ولكن حالياً نواجه صعوبة شديدة في المنافسة حتي داخل السوق المحلية وليست الخارجية، فالشركات العربية تستحوذ علي معظم أعمال سوق المقاولات في مصر متمثلة في مطار شرم الشيخ »شركة سعودية« ومستشفي »السرطان« أسند لشركة لبنانية وغيرها من المشروعات المصرية الكبرى مسنودة لشركات مقاولات إماراتية وفلسطينية وهندية وكورية وهو ما يهدد القطاع المحلي.

أما علي المستوي الخارجي، فإن نصيب مصر من الأسواق الأفريقية والعربية لا يتعدي ١% فقط في ظل تدني المستويات الإدارية والمالية لهذه الشركات، وفي رأيي أن ٥ شركات مصرية فقط ضمن ٢٨ ألف شركة مسجلة باتحاد المقاولين تستطيع الصمود أمام المنافسة الأجنبية والتصدير خارجياً.

س - ماذا عن الشفافية الآن في عمليات الإسناد وتخصيص الأراضي؟

جـ - في الفترة السابقة لم تكن هناك شفافية في إسناد العقود كما قلت، وكان تحكمها المصالح، أما الآن فإن وزارة الإسكان شهدت تطوراً ملحوظاً في أعمالها، وأصبح القطاع الخاص علي رأس أولويات الوزارة.

س - وهل تري أن التحسينات التي تشهدها وزارة الإسكان مرتبطة بشخص الوزير؟!

جـ - أعتقد أن السياسات في مصر مازالت تحكمها الشخصيات، وعلينا الاستفادة من الفترة الحالية والضغط لتحويلها إلي تعديلات تشريعية.

س - ما خريطة سوق المقاولات في مصر حالياً؟

جـ - شركات المقاولات الكبيرة محدودة جداً.. ولكنها غير قادرة علي المنافسة والنسبة الباقية كلها كيانات صغيرة لا يتجاوز رأسمالها نصف مليون جنيه يجب أن يتم دمجها معاً.

س - كيف يمكن إقناع الشركات بالدمج في ظل غياب هذه الثقافة عن عقل المستثمر المصري؟!

جـ - يجب أن يتم تعديل القانون ورفع الحد الأدني لرأسمال شركات المقاولات حتي يجبر تلك الكيانات الضعيفة علي الاندماج.

س - هل فكرت في الاندماج مع إحدى الشركات؟

جـ - فكرت في الاندماج وكانت لنا محاولة مع إحدى الشركات وللأسف لم نجد من يقتنع بأن المكسب يتحقق للطرفين وكل واحد يريد كل المكاسب دون أي مخاطرة، ويجب أن تكون تجربة الاندماج مع طرف يمتلك نفس الفكر الذي يتيح تحقيق مكاسب مشتركة وخسائر موزعة علي الطرفين، لأنه مثل »الزواج« الذي يتنازل فيه كل طرف عن بعض الأشياء.

س - لماذا تحجم البنوك عن تمويل هذا القطاع؟

جـ - البنوك مازالت تعتبر نشاط المقاولات عالي المخاطر وتحجم عن تمويلها، إلا أن الشركات، تتحمل جزءا من هذه المشكلة بسبب الإدارة غير المحترفة لتلك الشركات وتحولت أنشطتها لشيء غير مرغوب، إضافة إلي مشاكل المقاولين مع الحكومة بسبب أزمة المستحقات المالية وعدم استقرار أسعار مواد البناء وبداية الحل ينبع من عدم تكرار مقولة إننا مازلنا رواد هذه الصناعة.

س - إذا كانت الإدارة المحترفة سبباً لعدم التمويل، فما الخطوات التي اتخذت لرفع كفاءتها؟!

جـ - تم الاتفاق علي تدريب الشركات علي الإدارة الرشيدة مع برنامج تحديث الصناعة، ولكننا لم نجد إقبالاً من الشركات ولا يتعدي عددها ٢٥ شركة، كما أننا نهتم حالياً بالتوسع في التدريب المهني ورفع كفاءة الموارد البشرية من خلال عمل رخص للفنيين بعد تدريبهم.

كما طالبنا اتحاد المقاولين بتعديل قواعد التصنيف وتحديد حد أدني لمؤهلات الوظائف الرئيسية في شركات المقاولات.

س - ما هو تأثير أسعار الحديد والأسمنت علي قطاع المقاولات؟

جـ - أعتقد أن السوق الآن حرة وقرار تثبيت أسعار الأسمنت يتعارض معها، لكن في الوقت نفسه يستلزم أن يتم تغيير عقود شركات المقاولات بحيث تكون هناك مرونة في تلك العقود مع تذبذب أسعار المواد الخام ارتفاعاً وانخفاضاً، لأن شركات المقاولات تقع في المنتصف لأنها تمتص الزيادة في أسعار الحديد والأسمنت.

س - وما اقتراحك المناسب لضبط أسعار الحديد والأسمنت إذا كان تحديد سقف للأسعار يتعارض مع اقتصاد السوق؟

جـ - يجب التعامل مع المشكلة بقواعد الاقتصاد الحر بمعني إعادة النظر في أسعار الطاقة والخامات الأولية التي يتم تقديمها لشركات الحديد والأسمنت بأسعار رخيصة، لأن أكثر ما يعوق الاستثمار الأجنبي كثرة تعديل القوانين مع الأخذ في الاعتبار أن انخفاض أسعار الأسمنت والحديد في صالحي كمقاول، إلا أنني أرفض التعامل مع هذا الملف بذلك الأسلوب وبدون أي دراسة للجدوى وما حدث كان اجتهاداً شخصياً من المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة، والتساؤل هنا: هل سيتم التعامل مع ملف الحديد بنفس الأسلوب؟

س - وهل لقرار رشيد تداعيات سلبية علي سوق الأسمنت؟

جـ - بالتأكيد سيخلق سوقاً سوداء يصعب التحكم فيها.

س - وماذا عن الحديد.. هل به احتكارات؟

جـ - لا أحب أن أصدر أحكاماً مطلقة، لكن أن تكون هناك شركة تسيطر علي ٦٩% من السوق فإن هذا يضر بالسوق.

س - طالبتم مرات عديدة بتعديل عقود المقاولات واستخدام عقد »الفيديك« الدولي.. لماذا توقف هذا المشروع!!

جـ - تطبيق الفيديك ليس بهذه السهولة فسيحمل الحكومة التزامات مالية قد تضر بميزانية الدولة، فمثلاً إذا خططت الحكومة لتنفيذ مشروع للصرف الصحي بـ ١٠١ مليون دولار وزادت أسعار الحديد مثلاً ٢٠% فإن التكلفة ترتفع مباشرة ١٢٠ مليون دولار، ولو كان هذا العقد مطبقا فترة تحرير سعر الصرف لتضاعفت مستحقات المقاولين ١٠٠% وليس ١٠%.

ولكن هناك مناقشات تتم في وزارة المالية واتحاد المقاولين لتطبيق صيغة عقد جديد للبناء يأخذ الكثير من ميزات الفيديك، كما طالبنا بضرورة تعديل أكواد تصميمات ومواصفات المباني والتي ستؤدي لخفض تكلفة البناء بنسبة ٢٠%، وذلك ينعكس علي أسعار الوحدات السكنية

الأربعاء ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦
أحمد سمير صالح رئيس لجنة استثمار جمعية ٦ أكتوبر: انجاز الأعمال لا يتم إلا بالسلطة أو الرشوة

حوار ريم ثروت

ليس عيباً توظيف العلاقات لخدمة »البيزنس«.. وانضمامي إلي الحزب الوطني الذي يعود إلي أقل من أسبوع فقط ربما يدخل تحت ذلك المعني.
أن الحزب يمتلك قاعدة شعبية الأكبر بين منافسيه من الأحزاب الأخرى وذلك أحد أهم أسباب انضمامي إليه، وأي رجل أعمال يفكر في العمل العام، لابد أن يفكر في خلق صيغة للتعامل مع هذه القاعدة الكبيرة والاستفادة منها.
ومع ذلك فإن قائل هذا الكلام يطالب بتعديل المادة ٧٧ من الدستور ويري أننا نفتقد أسس الشفافية والمحاسبة وأن إنجاز الأعمال لا يتم إلا بالسلطة أو الرشوة
لقد أكد المهندس أحمد سمير صالح، رئيس لجنة الاستثمار بجمعية السادس من أكتوبر، والعضو الحديث جداً بأمانة الحزب الوطني بالجيزة، أن بدايته بمصنع والده »القناة« لإنتاج المواسير والوصلات البلاستيكية.
واعترف أحمد -٣٢ سنة- بأن السبب الرئيسي في فشل »البيزنس« العائلي في مصر يرجع إلي الاعتماد علي الثقة أو القرابة بالدرجة الأولي مع التجاوز عن الخبرة والكفاءة، وسيطرة شعار »اللي تعرفه أحسن من اللي ما تعرفوش«، و»الغريب قلبه مش علي الشغل«.
ودعا إلي إقامة تحالف بين رجال الأعمال المصريين للدخول بإنتاج خامات البلاستيك خاصة أن المصنع الواحد لا تقل تكلفته عن حوالي ٥ مليارات دولار وهو ما يعجز عنه أي مستثمر مصري. وأكد أحمد سمير صالح في حواره مع »المصري اليوم« علي أن التعليم هو الأساس والبداية لأي إصلاح في مصر مع أهمية التركيز علي التعليم الفني في ظل الحاجة إلي كوادر فنية مؤهلة لتغطية احتياجات مصانعنا.
وأشار إلي أن مشروع تشغيل الخريجين الذي تتبناه جمعية ٦ أكتوبر، كشف عن مفاجأة ربما تكون غير سارة، في عدم تقدم أي خريج مصري للمشروع في الوقت الذي تلقينا طلبات من سودانيين وصوماليين للتوظيف بالمشروع.

س - هل تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها الحزب الوطني كافية أو تسير علي الطريق الصحيح؟

جـ - الإصلاحات التي يقوم بها الحزب الوطني بصورة عامة جيدة، خاصة أن نتيجة هذه الإصلاحات لا يمكن أن تظهر بين ليلة وضحاها، ولابد من الانتظار فترة لتقييم هذه الإصلاحات، ولو تم تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس كما هو، فسوف يكون هناك تغيير حقيقي، ومع أن برنامج إنشاء »الألف مصنع« يسير بصورة معقولة وتم فعلياً إنشاء ١١٠ مصانع جديدة بالمحافظات، إلا أن الكثيرين يطالبون بضرورة حل مشاكل المصانع المتعثرة أولاً، وإعادة افتتاحها قبل الحديث عن إنشاء مصانع جديدة حتي لا نلقي اللوم علي الحكومة.
لابد أن نعرف أن أسباب التعثر متنوعة، ومنها عدم القدرة علي السداد أو وفاة صاحب المصنع، وعدم وجود أحد للإدارة، وهذه الأسباب لا يمكن إرجاعها إلي سوء المناخ الاقتصادي، وأن الحكومة هي السبب الرئيسي في تعثر المستثمرين ورجال الأعمال.

س - هل أنت عضو في الحزب الوطني؟

جـ - نعم، عضوية جديدة منذ ٦ أيام فقط.

س - ما الذي دفعك لهذا الانضمام المتأخر؟

جـ - الحزب الوطني هو الأوسع انتشاراً الآن، وله قاعدة شعبية كبيرة، ومن ثم فإن أي رجل أعمال يرغب في خدمة البلد بصفة عامة لابد أن يفكر في إيجاد صيغة للتعامل مع هذه القاعدة والانطلاق منها، وفي الحزب الوطني أيضاً يمكن الاستفادة من العلاقات التي تربط بين أعضائه،

وليس معني ذلك استغلال السلطات، فتوثيق العلاقات »ليس عيباً« بالنسبة لرجال الأعمال من خلال الانضمام لحزب معين.

س ـ وماذا عن الأرقام المتضاربة التي تعلنها الحكومة يومياً عن أعداد من قامت بتوفير فرص عمل لهم؟

جـ ـ قضية التشغيل في التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومة والقطاع الخاص أيضاً، نظراً لوجود أزمة ثقة بين الشباب والحكومة، وحتى جمعيات المستثمرين التي تعلن عن فرص للعمل لا يتقدم أحد إليها بسبب ربطهم إياها بالحكومة وبالتالي ينصرفون عن التقدم إليها.

والدليل علي أزمة الثقة هو قيام جمعية مستثمري السادس من أكتوبر بالإعلان عن مشروع لتشغيل شباب الخريجين بتوفير تدريب لهم لمدة ٣ شهور، مع مرتب يصل إلي ٣٠٠ جنيه شهرياً، وتم الاتفاق بالفعل مع عدد من المصانع لتنفيذ هذا المشروع، ولكن المفاجأة هي عزوف الشباب والخريجين عن التقدم، لدرجة أنه لم يتقدم للمشروع سوي عدد قليل جداً يعد علي الأصابع، إضافة إلي أن المفاجأة الكبرى هي تقدم كثير من الصوماليين والسودانيين القاطنين في المدينة طلباً للعمل.

وأضاف المهندس أحمد أنه جار بالفعل الآن دراسة إعادة تشغيل المشروع مرة أخري بعد توقفه، أملاً في تخفيف حدة البطالة الموجودة في السوق المصرية، ومساهمة من القطاع الخاص في حل أزمة البطالة.

س ـ عملية الإصلاح تخلق فجوة بين الأغنياء والفقراء، ما تعليقك؟

جـ ـ من المفترض أن من يقوم بالتنمية في أي مجتمع هو طبقة الأغنياء، وليس طبقة الفقراء، وبدون هذه الطبقة لن يكون هناك أي تنمية، ولكن ليس معني ذلك عدم وجود أي اهتمام بالطبقة الفقيرة، لأن عائد التنمية في النهاية لابد أن يصب في مصلحة الفقراء بالأساس لرفع أجورهم وتحسين مستوي معيشتهم.

س ـ الفساد أصبح متفشياً، ولكن يبدو أن رجال الأعمال غير مهتمين بالتصدي له؟

جـ ـ مشكلة الفساد لا يمكن حلها طالما الموظف المصري مرتبه ضعيفاً، ومن ثم فهو يعتمد علي سلطته أياً كانت ليرفع بها دخله.

وبالطبع لا يمكن أن نجعل ضعف المرتبات عذراً للرشاوى، ولكن رجال الأعمال معذورون، فإما الدفع أو تعطيل المصالح، إضافة إلي الاعتماد علي السلطة، فلو عندك سلطة، مصالحك »هتمشي«، والعنصر الأساسي لتسيير المصالح الآن الرشوة أو السلطة وبدون أي منهما لا يمكن لأي مصلحة حتى لو كانت بسيطة أن تنقضي، ولابد من زيادة المرتبات مع تقوية الرقابة بالتوازي.

س ـ ما هي المواد التي في الدستور المصري وتري ضرورة تعديلها؟

جـ ـ من الضروري بالفعل تعديل بعض مواد الدستور المصري لكي يتناسب مع الظروف والأوضاع الحالية والعصر الحالي والمتغيرات التي تظهر.

فالمادة ٧٧ من الدستور تحتاج فعلياً لتعديل لجعل مدة الرئاسة فترتين فقط، وذلك لأنه يجب علي كل رئيس إتاحة الفرصة للآخرين لإظهار أفكار أخري، وعدم السير في فكر واحد لسنوات لا نعلم متى تنتهي.

س ـ ما تقييمك لما يسمي بالهامش الديمقراطي حالياً؟

جـ ـ مساحة الديمقراطية الآن هي أفضل مما سبق، ولكن مازال هناك الأفضل، لأن من معايير الديمقراطية الحقيقية هي تطبيق أساليب المحاسبة والثواب والعقاب وإتاحة المزيد من الشفافية علي كل المستويات، وذلك ليس مطبقاً حتى الآن في مصر.

س ـ لماذا لا يتردد اسمك في عالم صناعة البلاستيك كما كان من قبل مع عبد اللطيف الشريف بصرف النظر عن الرأي فيه؟

جـ ـ لابد أن نعترف أن عبد اللطيف الشريف هو رجل صناعة من الطراز الأول، وكان له صيت في صناعة البلاستيك لا يضاهيه أحد، ولكن مشكلته هي قيامه بتشغيل أموال المدخرين في البيزنس وبسبب مشكلة الريان والسعد خذوا العاطل بالباطل.

س ـ هل هناك أسماء كبيرة الآن في هذه الصناعة؟

جـ - هناك الكثير من خريجي مدرسة الشريف، منهم علي سبيل المثال محمد حلمي رئيس مجلس الأمناء بجمعية مستثمري العاشر.

س - حقق الكثيرون ثروات طائلة من المضاربة في الأراضي؟ كيف يمكن وقف هذه المسألة؟

جـ - لقد خطت وزارة الإسكان خطوة جيدة، حينما أصدر المهندس أحمد المغربي وزير الإسكان قراراً بسبب الأراضي التي لم يتم البناء عليها خلال ٣٣ شهراً، وهذا القرار من شأنه منع ظاهرة تسقيع الأراضي التي ظهرت بالفعل في وقت مضي، وعلي الأقل سنضمن أن هذه الظاهرة لن تتكرر في المستقبل.

س - يعتقد الكثيرون أن شباب رجال الأعمال ورثوا النجاح من أهلهم وليست لديهم مقدرة علي الابتكار؟

جـ - هذا غير صحيح نهائياً، الأفكار دائماً تتغير وتتطور وبنسبة كبيرة، فهم قاموا بتطوير صناعات »أهاليهم« وأداروا البيزنس الخاص بهم بأسلوب مختلف، ولابد أن نعترف أن الآباء لهم فضل كبير علي تأسيس الصناعة وإنشاء الشركة ولكن نظراً لتغيير أسلوب تعليم الأبناء عن الآباء فإن أسلوب الإدارة لابد أن يتغير.

س – ما رأيك في ظاهرة تكرار المشروعات الناجحة لدرجة إحداث تشبع في السوق؟

جـ - تكرار الاستثمارات والمشروعات الناجحة ظاهرة موجودة بالفعل، وبدأت تزيد بكثرة، نظراً لعدم رغبة البعض في التفكير في مشروعات جديدة، خوفاً من الفشل والخسارة، إضافة إلي عدم و،جود قدرة علي الابتكار واكتشاف مشروعات جديدة يمكنها أن تنجح بصورة قوية في فرض نفسها علي السوق المصرية، ثم قطاع البرمجيات والذي أصبح مجالاً مهماً عالمياً، ولو أدخل في مصر بصورة كبيرة، سيمكن من خلاله تحقيق مليارات من الدولارات وعملة صعبة لمصر

س – ما هو وضع صناعة البلاستيك حالياً؟

جـ - صناعة البلاستيك في مصر تعتمد بصورة أساسية علي المواد الخام المستوردة، فهي ليست صناعة محلية من الألف للياء، وبالتالي فهي تخضع كثيراً للأسعار التي يفرضها الأجانب، والتي تظل ترتفع بصورة مستمرة دون توقف.

س - لماذا تأخرنا في إقامة مصانع لإنتاج المواد الخام المستخدمة في صناعة البلاستيك؟

جـ - هناك فجوة كبيرة بين حجم الإنتاج والمواد الخام المستخدمة في الصناعة، نظراً لقلتها وعدم وجود مصانع مصرية كافية لإنتاج المواد الخام تستطيع سد حاجة السوق المحلية، وبالتالي تعتمد مصانع البلاستيك المصرية علي المواد الخام المستوردة، ولا توجد مصانع مصرية لإنتاج المواد الخام في مصر نظراً لأن تكلفة إنشاد المصنع الواحد تتراوح ما بين ٤ و ٥ مليارات دولار وهو مبلغ كبير لا يوجد مستثمرون مصريون قادرون علي إنشائه بهذه التكلفة.

س - لماذا لا يتم التفكير في تشكيل تحالف بين مجموعة من المستثمرين في صناعة البلاستيك وإقامة مصنع لإنتاج المواد الخام وتقليل تكلفة الإنتاج؟

جـ - أتمني بالفعل أن يحدث ذلك خاصة أن صناعة البلاستيك تعتمد في جزء كبير منها علي المنتجات والمشتقات البترولية وهي متوافرة وبكثرة سواء في مصر أو في الدول العربية ولكن ليس مستبعداً أن ينشئ مستثمرون خليجيون مصانع بلاستيك في مصر قريباً.

س - هل هناك احتكار في هذه الصناعة الآن؟

جـ - لا يوجد احتكار في تلك الصناعة نظراً لتنوع إنتاجها وتعدده فمنتجات البلاستيك كثيرة الأمر الذي يجعل من الصعب استئثار البعض بإنتاج منتج بعينه واحتكاره، وبالتالي فهي صناعة مفتوحة للجميع.

س - في رأيك ما هو العائق الأساسي الذي يحول دون انطلاق الصناعة وزيادة تنافستها؟

جـ - مشكلة الصناعة ا لمصرية هي اعتمادها علي المعدات والآلات المستوردة فلا توجد في مصر مصانع لتصنيع المعدات والآلات الميكانيكية إلا عدد قليل جداً يعد علي الأصابع، وبالتالي فنحن نعتمد علي الخارج لتشغيل مصانعنا وهذا أمر ليس صحياً، إضافة إلي أن قطع غيار الماكينات يتم استيرادها أيضا من الخارج، فلو تعطلت إحدى الآلات فلابد من الانتظار لاستيرادها لعدم وجود بديل لها في السوق المحلية.

س - ما تقييمك لبيزنس العائلات في مصر بصفتك عضواً في ناديه؟

جـ - يعتمد بيزنس العائلات في أي دولة في العالم علي من هو الأصلح والأكفأ في الإدارة وليس علي صلة القرابة، ومن يتولي مسؤولية إدارة الشركة هو ابن صاحب الشركة. ولكن في معظم الأحيان وفي مصر يلجئون لعدم الاعتماد كثيراً علي الخبرة أو الكفاءة أو التخصص بقدر الاعتماد علي صلة القرابة انطلاقاً من ترسيخ فكرة »مين هيخاف علي المال أكثر منك« إضافة إلي أن الفكرة العامة السائدة في الموظفين في مصر سواء في القطاع العام أو الخاص انتشار روح الإهمال إلي حد كبير ومهما كان أجر الموظف الذي يعمل في الشركة »قلبه مش علي المكان ولا قلبه علي صاحب العمل«.

ومن ثم فإن السبب الرئيسي لفشل كثير من بيزنس العائلات في مصر يرجع إلي تغليب معيار القرابة عن معيار الخبرة.

س - ما الذي تحتاجه مصر لكي تصبح دولة قوية بالفعل؟

جـ - التعليم ثم التعليم، مصر تحتاج بالفعل لزيادة ميزانية التعليم والتركيز عليها السنوات المقبلة انطلاقاً من كون التعليم المحرك الأساسي للتنمية في أي دولة في العالم.

وقد أثبتت بلادنا بالفعل أن لديها عقولاً بشرية يمكنها تحقيق معدلات غير مسبوقة في مجالات متعددة خاصة إذا توافرت لها الإمكانيات وهو ما شهدناه بالفعل في وجود كوادر مصرية عملاقة في الخارج ولكنها غير موجودة في مصر.

س - لكن هناك من يركز علي التعليم العالي ويهمل المتوسط؟

جـ - من المهم النهوض بالتعليم الجامعي بالتوازي مع التركيز علي التعليم المتوسط وفوق المتوسط، خاصة مع وجود أزمة لدي جميع المصانع وهي عدم وجود عمالة مدربة بالرغم من وجود أزمة بطالة إضافة إلي عزوف كثير من خريجي الجامعات عن العمل بالمصانع، ولابد من الاستفادة من ثروتنا البشرية بتزويد الخريجين بمهارات وخبرات أساسية في العمل ليكون العامل المصري منافساً بالفعل لأي عامل من دول أخري، مع ميزة رخص أجره.

الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٦ عدد ٨٣٧

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع الجيل الجديد من رجال الأعمال في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة أحمد العطيفي.. عضو جمعية شباب الأعمال: الفساد بشهادة المؤشرات الدولية وصل كل القطاعات لا توجد أحزاب حقيقية في مصر بما فيها الحزب الوطني

حوار أحمد محمود

نعم هناك فساد وفي ازدياد مستمر بشهادة كل المؤشرات الدولية.. وللأسف رجال الأعمال أغلبهم يقضي معظم وقته وجهده في مواجهة الثغرات القائمة بالقوانين وليس التفرغ للمنافسة مع وصول الفساد إلي جميع القطاعات.

لا توجد ثقة متبادلة بين المواطن والحكومة نتيجة إدمان الكذب الرسمي من جانب بعض الحكومات، وحكومة الجنزوري خطت خطوات واسعة في سبيل مد جسور الثقة لكنها لم تستمر للأسف!!

هذا ما أكده المهندس أحمد العطيفي نائب رئيس شركة الأهلي للاتصالات وعضو جمعية شباب الأعمال في لقائنا معه وقال: أنه لا توجد أحزاب حقيقية في مصر بما فيها الحزب الوطني.. وكل الأحزاب القائمة ضعيفة أو أصحاب مصالح.. وهذا ما دفعه إلي الإحجام عن الانضمام لأي حزب.

اعترف العطيفي »٣٨« سنة« بأن هناك تطوراً علي الساحة بالنسبة للأوضاع الاقتصادية بدأ منذ عهد نظيف وهو ما رفض في المقابل تأكيده أو نفيه علي المستوي السياسي مؤكداً أنه ليس رجل سياسة ولن يعلق علي الأسئلة ذات الصبغة السياسية بما فيها آراؤه حول تعديل الدستور.

وأكد أن الاقتصاد المصري يواجه قنابل موقوتة لعل أهمها تزايد البطالة في مصر.. مشيراً إلي أن المجتمع للأسف الشديد يقتل المبادرات الشخصية.

وأضاف العطيفي أن الجيل الجديد من رجال الأعمال ورثوا مضطرين النجاح عن آبائهم وأغلبهم لم يعايش الناس أو يختلط بهم.

واعتبر العطيفي قطاع الاتصالات في مصر من أفضل القطاعات المرشحة للنمو وبقوة.. مطالباً بضرورة بيع المصرية للاتصالات بالكامل في أسرع وقت مستغرباً إصرار القانون علي احتفاظ الحكومة بنسبة ٥١% من أسهم شركاتها.

مشيراً إلي أن حصول اتصالات الإماراتية وحلفائها علي رخصة المحمول الثالثة بهذا الرقم ٧،١٦ مليار جنيه مبالغ فيه ويحمل الشركة عبئاً كبيراً.

وأضاف أن تعدد الرخص في نفس المجال صحي وضد الاحتكار مطالباً بمنح رخصة ثانية للتليفون الأرضي مع تحرير الاتصالات تدريجياً مشيراً إلي أن خسائر مصر سنوياً من تحرير المكالمات الدولية تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار.

ودعا إلي تطوير الجهات الرقابية وأدائها في السوق.

س ـ هل تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها الحزب الوطني كافية أو تسير علي الطريق الصحيح؟

جـ ـ في البداية عايز أقول أني مليش في موضوع الأحزاب لا الحزب الوطني ولا غيره من الأحزاب أنا رجل اقتصادي ولكن الوضع الاقتصادي في مصر حدث فيه تحول كبير وخاصة بعد تولي الدكتور أحمد نظيف رئاسة الحكومة وأحدث تحولاً إيجابياً من وجهة نظري لأن معظمها من رجال الأعمال والعاملين في مجال البزنس ورغم ذلك هناك قنابل موقوتة تواجه الاقتصاد في مصر عموماً مثل ارتفاع الأسعار والبطالة الموجودة في البلد ويجب علي الحكومة أن تثمر جهودها نتائج إيجابية لتحسين الوضع الاقتصادي.

س ـ من وجهة نظرك هل هناك ثقة بين المواطن والحكومة فيما تعلن عنه من برامج جديدة؟

جـ ـ توجد في مصر مشكلة خطيرة جداً، وهي عدم وجود ثقة بين المواطن والحكومة ولن تتطور البلد أو تنمو بدون وجود هذه الثقة، ولابد أن يعمل المواطن والحكومة علي أنهما كيان واحد وفقدان الثقة يرجع إلي كذب بعض الحكومات علي الشعوب، وأبرزه ما حدث عندنا عام ١٩٦٧

فكانت الحكومة تقول شيئاً والواقع شيء آخر، ويوجد الآن كثير من الممارسات الحكومية اليومية تخلق عدم الثقة وتعطي انطباعاً للمواطن بأنها تضحك عليه، وإذا لم نسهم في حل هذه المشكلة فلن تتطور هذا البلد ويذكر لحكومة الجنزوري أنها كانت قد خطت خطوات واسعة لتحقيق الثقة بين المواطن والحكومة.

س - هناك من يري أن أهم ما في مناخ الاستثمار هو تسهيل الخروج من الأسواق قبل تسهيل الدخول فيها، ويعتقد أن مصر مختلفة في هذا المجال، فماذا عن ذلك؟

جـ - الثقافة السائدة في المجتمع ليست ثقافة رجال أعمال، ولا الثقافة الموجهة إلي التصدير ولا بناء صناعات جديدة، ولكن ثقافة مبنية علي انتهاز الفرص من الثغرات المتواجدة في أنظمة القوانين، ولابد من تغيير هذا الفكر حتي ننهض بتلك الدولة.

س - ما تقييمك للقوي السياسية التي يقال إنها تقف أمام الإصلاح؟

جـ - المعارضة ظاهرة صحية ولكن دائما نري الموضوع من منظور واحد ولكن حينما تتعدد المناظير عند اتخاذ أي قرار يكون القرار الذي تصل إليه أفضل ونجد في مصر الناس تنظر للموضوعات من وجهة نظرها فقط وتكون غير متقبلة للرأي الآخر وذلك يرجع للنظرة الضيقة لدي البعض أو تكون مدفوعة بدوافع شخصية عند البعض الآخر.

س - برامج الإصلاح الحكومي متهمة بعدم وضع الفقراء في حسبانها فهل هذا صحيح؟

جـ - لا أعتقد أن يكون البرنامج الإصلاحي ليس واضعا الفقراء في الحسبان والدليل علي ذلك إنشاء وزارة للتضامن الاجتماعي في الحكومة الأخيرة وأري أن الحكومة تبذل مجهودات كبيرة للاهتمام بالفقراء ولكن هناك مشكلة أخري هي أن المجتمع دائماً موجه لقتل المبادرة الشخصية أو القطاع الخاص ونلاحظ أن الثقافة السائدة في المجتمع المصري مش الثقافة الحكومية فقط، ولكن الثقافة الشخصية ليست الثقافة التي تشجع العمل الحر في مصر، وهناك شيء آخر خطير وهو أن المجتمع ليس مجتمع منافسه وهذا عكس ما يحدث في جميع الدول والتي تكون فيها المنافسة تتم بشكل شفاف.

وأيضا يوجد في المجتمع ثقافة أعداء النجاح، والشخص الذي لديه أفكار جديدة ينظر إليه أنه رجل مشاكل علي مستوي العمل والدول ويتم وضع العديد من المعوقات أمامه.

س - من الواضح أن الجدد من قادة الأعمال غير مهتم بمكافحة الفساد في مصر وأيضاً بتقوية الأجهزة الرقابية؟

جـ - الفساد قضية تشغل العالم كله ويتراوح من دولة لدولة ولو نظرنا إلي المؤشرات الدولية عن الفساد، نري أن معدلات نسبة الفساد زادت في مصر وهذا يرجع إلي انخفاض الأخلاقيات لدي الكثير في المجتمع وهناك اختلاط في المفاهيم عند الأجيال الجديدة بلا استثناء مما أدي إلي زيادة الفساد ليس فقط في قطاع الأعمال وإنما في جميع المجالات الأخرى، وهناك نظرية خطيرة جداً ويستخدمها الكثير من هذا الجيل وهي »إلا تغلب به العب به« وهذا من القيم السائدة في المجتمع المصري والتي تساعد علي انتشار الفساد والذي ينعكس بدوره علي الأداء الاقتصادي.

أما من حيث الجهات الرقابية فهي تحتاج إلي تطوير في الأداء سواء كانت هذه الجهة مجلس الشعب أو الهيئات القضائية أو أجهزة مكافحة الرشوة والأموال وحتي الضرائب.

س - هل للتكنولوجيا دور في ذلك؟

جـ - طبعاً، بالتأكيد التكنولوجيا لها دور والدليل وجود جريمة إلكترونية، ولكن الذي يجب أن يتم فوراً هو تطوير الأداء نفسه، فنجد مثلاً بعض الجهات تحقق سنوات في ضياع »٥ جنيهات« أو »كالون« ومن هنا يجب أن تكون هناك عقول متفتحة حتي تقضي علي الفساد.

س - المهندس رشيد وزير الصناعة والتجارة اعترف بوجود قوي داخل الحزب الوطني مازالت تعترض علي ترك مساحة واسعة للشركات المتعددة الجنسيات علي الرغم من أن تلك الشركات مهمة في التصدير إلي الخارج فما رأيك؟

جـ - **أولاً**: ليس لي دخل فيما يدور داخل دهاليز الحكومة وأنا غير منضم إلي أي حزب من الأحزاب. **ثانياً**: عمل الشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلية له عيوب ومميزات ونحن كرجال أعمال نرحب بهم للعمل في تلك السوق، ولكن في وجود ضوابط وقواعد تنظيمية وأنا ضد تلك الشركات في استغلال مواردنا استغلالاً خاطئاً يؤدي إلي خسائر فادحة للاقتصاد، ومن

الضروري أن تكون هناك شفافية في التعامل مع هذه الشركات المتعددة الجنسيات حتي نزيد من الاستثمارات التابعة لهذه الشركات في السوق المحلية.

س - البعض يقول إن لحم أكتاف الكثيرين من رجال الأعمال من المنح الدولية ولولاها لما مارسوا عملاً عاماً فماذا تقول؟

جـ - رجل الأعمال أو الصناعة أهم شخص في أي نظام أو مجتمع، لأن لديه روح المبادرة في إنشاء مشروع حتماً سينعكس إيجابياً علي الأداء الاقتصادي مثل خلق فرص عمل، ولكن للأسف الشديد ونتيجة للظروف التي مرت بها مصر خلال ٣٠ عاماً، أصبح رجل الأعمال في السوق المحلية يعمل علي التواؤم مع الثغرات الموجودة حتى ينفذ عمله وهذا علي جميع المستويات، وبالتالي أصبح هم رجل الأعمال هو تسيير عمله فقط وليست المنافسة في السوق المحلية، أما بالنسبة لموضوع المنح الدولية فإذا كانت موجهة لتخريج شباب من رجال الأعمال القادرين علي تنمية السوق المحلية فأهلاً وسهلاً أما إذا كان الهدف غير ذلك فأعتقد أننا نفرق بين الغث والثمين.

س - يري الكثيرون إن الجيل الجديد من رجال الأعمال يعيشون في عزلة عن الواقع وعن الناس العادية وأنهم أبناء الغرف المغلقة وليس لديهم الإبداع لأنهم ورثوا النجاح من أهلهم فهل هذا صحيح؟

جـ - اتفق كثيراً مع هذا الكلام، وللأسف الشديد هناك طبقة كبيرة من رجال الأعمال ينطبق عليهم هذا، وأعتقد أن الجيل الذي قبلي يعيشون بعيداً عن الناس وهذا عكس ما يحدث في الخارج، حيث عندما يبلغ الشاب ١٦ سنة تجد والده يأخذه للعمل معه، ويبدأ بوظيفة عامل في المصنع أو الشركة ويتدرج حتى يصل إلي أعلي المناصب بها في حين يحدث العكس عندنا في مصر، فنجد من لديه أبن يوليه منصباً كبيراً في بداية عمله مما يؤدي إلي إبعاده عن الناس ولا يكون لديهم أي إبداع أو أفكار جيدة.

س - ننتقل إلي الكلام عن قطاع الاتصالات في مصر وكانت لك رؤية خاصة بالمصرية للاتصالات فما هي؟

جـ - لابد أن نبيع المصرية للاتصالات في أسرع وقت، ومن الضروري أن نغير القانون الذي ينص علي امتلاك الدولة للشركات »٥١%« وأؤكد أن هناك العديد من الشركات الخاصة في السوق المحلية قادرة علي إدارة الشركة المصرية، وكذلك المشغلون الثلاثة في سوق المحمول قادرون علي إدارتها أفضل من إداراتها الحالية.

س - وماذا عن تقييمك لقطاع الاتصالات في مصر حالياً؟

جـ - قطاع الاتصالات من أفضل وأنجح القطاعات الموجودة في مصر حالياً، بدليل بيع الرخصة الثالثة للمحمول بـ ٧.١٦ مليار جنيه وأيضاً بدليل وجود كيان ناجح وعملاق في مصر من القطاع الخاص »أوراسكوم تليكوم« فضلاً عن أن الشركة المصرية في نمو دائم، إضافة إلي ذلك أن عوائد القطاع بلغت ٤٠ مليار جنيه خلال الـ ١٠ سنوات الماضية، وهناك ما بين ٣٥ مليار جنيه و ٤٠ مليار جنيه مازالت في السوق.

س - هل أنت مع تعدد الرخص في القطاع الواحد أم لا؟

جـ - تعدد الرخص في المجال الواحد في مجال الاتصالات سواء الانترنت أو الدولي أو المحمول يعد سياسة ناجحة وفك الاحتكار وتساعد علي نمو القطاع بسرعة، وأطالب بمنح رخصة أخري للأرضي لفك الاحتكار، وأنا مع تحرير الاتصالات ولكن بصورة تدريجية.

س - تواجه المصرية للاتصالات مشكلة كبيرة وهي تمرير المكالمات الدولية بطرق غير شرعية وإلي الآن ليس هناك أي سيطرة، فما الحل من وجهة نظرك؟

جـ - الدولة تتعرض لخسائر أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنوياً نتيجة تمرير المكالمات الدولية بطرق غير شرعية، ولن تحل هذه المشكلة إلا بفك الاحتكار وطرح رخص أخري في مجال الدولي.

س - هناك مشكلة حالياً بين الجهاز القومي للاتصالات وبين الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول حول »الإيدج« فما رؤيتك لهذا الموضوع؟

جـ - القضية ليست قضية »الإيدج« ولكن يجب منح المشغل الثالث ميزة عن المشغلين الآخرين، وهذا ما يحدث في جميع دول العالم، وتكون هذه الميزة في شكل رخصة دولية أو جيل ثالث أو ما يساعدها علي التميز لفترة معينة بين أقرانها من الشركات.

س - وأين الأهلي للاتصالات من السوق المحلية حالياً؟

جـ - نحن حالياً ندرس إعادة هيكلة المجموعة بالكامل مرة أخري، وأعتقد أن دخولنا في مشروع الكابل البحري وأخذنا رخصة من الجهاز شيء يحدث لأول مرة في القطاع، ويؤكد تواجدنا وسيكون لنا النصيب الأكبر من التحالف الذي سينفذ هذا المشروع الضخم، والذي يبدأ فعلياً في الربع الثالث من العام المقبل.

س - ولماذا أنت بعيد عن الأحزاب؟

جـ - بصراحة لا توجد في مصر أحزاب حقيقية، والأحزاب الموجودة ضعيفة أو أحزاب أصحاب مصالح.

س - ماذا عن ارتفاع قيمة رخصة المحمول الثالثة، وهل تنجح اتصالات الإماراتية في خلق موضع قدم لها في مصر؟

جـ - بالتأكيد المبلغ عالي جداً ونحن عندما عملنا دراستنا للسوق حيث كنا أحد المنافسين علي الرخصة، كانت تقديراتنا أن الرخصة سعرها يصل إلي ١٠ مليارات جنيه، وتسترد هذه القيمة خلال ١٢ سنة من بدء التنفيذ، ولكن أعتقد أن ثمن الرخصة ٧.١٦ مليار جنيه معقول بالنسبة للاتصالات الإماراتية، وعندها القدرة علي العمل في السوق المصرية، وجذب حصة سوقية تصل إلي ٢٠% خلال الثلاث سنوات لأنها تستولي علي ثلاث أسواق كبري في المنطقة: الإماراتية والسعودية والمصرية.

س - ما رأيك في تعديل المادتين ٧٧ و ٧٦ من الدستور؟

جـ - أنا لست رجل سياسة، أنا رجل اقتصاد وليس عندي أي تعليق حول هذا الشأن

الجمعة ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٦
دعوة إلي مائدة إصلاح د. تامر أبوبكر: دعم البترول مشكلته عقدة ١٧ و ١٨ يناير ١٩٧٧
الوزير حمدي البنبي انضم إلي شركتنا بعد خروجه من الوزارة بـ ٥ سنوات

حوار أحمد محمود

تقلد الدكتور تامر عبد الحميد أبوبكر، العديد من المناصب داخل قطاع البترول وكان من بينها نائب رئيس الهيئة العامة للبترول، ورئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية للبترول ثم ترك الوزارة ليتفرغ لعمله الخاص في مجموعة شركات »جينكو للغاز«.
في حواره مع »المصري اليوم«. أكد أن الحكومة الحالية لديها برنامج اقتصادي جيد، ولكن تنفيذه يصطدم بالبيروقراطية داخل المؤسسات الحكومية. وفضل الابتعاد عن السياسة، لأن الصراحة فيها تخلق العداءات، وأشار إلي أن أحمد عز ومحمد منصور رجلا أعمال ناجحان ولكن السياسة أثرت علي صورتيهما الإعلامية، وقال أبوبكر أنه حارب إسرائيل عام ٧٣، لكنه يؤيد تصدير الغاز إليها في إطار اتفاقية السلام.
وأكد أهمية إعلان الحزب الوطني، إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء خلال مؤتمره الأخير، ومطالباً بسرعة تنفيذها لخفض العبء الواقع علي كاهل المنتجات البترولية.
ولفت إلي أن قرار تخفيض الدعم للمنتجات البترولية جاء متأخراً ١٠ سنوات، ولو كانت الحكومة اتبعت سياسة تدريجية في رفعه خلال تلك الفترة لكانت قد حققت نتائج أفضل.
وانفعل د. تامر في رده علي أقاويل تشير إلي أن شركاته غير قانونية وأن وزير البترول السابق جامله فيها ورد قائلاً: »والدي هو أبوالغاز في مصر، والشركات التي أنشأها كانت بتكليف من الحكومة.

س ـ معظم رجال الأعمال المصريين ينضمون إلي الحزب الوطني، باعتباره خطوة لتقلد مناصب سياسية أو المشاركة في الحياة السياسية في مصر، فلماذا لم تنضم إلي الحزب؟

جـ ـ أنا عضو مجلس إدارة لعدة شركات، وفي المجالس القومية المتخصصة والشعبة المالية والاقتصادية وشعبة الطاقة والبترول، وعضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، ولكن لم أفكر بالدخول في اللعبة السياسية، فالسياسة تخلق عداءات، وأنا رجل بيزنس، ولكن كثيراً رجال الأعمال يجدون فيها حماية، ولذلك يسعون لدخول مجلس الشعب والحزب وغير ذلك.
لقد عرض علي الدخول كعضو مجلس شعب عن دائرة قصر النيل أمام حسام بدراوي وهشام خليل في الانتخابات الماضية، ولكنني أعلم كيف أكسب لأنها علاقات في الأساس وتكتلات، ولكنني رفضت.

س ـ لماذا؟

جـ ـ لأنني لو دخلت السياسة سأمارسها صح، وسأقول رأيي بصراحة، والصراحة حتزعل ناس كتير، وستخلق عداءات تؤثر علي عملي، إن أحمد عز ومحمد منصور ـ كمثال ـ من كبار رجال الأعمال الناجحين، ولكن السياسة أخذت من صورتيهما كثيراً.

س ـ أنت إذن تري أن المناخ السياسي سيىء وأن الرؤية فيه غائبة؟

جـ ـ لا، أنا مؤمن جداً بمصر وما تمتلكه، وهناك جهود إصلاحية جيدة، ولكن علينا أن نحسن استغلال ما لدينا من إمكانات والاستفادة من الظروف العالمية الحالية.
فمصر لديها ثقل سكاني، ووضع جيواستراتيجي متميز يعطيها دائماً ميزة نسبية عن غيرها، وقد خلقت الأحداث السياسية الأخيرة طفرات في أسعار البترول أوجدت فوائض بترولية ضخمة بدول الخليج وأموالا تبحث عن استثمار جيد، وهو ما يوجب سرعة التحرك والإصلاح الداخلي في مصر لاجتذاب تلك الأموال.

س ـ هناك قرارات اقتصادية اتخذت لأسباب سياسية منها تصدير الغاز لإسرائيل، ما تعليقك؟

جـ ـ لقد حاربت إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣، ولكنني أؤيد تنفيذ هذا الاتفاق، لأنه في صالح مصر من الناحية الاقتصادية والأمنية، وهو ليس أول تعامل اقتصادي معهم، ولكن مشكلة الشارع المصري أن من لا يعترض علي التعاملات مع إسرائيل أو يؤيدها يتم وصمه بالخيانة وذلك خطأ

فإذا كانت هناك عداوة وتلك الاتفاقية ستقلل من خطورتها فأنا مع الاتفاقية، ويجب أن نعرف أن الاقتصاد ليس به عواطف والمصلحة العامة هي التي يجب أن تحكم.

س ـ هل تعتقد أن الإصلاحات الاقتصادية الحالية لحكومة الدكتور نظيف في الاتجاه المطلوب؟

جـ ـ المجموعة الوزارية الحالية جيدة وتسعي جاهدة لتحقيق تقدم، ولكن البيروقراطية داخل المؤسسات الحكومية لا تزال العقبة الأكبر أمام المستثمرين.

ولدينا مشكلة في الإدارة، وأنا أعلم جيداً ما أقوله فقد كنت رئيس أكبر شركة بها فساد وهي الجمعية التعاونية، ونجحت في تغييرها والنهوض بها.

س ـ لقد طالبت من قبل بجمعية رجال الأعمال المصريين بضرورة وضع استراتيجية واضحة للطاقة في مصر خلال الفترة القادمة فهل تري أن إعلان الحزب الوطني عن دراسة إنشاء محطة نووية خلال مؤتمره الأخير خطوة في هذا الطريق؟

جـ ـ نعم نحن بحاجة لوضع سياسة للطاقة، وإنشاء محطات نووية إنها خطوة جيدة جداً، لأنها سترفع عبئا كبيرا جداً عن كاهل المنتجات البترولية التي وصل حجم الدعم المخصص لها أكثر من ٥٠ مليار جنيه.

س ـ ولكن ألا تري أنه جري الإعلان عن الاستفادة من الطاقات البديلة والمحددة أكثر من مرة، ولم يتم اتخاذ خطوات جادة في هذا الشأن، كما هو الحال مع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها؟؟

جـ ـ الطاقات الأخرى التي أعلن عنها مثل الشمس والرياح، لم تكن مجدية ومازالت غير مجدية في ظل أسعار البترول الحالية، حتي مع ارتفاعاتها الأخيرة، لأنها ليست اقتصادية في استخدامها ويمكن أن يعاد النظر في التوسع فيها في حالة وصول برميل البترول إلي ٩٠ دولاراً والثبات علي هذا السعر، ولكن الاستعانة بالطاقة النووية في توليد الكهرباء، ستوفر استهلاك السولار والمازوت والغاز، مما سيضيف إلي عمر الاحتياطي المصري من تلك المنتجات التي تقدم مدعمة للكهرباء، ومصر ليست من الدول ذات الاحتياطيات البترولية الضخمة مثل جيرانها، وتعدادنا السكاني ضخم، وبالتالي كنا سنلجأ إلي الطاقة النووية مستقبلاً شئنا أم أبينا.

س ـ قرار الحكومة بزيادة أسعار المنتجات البترولية الأخيرة، فاجأ العديد من المواطنين بل ولطمهم؟

جـ ـ قرار تخفيض الدعم جاء متأخراً ١٠ سنوات، فقد كنت مسئولا منذ ١٠ سنوات عن المفاوضات مع صندوق النقد الدولي فيما يخص الدعم للمواد البترولية، وكان الدعم وقتها يمثل مليار جنيه مصري. اليوم وصل الدعم إلي أكثر من ٥٠ ملياراً.

وكان البنك الدولي قد وضع خطة لرفع الدعم، إلا أن تخوفات الحكومة من رد فعل المواطنين وعقدة ١٧، ١٨ يناير أجلت هذه الخطة ولو كنا وضعنا سياسة تدريجية لرفع الدعم، تمثلت في زيادة أسعار المنتجات البترولية بنسبة ٥ قروش فقط سنوياً، لاستطاعت الموازنة الشخصية للأفراد تحمل الزيادات الطفيفة بدلاً من تثبيت السعر، ثم رفعه مرة واحدة.

س ـ ما تفسيرك لردود الأفعال الحادة عند الإعلان عن طرح أي شركة من شركات قطاع البترول في برنامج الخصخصة؟

جـ ـ أنا أري أن دور قطاع البترول المصري يتلخص في الحفاظ علي الثروة واكتشافها واستخراجها وإنتاجها، بأقل تكلفة، وهذا الدور تقوم به الشركات المشتركة مع الشريك الأجنبي، وتلك الشركات »المشتركة« ينبغي أن تظل ملكا للدولة، لأن الثروة المكتشفة ملك للشعب ويجب أن تظل الحكومة هي المسئولة عنها.

ولكن باقي شركات البترول، حتي القطاع العام منها كشركات التكرير والتوزيع، أو الشركات الاستثمارية المنشأة حديثاً في القطاع بالمشاركة مع البنوك، كلها يجب خصخصتها لأنها تعد في الأساس شركات خدمية، والحكومات أثبتت فشلها كتاجر علي مستوي العالم، وما يثار حول وجود شركات إستراتيجية ينبغي عدم بيعها، لا ينطبق سوي علي شركات خطوط الأنابيب المنفذة للشبكات والخطوط الرئيسية في أنحاء الجمهورية لما لها من تداعيات أمنية.

س ـ ونحن علي مائدة الإصلاح، لقد أثارت شركتكم »جينكو جروب للغاز« العديد من الأقاويل حول عدم قانونيتها، وأن عقود إسناد مناطق توزيع الغاز يشوبها العديد من المجاملات، فما هو تعليقك؟

جـ ـ أولاً دعيني أوضح أن أول حقل غاز في مصر أداره والدي المهندس عبدالحميد أبو بكر عام ١٩٧٥، وأول شركة قطاع عام لتوزيع الغاز للمنازل في مصر، أسسها والدي وهي شركة غاز مصر، التي استطاعت توصيل الغاز إلي ٩٠٠ ألف منزل خلال الـ ١٨ عاماً الماضية، وبعد خروج والدي إلي المعاش، فتح مكتباً استشارياً خاصاً، ثم بدأت الحكومة تفكر في إنشاء نواة للقطاع الخاص في مشروعات توصيل الغاز الطبيعي.

وفي عام ١٩٩٦، لجأت الوزارة إلي والدي وهو الملقب بـ»أبو الغاز« وعرضوا عليه إنشاء شركة خاصة وذلك لأن المواصفات الرئيسية للعمل في قطاع مقاولات الغاز كانت تنطبق عليه حيث أن اشتراط الخبرة في قطاع الغاز، كان شرطا أساسيا لتكوين أي شركة خاصة تعمل في هذا المجال، وبدأت شركتنا بمنطقة السويس ثم دخل العديد من الشركات الخاصة المصرية والعربية فيما بعد منها »الخرافي« الكويتية وغيرها، ومع نجاح شركتنا تعالت الأصوات ضدنا، بأننا نحصل علي امتيازات وغيره، وذلك غير صحيح.

س ـ ولكن علاقتك مع حمدي البمبي وزير البترول السابق ربما تكون دعمت الأصوات المهاجمة؟

جـ ـالوزير السابق حمدي البمبي لم يعطنا أية امتيازات بل لقد حصلت شركات أخري علي مناطق وامتيازات أكثر من شركتنا، وانضمام الوزير السابق للعمل معنا، كان عقب خروجه من الوزارة بخمس سنوات تقريباً.

لقد كنت نائباً لرئيس الهيئة العامة للبترول للتجارة الداخلية، وطلبت نقلي من منصبي حتى لا يتعارض عملي الحكومي مع مجموعة شركاتنا الخاصة.

س ـ ما هي الإجراءات ا لمتبعة في إسناد الأعمال لتلك الشركات، وهل تتم بنظام »فرانشيز« كما يقال؟

جـ ـ شركاتنا ليست »فرانشيز« وإنما تعمل بنظام آخر، متبع علي مستوي العالم وهو أن تعطي لشركة لديها سابق خبرة منطقة جغرافية تتولي عمليات توصيل الغاز للمنازل بها، بالاستعانة بالتمويل المصرفي، ويتم ذلك من خلال تقدم الشركات بعروضها ويتم توزيع المناطق الجغرافية عليها.

س ـ هل يتم ذلك في شكل مزايدة أو مناقصة؟

جـ ـ هي ليست مزايدة لأن الشركات الأخري ليست منافسة، وإنما يتم تقسيم مصر إلي مناطق جغرافية وتحصل كل شركة علي منطقة جغرافية، للعمل فيها وفق القواعد الموضوعة للكل.

س ـ وهل هذا الشكل في الإسناد هو شكل قانوني؟

جـ ـ هو شكل سليم، وكل الإجراءات مدعمة بقرارات وزارية ومقننة وفقاً للقانون

عدد 1/ 10 / 2006

هاني توفيق.. رئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر: حاولت الانضمام للحزب الوطني.. لكنني لم أستطع الجلوس فيه أكثر من ١٠ دقائق

حوار عبد الرحمن شلبي و محمد مجاهد

فكرت يوماً في الانضمام إلي الحزب الوطني، وذهبت إلي إحدي لجانه لأفاجأ برئيس اللجنة يجلس علي منصة عالية بعيداً عن الأعضاء، ومرت ١٠ دقائق انصرفت بعدها لأنني لم أحتمل، واكتشفت فيما بعد أنه إذا أردت أن تصبح مهماً فعليك الانضمام إلي الحزب و»الشلة« المعروفة وأعرف كثيرين فعلوا ذلك ووصلوا!

علاقتي بجمال مبارك بدأت عام ٨٨ وهو شخص محترم وموظف ممتاز، و»اتمرمط«، لكن إلي أي مدي أصبح الآن »مسيساً«، وجزءاً من الحلقة؟، لقد كان من السهل عليه أن يستمتع مثل أخيه بحياته، لكنه »اتحشر« مع والده ولا أدري إن كان بغرض »التوريث« أم لا.

فتح هاني توفيق الخبير ورئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر كعادته العديد من الموضوعات الساخنة.. كوكتيل من السياسة والاقتصاد في جرأة معهودة منه.

أكد في حواره مع »المصري اليوم« أنه لا توجد لدي كل الأحزاب في مصر برامج أو أهداف محددة، وكلها يسعي إلي إسقاط الحزب الوطني، واصفاً »الإخوان« بأنهم ألعن من »الوطني« ولا توجد لديهم رؤية واضحة.

وأضاف أن التعديلات الدستورية الأخيرة جاءت فقط لتثبيت استمرار الرئيس مدي الحياة باعتراف بعض أعضاء الحزب نفسه.

وأكد أن هناك مصاهرة بين السياسة والاقتصاد، لكن لا يجب أن ننزعج منها طالما كانت شرعية ولخدمة الجميع.

وأشار هاني إلي أن الكل أصبح يتحدث في الخصخصة، مؤكداً أهمية إعادة النظر بها، موضحاً أن صفقة »عمر أفندي« أساءت إلي الحكومة، قائلاً: إننا مازلنا نعيش مرحلة ما بعد الاشتراكية ولم نصل إلي الرأسمالية.

ونفي توفيق وجود أيد خفية وراء هبوط البورصة - فبراير الماضي - مشيراً إلي اتهام البعض له بأنه أحد أسباب ذلك التراجع.

ودعا إلي ضرورة تغيير قانون سوق المال الحالي، وصرف النظر عن البورصة العربية الموحدة، مؤكداً أن القيد المزدوج للأسهم بالبورصات العربية أجدي.

س - ما تقييمك للإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها حكومة الحزب الوطني؟

جـ - أعتقد أن الإصلاحات الحالية جيدة خاصة في خفض الضرائب وعدم التعامل مع الممول علي أنه »حرامي« والكل أجمع علي ذلك لكن الشق الاقتصادي الخاص ببرنامج الخصخصة يحتاج لإعادة نظر.

س - وهل تري أن هذه الإصلاحات تندرج في رؤية واستراتيجية وتسعي إلي هدف محدد؟

جـ - المشكلة أن هناك تغييرات هيكلية في الاقتصاد يجب معالجتها قبل أن يكون هناك رؤية طويلة الأجل، بمعني أنه إذا لم يكن هناك هدف قريب لن يكون هناك هدف بعيد، والحكومة حالياً تبحث عن حلول لمشاكل عجز الموازنة والبطالة والدين العام والدعم، مما جعل الحكومة عاجزة عن النظر للمستقبل مثل كل الدول المحترمة النامية التي طبقت نظماً رأسمالية ناجحة.

س - ألا تطبق مصر ذات النظم الرأسمالية؟

جـ - مصر في مرحلة ما بعد الاشتراكية، لكننا لم ننجح في الخروج من هذا النظام، وتطبيق البديل الرأسمالي، بدليل أن مصر أكبر حكومة في العالم وبها ٦ ملايين موظف وفي النظم الرأسمالية الحكومة تنظم ولا تنتج.

س - ما مدي مسؤولية الحزب الوطني عن ذلك؟

جـ - المسؤولية موروثة لكن الوطني زاد عليها لأنه منذ أن تولي الحكم حتى الآن ازداد الوضع الاقتصادي تدهوراً، وهذا الحزب ليس التشكيلة الأمثل لحل مشاكل مصر.

س - هل فكرت في الانضمام لأحد الأحزاب؟

جـ - فكرت في الانضمام للحزب الوطني وذهبت بالفعل لاجتماع إحدى اللجان ولم أجلس سوي عشر دقائق لأنني وجدت رئيس اللجنة -رفض ذكر اسمها- يجلس في منصة عالية عن الحاضرين وكان يتحدث وحده ويرفض سماع باقي الحاضرين، واكتشفت أنه إذا أردت أن تصبح رئيساً لبنك أو هيئة فكل ما عليك أن تنضم للحزب الوطني وتنضم للشلة المعروفة »تاخد وضعك«، وأعرف أشخاصاً فعلوا ذلك وهم الآن يخدمون أنفسهم ويخدمون البلد بالمرة لكنني لم أستطع أن أفعل ذلك.

س - هل هناك أحزاب أخري تري أنها تحقق رغباتك بعيداً عن »الوطني«؟

جـ - طلب مني في وقت ما أن أنضم لحزب الأحرار عام ١٩٨٦ أيام مصطفي كامل مراد، لكنني شعرت أن هدفه وهدف بقية أحزاب المعارضة هو إسقاط الحزب الوطني دون أن يكون لهم برنامج بعيداً عن هذا الهدف وأشعر أن كل الأحزاب في مصر لا تهدف سوي لإسقاط »الوطني« ولا تريد تحقيق خدمات عامة أو الوصول للسلطة.

س - هناك ما يشبه الاندماج بين رأس المال والسياسة، ألا تري أن هذا الترابط يتم علي حساب الفقراء في مصر؟

جـ - هناك مصاهرة طبيعية بين السياسة والاقتصاد ولا يجب أن ننزعج منها باعتبارها شرعية ولها أمثلة كثيرة مثلما كان الحال في عهد السادات عندما ارتبط عثمان أحمد عثمان بعلاقة أسرية مع السادات، وحصلت شركة المقاولون العرب علي عقود إنشاء ضخمة في ليبيا وغيرها، ولا مشكلة إلا إذا تحولت إلي علاقة خبيثة يستفيد فيها طرفا العلاقة فقط دون باقي الشعب.

س - وأي النموذجين في مصر الآن؟

جـ - النموذجان قائمان، لكن المشكلة أننا لا نسمع سوي شكوي الشعب المتضرر من تلك العلاقة لكن الطرف الآخر لا يظهر، فمثلاً الصحف تتحدث عن احتكار عز للحديد وحصوله علي الغاز بسعر دولار بينما ثمنه العالمي ٧ دولارات، وهو يبيع الحديد بالسعر العالمي ولم نسمع منهم رداً علي هذا.

وما أود التأكيد عليه أن التزاوج بين الاقتصاد والسياسة سواء كان علاقة شرعية أو غير شرعية، لا يوجد قانون يحرمها.. لكن التصدي لها من عدمه يتوقف علي وجود برلمان قوي يكشف هذه العلاقة ويحاسب، وهذا أمر مؤجل إلي أن يرحل الحزب الوطني عن الحكم وتكون هناك حرية في اختيار نواب الشعب.

س - وما هو بديل الوطني إذا رحل؟ يمكن الإخوان المسلمين مثلاً؟

جـ -هم ألعن من الوطني لأنهم يركزون أيضاً علي إفساد نظام الحكم وإثبات أنهم الأقوي، وفي الوقت ذاته لم يقدموا لنا برنامجاً واضحاً ويقولون: إن »الإسلام هو الحل«. ماذا يقصدون؟ هل سيلغون السينما والمسرح والتليفزيون أم سيجبرون الناس علي إطلاق لحاهم؟! المشكلة أن الشعب غير قادر علي ممارسة الديمقراطية والأغلبية إما جاهلة أو جائعة، وبالتالي غير قادرة علي أن يكون لها صوت سوي، ويجب معالجة ذلك حتي يستطيع الناس التمييز بين المرشح الجيد وغير الجيد، بعيداً عن الحصول علي »حتة بعشرين.. جنيه« علي باب اللجنة في الانتخابات وأعتقد أن الحل ليس قريباً وقد يكون في أجيال قادمة.

س - لكن هناك تعديلاً دستورياً تم، وحديثاً عن تعديلات أخري فهل يصلح ذلك بداية للإصلاح؟

جـ -أظن أنها تعديلات لم تأت بجديد سوي تثبيت مبدأ استمرار رئيس الجمهورية في الحكم مدي الحياة باعتراف بعض أعضاء الحزب الوطني أنفسهم ،ولقد حرم التعديل أشخاصاً كبيرة من الترشيح لانتخابات الرئاسة بسبب القيود العجيبة التي وضعها تعديل المادة ٧٦.

س - كانت لك صلة بجمال مبارك من قبل؟

جـ -اشتغلت مع جمال مبارك عام ١٩٨٨ عندما كنت أعمل في برنامج الخصخصة مع المجموعة المالية، وكان المطلوب أن يكون معنا بنك دولي للمساهمة في عمليات الترويج وحينها

كان جمال مبارك يعمل في بنك »أوف أمريكا« وكنا نقدم عروضاً للشركة القابضة للصناعات المعدنية في ذلك الوقت.

س ـ وما كان انطباعك الشخصي عنه؟

جـ ـ كان موظفاً ممتازاً وشخصاً محترماً وعلي قدر من العلم »واتمرمط« بالمعني الدارج، لكن إلي أي مدي أصبح الآن مسيساً وجزءًا من الحلقة الدائرة؟ هذا سؤال، وأنا لا أعرف عنه شيئاً حالياً، لكن وقتها قلت أحب أن أري ابني مثله يعمل بعيداً عن سلطة والده، وجمال كان من السهل عليه أن يستمتع بحياته دون تعب مثل أخيه ـ علاء مبارك ـ لكنه »اتحشر« مع والده الآن. ولا أعرف إن كان ذلك بغرض وراثة الحكم أم لا، والظاهر أن أغلبية الشعب تكرهه وقد يكون بسبب والده، وقد يكون بسبب آخر، لكنني أراه شخصاً مجتهداً ويعرف طريقه.

س ـ وبالمناسبة هل استغل أبناء الكاتب محمد حسنين هيكل مكانة والدهم في أعمالهم؟

جـ ـ كنت أتمني أن أقول ذلك، لكنني أعلم أن حسن هيكل منظم جداً وله رؤية ثاقبة في إمكانيات إعادة هيكلة الشركات أما أحمد هيكل فعنده طموح وطاقة كبيرة لكن ربما قد استغلوا علاقات والدهم في بداية حياتهم خاصة علاقات هيكل الواسعة في الوطن العربي.

س ـ ما تقييمك للخصخصة الآن وأنت كنت من أوائل من عملوا في التقييم واستشارات الطرح، وحتي قبل عمل قانون قطاع الأعمال العام؟!

جـ ـ ما يحدث الآن شيء غريب لأن الشعب كله أصبح يتكلم في القضايا الفنية للخصخصة بمن فيهم نواب مجلس الشعب الذين يتكلمون في قضية اقتصادية معقدة من المفترض أنها تخص خبراء الاقتصاد، وينسون أن دورهم هو نقد السياسات والمحاسبة علي تنفيذها.

س ـ هل تقصد صفقة عمر أفندي؟

جـ ـ بالتأكيد لأنها صفقة أساءت لبرنامج الخصخصة وأدت للتشكيك في جدية الحكومة، لأنه كيف لشخص مثل الحنش »اسمه غلط وشكله غلط وأسلوبه غلط« وجاء بعد توقيت طرح الشركة »ووقف« حكومة مصر بمن فيها رئيس الوزراء ومحمود محيي الدين وزير الاستثمار لانتظار مكالمة تليفون من السعودية، وهذا ما أعطي »للثعابين« فرصة للخروج من جحورها، وبدأ الكل يتحدث في القضية سواء بدراية أو بعشوائية.

س ـ وماذا تقترح في تلك المسألة؟

جـ ـ الحكومة يجب أن تكون شعبية جداً لاتخاذ قرارات غير شعبية بمعني أنه يجب أن تتخذ القرارات الجريئة دون خوف لأنها من المفترض أن تعتمد علي تأييد شعبي، لأنها حكومة منتخبة لا تخشي علي كرسيها لكن نظام الحكم في مصر ليس انتخابياً، وكل واحد في الحكومة خايف علي كرسيه أو أن يستجوب في مجلس الشعب أو »يهزؤه« رئيس الجمهورية علي قرار ما وهذا السبب في سياسة الأيدي المرتعشة للحكومة.

أما عن »عمر أفندي« فأعترض علي أسلوب البيع، لأن الحكومة كان بإمكانها إدارة الشركة بأسلوب اقتصادي ولأن شركة »أنوال« مع احترامي ـ ليس لها تاريخ معروف كان من الممكن أن نعطي إدارة »عمر أفندي« لماركس اندسبنسر العالمية مثلاً ـ لإدارتها مع احتفاظ الدولة بملكيتها وتقسيم الأرباح بينهما.

س ـ كخبير أسواق مال ما أوجه القصور في قانون سوق رأس المال وكيفية مواجهتها؟

جـ ـ قانون سوق المال لابد أن يتغير بالكامل أو يتم إدخال تعديلات جذرية عليه فالقانون الحالي مثلاً يفصل بين أنشطة سوق المال وبعضها، فلكي تدير صناديق لا يمكن إدارة محافظ وإذا أنشأت شركة محافظ لا يمكن أن تعمل في مجال السمسرة.

كما أن الآليات الجديدة والمشتقات وعروض البيع والشراء يجب أن يتم تعريفها بالقانون أيضا فإن القانون الحالي مر مرور الكرام علي نشاط رأس المال المخاطر والاستثمار الخاص، أما تبادل الأسهم فالقانون لا يسهله ويتم من خلال زيادة رؤوس الأموال ثم الشراء.

س ـ ما مدي أهمية ما تطرحه الحكومة مثل بورصة المشروعات الصغيرة وبورصة السلع والبورصة العربية الموحدة؟

جـ ـ اعتقد أن البورصة العربية الموحدة يصعب تنفيذها بسبب الخلافات الموجودة بين العرب فضلا عن اختلاف الظروف البيئية والثقافية في البورصات العربية وتناقضها ثم أن بعض

الأسواق العربية لا تتيح الأسهم لغير الخليجيين ولدينا اختلاف العملات فما معني الموحدة هنا؟.
إن كل ما أخشاه أن تؤدي البورصة العربية الموحدة إلي مكاسب قوية عن طريق استغلال فارق الأسعار واختلاف مواعيد العمل في البورصات العربية والعربية الموحدة، وأعتقد أن البورصة العربية الموحدة بورصة مؤجله والأجدي منها والأسهل القيد المزدوج فهو الأقرب للواقع.

س ـ ماذا عن البورصات الخاصة وبورصة المشروعات الصغيرة؟

جـ ـ في الحقيقة ٨٠% من اقتصاد مصر شركات صغيرة ومتوسطة وعائلية والتسجيل في البورصة الكبيرة صعب وشروط القيد مكلفة جداً ولا بد أن تدفع الشركة ٣٠ ألف جنيه سنويا والشركات الصغيرة ليست لديها القدرة علي ذلك.. إن بعض المحال والشركات الصغيرة أمامها فرص توسعية كبيرة جداً علي غرار »جاد« و»أولاد رجب« وكل ما تحتاج إليه تمويلاً للتوسعات ولا تقدر علي الذهاب للبنوك لأن البنوك تعزف عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة »ودي إحدى المصائب« في مصر والبنوك »متقاعسة« تماماً عن أداء دورها أمام المشروعات الصغيرة لكنها تسهل للقروض الكبيرة فقط.. ولسان حالها يقول أهلاً وسهلاً إذا كان القرض مليارا أو ٢ مليار لكن إذا كنت ترغب في قرض مليون جنيه مستحيل الحصول عليه.
وبورصة المشروعات الصغيرة مطلوبة لاستقطاب المستثمرين في المشروعات الصغيرة وتشغيل الشباب ولو تم تنفيذها صح فستكون أهم بكثير من البورصة الكبيرة.

س ـ هل هناك أيد خفية تلعب في البورصة أدت إلي هبوط فبراير الماضي؟

جـ ـ لا أعتقد أن هناك أيدي خفية تسببت في هبوط فبراير الماضي.. أنا أحد من اتهموا بأنهم أحد المتسببين في الهبوط في وقت من الأوقات لأن يوم ١٦ فبراير الماضي كتبت مقال عن البورصة قلت إن الأسعار وصلت لمستويات غير مسبوقة ولا تعد بأي شكل من الأشكال في طبيعتها.. فالأسهم الطلب عليها مشتق من الطلب علي السلع والخدمات التي تقدمها الشركة.. وإذا كان السهم أصبح لا يمثل حقيقة الشركة يكون هناك بالونة هتفرقع وفي نفس اليوم بدأت البورصة الهبوط الذي استمر ٣ أشهر، وناس كتير اتهموني بأنني السبب.

س ـ متي تستطيع القول أن البورصة عادت لمستواها من قبل انهيار فبراير؟

جـ ـ إذا لقيت أن متوسط أسعار الأسهم بالنسبة لمضاعف الربحية إذا تعدي الـ ٢٠ مرة تبدأ الناس تحذر، ولكن أنا سعيد بالهبوط الكبير، لأن التصحيح جعل الأسعار مغرية للشراء وأصبحت بعض الأسهم بالنسبة لربحيتها مغرية للشراء وحركة التصحيح صعود وهبوط، ولكن من الطبيعي عندما تصعد البورصة أكثر من اللازم تبدأ الهبوط أيضاً أكثر من اللازم والأسواق الناشئة مثل مصر تتميز بأن المتعاملين فيها ٨٠% أفراد من صغار المساهمين غير مدركين و»طماعين« والطبيعي أن تكون الحركة أوسع سواء الصعود أو الهبوط.. والمنحرفين يلعبون علي هذا الأساس.

س ـ ما تقييمك لرقابة سوق المال علي شركات السمسرة؟

جـ ـ أداء هيئة سوق المال من جانب الرقابة أفضل مما كان عليه في السابق وتعكف الهيئة حالياً علي إجراء تعديلات مع المستجدات.

س ـ ما سبب انفصالك عن المجموعة المالية هيرمس؟

جـ ـ كل الناس في هيرمس تركوها، وأنا أفضل أسلوب العمل المستقل، ولا أحب العمل في إطار لجان ومجالس إدارات، وأحب أن أتخذ قراراتي وحدي وأنفذها وأتحمل مسؤوليتها، ولا توجد مشاكل شخصية مع القائمين علي هيرمس.
أما أخي هشام توفيق فقد استمر في »هيرمس« بعدي بـ ٤ سنوات، وبعدما ترك هيرمس أسس شركة للإنتاج الفني وأنتج بعض البرامج، ولم نعمل حقاً إلا العام الجاري مع تأسيس الشركة العربية أون لاين.. وهشام أيضاً يجد نفسه أكثر في العمل الفردي المستقل

2006 / 10 / 2

معتز رسلان رئيس مجلس الأعمال المصري الكندي: التطوير الإداري في مصر يحتاج استهلاك جيلين كاملين

حوار أميرة صالح

حذر معتز رسلان من أن المشروعات السياحية خارج القاهرة تواجه أزمات مزمنة، بسبب نقص العمالة المؤهلة والمدربة للعمل بالفنادق، مشدداً علي أنه لا توجد في مصر إدارة جيدة لمقوماتنا السياحية، وهذا سر تفوق دول أقل منا في هذا القطاع، لافتا إلي أن القطاع مازال يحتاج ضخ استثمارات جديدة كبري، وقال في حوار مع »المصري اليوم«: إن التطوير الشامل في مصر قادم لأن الأجيال الجديدة تدرك تماماً ما يحدث في العالم، إلا أن هذا التطوير قد يستهلك جيلين كاملين.

وحول الإصلاحات التي طرحها الحزب الوطني مؤخراً، تساءل رسلان: لماذا لم يتم تنفيذ هذه الإصلاحات إذا كانت هناك قدرة علي حل مشكلاتنا بالفعل؟

ودعا إلي تغيير أما المادة ٧٦ أو ٧٧ من الدستور مبدئيا.

وقال: الأهم في برنامج الإصلاح الذي طرحه الحزب أن تكون هناك آلية واقعية لتنفيذه.

وأضاف: من المهم مصارحة المواطن بالوضع الحقيقي له، بدلاً من الحديث عن الوضع بصورة وردية، في الغالب ما تكون زائفة.

وأوضح أن البيروقراطية مازالت تمثل أكبر معوقات الاستثمار، لأن لدينا عقولاً متحجرة، ولابد من التخلص منها.

وأشار إلي أن الاستثمار في العقارات عائد للسوق المصرية بقوة بعد أن كان الاهتمام الأكبر بسوق الأوراق المالية.

س ـ ما رأيك في برنامج الإصلاح الذي قدمه الحزب الوطني في مؤتمره للعام الحالي؟

جـ ـ برنامج الإصلاح الذي قدمه الحزب بالتأكيد جيد، ويقدم خطوات مهمة ومطلوبة، وهذا شيء جيد ومطلوب، ولكن الأهم من ذلك كيفية تطبيق هذا البرنامج، خاصة ونحن حالياً نحتاج إلي خطوات إصلاحية.

س ـ هل يعني ذلك أن برنامج الإصلاح ينقصه الجدول الزمني فقط؟

جـ ـ علي العكس، هناك برنامج زمني لتنفيذ البرنامج الإصلاحي المطروح، ولكن ما أقصده أن الحزب لم يقدم أي وعود غير منطقية من قبل، بل علي العكس طوال السنوات الماضية قدم وعوداً وبرامج إصلاحية طموحة، ولكن الأهم حجم التنفيذ علي أرض الواقع الذي نعيشه.

وبصراحة لم يظهر في التنفيذ ما يتناسب مع ما تم طرحه من برامج إصلاح السنوات الماضية.

وفي رأيي أن ما يجب أن يقدم ليس برنامجاً إصلاحياً طموحاً وبه العديد من النقاط التي تحتاج إلي تعديلات، ولكن من المهم وهذا ما نفتقده أن يتم تقديم برنامج حقيقي يمكن تنفيذه، برنامج يشمل أولويات لمواجهة الصعوبات، وكذلك الخطوات التي يمكن القيام بها عملياً ثم الالتزام بتنفيذ هذا البرنامج، وذلك بدلاً من الترويج لبرنامج جيد لا يمكن تنفيذه لأنه غير واقعي.

س ـ إذن هناك تشكك في البرنامج الإصلاحي الحالي؟

جـ ـ السؤال الذي يفرض نفسه: لماذا لم تتحقق من قبل هذه الإصلاحات إذا كانت هناك قدرة علي حل المشكلات بالفعل، والمطلوب فعلاً الآن المصارحة بما يستطيع أن يقدمه الحزب فعلاً، وكذلك معرفة متطلبات واحتياجات الناس وعمل خطة متوازنة تحقق طموحات الناس ويقوم الحزب بتنفيذ ما يستطيع عمله فعلياً.

س ـ ما رأيك في نتائج تعديل المادة ٧٦ وكذلك المطالبات الحالية بتعديل المادة ٧٧ من الدستور؟

جـ ـ مع دراسة الأوضاع في الدول الأخرى نجد النموذجين، فهناك في إنجلترا مثلاً مدة حكم رئيس الحكومة مفتوحة وغير محددة علي عكس الوضع في أمريكا نجد أن مدة الرئاسة لفترتين فقط، ولكن في النموذجين حرية الترشيح لمنصب الرئاسة مكفولة للجميع وهناك سهولة في

إجراءات الترشيح وعلي ذلك أقترح تعديل إحدى المادتين كبداية لنعطي الإحساس بالثقة ونضمن دخول وجوه جديدة وبالتالي أفكار وآراء جديدة، وهنا يلزم فتح باب الترشيح لكل الكفاءات القادرة علي تولي القيادة.
وأري أن الوقت الحالي يستدعي إما تعديل المادة ٧٧ لتكون مدة الرئاسة فترتين فقط، وإما تعديل المادة ٧٦ لفتح الباب أمام المرشحين.

س ـ هناك جدل حالي حول توريث جمال مبارك وفي نفس الوقت هناك فريق يؤكد عدم وجود هذا السيناريو؟

جـ ـ أنا لست مع طرف ضد الآخر، ولكن لو قال جمال مبارك إنه لن يرشح نفسه فلابد وأن نصدقه، وعلي الجانب الآخر لابد من سرعة تعديل المادة ٧٦ التي أثارت الكثير من الجدل في الفترة الماضية، والتي تضمن فتح باب الترشيح علي السواء أمام الجميع.

س ـ عرفت أنك لست عضواً في الحزب الوطني.

جـ ـ أنا رجل اقتصادي وغالباً هناك صراعات وأنا لا أفضل الدخول فيها وما يهمني العمل.

س ـ هناك من يري أن لدينا حالة من عدم وضوح الرؤية أو عدم الاستقرار السياسي بما تؤثر علي جذب الاستثمارات الأجنبية.

جـ ـ بالتأكيد فإن عدم الاستقرار السياسي يؤثر سلباً علي الاقتصاد بصفة عامة، ولكن ما يحدث في مصر من خلاف علي التوريث ومن نقاش عام هو شأن داخلي، ولا أعتقد أنه يؤثر بأي شكل علي جذب الاستثمارات أو المناخ الاقتصادي.

س ـ مارأيك فيما تطرحه الحكومة من مشروعات للدخول في شراكة مع القطاع الخاص وفي نفس الوقت تتجه لبيع حصص المال العام في الشركات؟

جـ ـ السؤال هو كيف تكون الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، فقد أثبتت الحكومة فشلها في المشروعات خلال السنوات الماضية، والتجارب الدولية تؤكد فشل الدولة في الإدارة ومنها روسيا والصين. ولكن إذا كانت هناك مشروعات مشتركة يمكن أن تقوم علي الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة فلابد وأن تبقي الإدارة في يد القطاع الخاص.

س ـ هل مازالت مشكلة الحصول علي القروض البنكية قائمة رغم ما يقال عن الإصلاح المصرفي؟

جـ ـ قال: هناك قرارات مفاجئة لا نعرف أسبابها ففجأة يصدر قرار بفتح الباب أمام منح القروض، وكانت البنوك في ذلك الوقت تسعي وراء رجال الأعمال لتشجيعهم علي الحصول علي الائتمان ودون وضع حدود لذلك، وعلي الرغم من ظهور نبرة تحذير عالية وقتها من منح القروض والتوسع فيها، لكن لم ينظر أي مسئول لهذه التحذيرات، وفجأة وبعد وقوع الأزمة صدرت القرارات بوقف القروض ولم تفرق بين رجل الأعمال الجاد الذي يسعي لإقامة مشروعات جديدة وبين الآخرين.
وإتاحة القروض بالشكل الموسع في الماضي شجع الكثيرين علي الحصول علي قروض وبعدها البحث عن مشروع للاستثمار فيه، وكان ذلك من أكبر الأخطاء، وذلك يدل علي وضع سياسات غير مدروسة واتخاذ القرارات ولكن بعد خراب مالطة.

س ـ ما تقييمك لسوق العقارات في مصر الآن؟

جـ ـ العقار هو مجال الاستثمار المضمون في مصر، وهناك حركة بناء كبيرة تشهدها مصر حالياً. والتراث المصري يرتكز علي الاستثمار في العقارات، فبعض الدول الأخرى تعتمد علي الاستثمار في الأسهم والسندات وقد حدث إقبال في مصر لبعض الوقت للدخول في بورصة الأوراق المالية ولكن عادت مرة أخري للاستثمار العقاري.

س ـ ولكن الملاحظ اتجاه معظم المشروعات العقارية للمستويات المرتفعة؟

جـ ـ السوق دائماً تقوم علي العرض والطلب وبالتالي طالما أقيمت العقارات ذات المستويات المرتفعة تأكد أن هناك طلباً لذلك، وإذا حدث أن احتاجت السوق إلي العقارات ذات المستوي المتوسط فبالتأكيد ستسعي الاستثمارات لتلبية ذلك الطلب.

س ـ ما أسباب غياب الاستغلال الأمثل لمقومات السياحة؟

جـ - نستطيع أن نقول إن السياحة مصدر ثروتنا الأساسية في مصر مع تقدير الكامل لجميع الاستثمارات والمجهود المبذول في القطاعات الأخرى ومنها الصناعة والزراعة إلا أن الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي يواجه منافسة قوية في السوق العالمية ومنها أمريكا والصين وهناك متطلبات قد تكون صعبة للدخول في الأسواق العالمية بينما في قطاع السياحة فإنها ذات مزايا غير متكررة، وأستطيع أن أقول إن السياحة تعادل الثروة البترولية والفارق أن البترول مهما طال بقاؤه في الأرض لابد أن ينفد في يوم ما أما قطاع السياحة فهو مصدر متجدد ودائم للعمل والثروة.

س - ماذا عن وضع السياحة في الدول الأخرى؟

جـ - مع الأسف بعض الدول لديها »ربع« ما نملكه من مقومات السياحة العالمية ولكن لديها أضعاف أعداد السائحين القادمين إلي مصر وقد تكون هناك دول مثل »دبي« ليس لديها ما يمكن أن نطلق عليها مناطق سياحية ومع ذلك لديها أعداد كبيرة وتتزايد سنوياً من السائحين وهي تعتمد فقط علي فخامة الفنادق ومستوي الخدمات.

س - تتحدث عن المقومات الجيدة في مصر في مقابل ضعف إمكانات دول أخري ومع ذلك أعداد السائحين بالمقارنة لهذه الدول مازالت أقل؟

جـ - لابد أن نقول إن كل هذه المقومات غير مستغلة في مصر، ولكن هناك حسن إدارة واستغلال في الدول الأخرى.

ونهاك غياب للثقافة السياحية في مصر ونعاني من نقص العمالة الماهرة والتي تحتاج لعمليات تدريب لتطويرها، علماً بأن مصر كانت بلداً مغلقاً السنوات الماضية ولم ينفتح إلا مع بداية التسعينيات.

وكانت من بين مظاهر التطور حدوث طفرة فندقية كبيرة يمكن أن يشعر بها الجميع، فهناك فنادق علي جميع المستويات ولكن لم تقابلها طفرة في مستوي العمالة.

وعندما نتحدث عن العمالة قد لا نشعر بالمشكلة في العاصمة، ولكن المشكلة الحقيقية في المحافظات وبها مستوي العمالة متدن لأقصي درجة والحصول علي العاملين المهرة قضية صعبة وعلي هذا مستوي الخدمات سيىء إلي حد كبير.

هناك مشكلة أخري تواجه قطاع السياحة وهي مسألة التخطيط السياحي، حيث نحتاج إلي خطة للترويج في الخارج وهذا يحتاج إلي دعم مادي كبير، وليس لدينا الخطة الطموحة لعمل مثل هذه الحملة .

وأيضاً ضرورة توافر الجرأة في اتخاذ قرار لتوفير التمويل الكافي لمثل هذه الحملة إلي جانب الاستعانة بالخبرة الأجنبية المتخصصة لتخطيط الحملة ولا يجب أن يكون لدينا تردد وتخوف من الاستعانة بالخبرات الأجنبية.

س - ولكن هل نحتاج لحملة للترويج للسياحة المصرية في الخارج وهل نحتاج إلي بعض الإجراءات في الداخل، فأين مستوي النظافة في الشوارع ومشاكل الانتقال؟

جـ - كل هذه عوامل مهمة يجب الاهتمام بها كذلك، ولكن السياحة في مصر لها طابع المجموعات بمعني أن الأفواج السياحية تأتي في مجموعات وعدد السائحين القادمين في رحلات فردية مازال قليلاً، لذلك لا توجد مشاكل في الانتقال لأن هناك خطوطاً للأتوبيس من جانب شركات السياحة.

وكل العوامل الأخرى يمكن التغاضي عنها مؤقتاً مع توفير مستوي خدمة مرتفع في الفنادق، مع نشر ثقافة استقبال السائح بين أفراد الشعب بحيث إن استقبال السائح بابتسامة في الشارع من جانب المواطنين لها تأثير سحري علي السائح وبالتالي لا يلتفت إلي سلبيات أخري.

س - هل معني ذلك أن إقامة الفنادق الفاخرة وتوفير مستوي الخدمات المرتفع فيها هو كل شيء؟

جـ - ليس بالضبط، فالسائح القادم يحتاج إلي برنامج ترفيهي متكامل، وليس إلي الجلوس في الفندق فقط، بمعني أن إقامة الفنادق علي الشواطئ ليس كل شيء، ولكن مطلوب توفير الخدمات الترفيهية الأخرى، لابد من توفير أماكن تصلح للسهر وقضاء أوقات ممتعة، مما يوفر أوقاتاً طيبة للسائح.

س ـ وما المشكلة في تحقيق ذلك؟

جـ ـ لابد من وضع تخطيط متكامل لتنفيذ مثل هذه المشروعات، وكل هذا يحتاج إلي ضخ استثمارات جديدة، ومن المهم أن نعرف أن قطاع السياحة من القطاعات التي تحتاج إلي استثمارات وضخ أموال كثيرة علي المدي القصير لتحقيق عائد مرتفع علي المدي الطويل.

س ـ هل المطلوب في الوقت الحالي التركيز علي القطاع السياحي دون القطاعات الأخري؟

جـ ـ لايمكن أن نقول ذلك، ولكن العائد المرتفع المتوقع من السياحة، لابد وأن يعطي لها الأولوية في الاهتمام، وهناك ظروف محلية حالية لا يمكن تجاهلها، فهناك مصادر ضعيفة للدخل المحلي ونسبة مرتفعة من البطالة، وبالتالي تحتاج لتحقيق التنمية للخروج من مثل هذه المشاكل، وذلك بدلاً من التركيز في الإنفاق علي الخدمات لابد من التركيز علي جذب استثمارات جديدة ومستثمرين، والقطاع السياحي هو المؤهل لهذا، ومن المهم في المرحلة الحالية مصارحة المواطن بالوضع الحقيقي للدولة، بدلاً من تقديم صورة وردية ولكنها زائفة، واحترمت الدكتور حاتم الجبلي عندما أعلن بمنتهي الشفافية عن عدم وجود تمويل كاف لتقديم الخدمة الطبية علي المستوي اللائق ويجب أن نسترشد بمثل هذا النموذج.

س ـ وما هي أهم معوقات الاستثمار بصورة عامة؟

جـ ـ مازالت البيروقراطية أحد المعوقات الكبرى علي الرغم من المحاولات الحالية لتيسير الإجراءات واختصار بعضها، في محاولة للقضاء علي هذه البيروقراطية، ولكن مازالت لدينا عقليات متحجرة ويجب أن تتغير.

ومع ذلك فأنا غير قلق من هذا، خاصة الأجيال الجديدة تطورت بعد الاطلاع علي ثقافات العالم، وبالتالي أصبح الجيل الجديد أكثر تمدناً وتطوراً، وبالتالي فإن التطوير قادم قادم في العاملين في الجهاز الإداري، وأتوقع بعد جيلين من الآن حدوث طفرة تلقائية دون تدخل منا

2006 / 10 / 4

د. محمد عبدالعزيز حجازي: لن أعيش في جلباب أبي.. والأحزاب في مصر لا تقدم أي جديد

حوار منصور كامل

رغم عمله في »بيزنس« المحاسبة، وعدم انتمائه لأي حزب سياسي، لكن السياسة كتبت عليه بالوراثة، لأنه نجل رئيس وزراء مصر الأسبق د. عبد العزيز حجازي. أحب عبد الناصر وبكي عند وفاته، لكنه ليس ناصرياً ولا ساداتياً ولا مباركياً، ولا يحب الانتماء لأي حزب، لأن الأحزاب في مصر في رأيه كلامها مكرر ولا تقدم جديدا.

الدكتور محمد عبد العزيز حجازي، ذو الملامح الهادئة التي لا تتناسب مع آرائه الصارمة والمعارك التي خاضها ويخوضها في مجال عمله، وفي الشأن العام.

أعلن أنه فصل عدة مرات من عضوية بعض الشركات، لأنه قدم مخالفات مالية في تقاريره عنها، وأكد خلال حواره مع »المصري اليوم« أن تقارير الجهاز المركزي لا تفعَّل لاعتبارات سياسية.

ورفض بيع الشركات الإستراتيجية، مطالبا بعدم الاعتماد علي طريقة واحدة عند تقييمها، وانتقد برامج الحكومة الإصلاحية التي فشلت في وضع حل للبطالة.

س ـ ما مدي تأثرك بكونك ابن عبدالعزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق؟ وهل دفعك ذلك للعمل بالسياسة أم الابتعاد عنها من منطلق لن أعيش في جلباب أبي؟

جـ ـ هذا لم يكن الأساس الذي أثر في، ولكن عبد العزيز حجازي كأستاذ جامعة أثر في بشكل كبير جدا، ويتضح ذلك أننا أبناؤه الثلاثة نعمل في الجامعة، أما المنصب السياسي فأعتقد أن أداءه وتوليه المسؤولية بعد نكسة ٦٧ ومع بداية حرب أكتوبر كوزير مالية جعلتنا فخورين جدا به.

س ـ هل لك انتماءات سياسية لأي حزب أو تيار سياسي علي الساحة؟

جـ ـ أنا مصري، وعندما يطلب مني المساندة في تطوير العمل في أي مجال أقدمها، واعترف أن أهم شيء داخل هذا البلد، أن يؤدي كل شخص ما عليه.

س ـ هل فكرت يوما ما في الانضمام للحزب الوطني خصوصا أن هناك من سبقك من أبناء وأقارب وزراء سابقين لتولي الحقيبة الوزارية عبر الحزب؟

جـ ـ لا أفضل الاجتماعات التي يكون بها تكرار، لذلك أنا لم أنضم لأي حزب، فجميع الأحزاب تكرر كلاما سبق منذ سنوات دون أن يكون لها برامج حقيقية ذات مردود إيجابي.

س ـ هل عرض عليك الانضمام للحزب الوطني أو غيره؟

جـ ـ كل ما حدث الآن أن الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار، استعان بي في عضوية أكثر من شركة كعضو مجلس إدارة ومنها الشركة المصرية لإعادة التأمين، وشركة التعمير للتمويل العقاري للاستفادة من خبرتي في مجال المحاسبة، وأعتقد أنني خلال عام ونصف العام حققت بعض النجاح داخل هاتين الشركتين، خصوصا في النواحي المحاسبية، وكانت لي اتصالات مع الوزير بخصوص الشركتين، وكان الوزير يتخذ قرارات شجاعة عديدة.

س ـ تتكرر ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات عن بعض الشركات لعدة سنوات دون تغيير من جانب الشركة.. لماذا؟

جـ ـ المشكلة أن مهنة مراقب الحسابات لم تأخذ حقها حتى الآن، وتقارير مراقبي الحسابات لا يتم العناية بها بتنفيذ التوصيات الخاصة بالشركات، وهناك بعض المخالفات التي تؤثر علي نتائج الشركات، وبالرغم من ذلك يتم اعتماد القوائم المالية لهذه الشركات بغض النظر عن تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، ويشارك في القصور داخل الشركات أعضاء الجمعية العمومية الذين لا يهتمون بتقارير الجهاز المتكررة والمتعارف عليها، وهناك العديد من ملاحظات الجهاز التي لو تم الأخذ بها لتغيرت نتائج أعمال الشركات.

س ـ كيف يتم علاج هذا القصور والإهمال بملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات حول أداء شركات قطاع الأعمال العام؟

جـ ـ من وجهة نظري، عدم تطبيق توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات يعود لأمور سياسية، ولا توجد شجاعة لدي القيادات العليا في إظهار نتائج أعمال الشركات التي يقومون بإدارتها،

تخوفا من هجوم الصحافة والرأي العام عليها عند نشر بيانات هذه الشركات، وهذا التخوف مع الأسف لدي العديد من المسئولين داخل جميع قطاعات الدولة، ومن واقع خبرتي هناك العديد من الأمثلة علي ذلك، خصوصا في قطاع التأمين.

س - ومن وجهة نظرك.. هل كثرة المخالفات في شركات التأمين تحول دون ظهور هذه التقارير للرأي العام؟

جـ - تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات تتضمن ملاحظات قد تؤثر علي أعمال نتائج هذه الشركات، ولكن لا تؤخذ بعناية.

س - علي مَنْ تقع مسؤولية عدم أخذ هذه الملاحظات.. علي الوزير المختص أم أعضاء الجمعية العمومية؟

جـ - مسؤولية مشتركة بين مجلس الإدارة، بالإضافة إلي دور الوزير وأعضاء الجمعية العمومية، وهذا ليس في قطاع التأمين، لكن في العديد من القطاعات الأخري.

س - هل المخالفات في كل الشركات واحدة سواء خاصة أو عامة؟ أم أنها بشكل أكبر في شركات قطاع الأعمال العام باعتبار أن المال العام ليس له صاحب؟

جـ - في القطاع الخاص الأمر يختلف، وهناك نوعان، إما شركات مسجلة في البورصة وبها قدر كبير من الشفافية والإفصاح، والمستثمرون لا يستطيعون الاطلاع علي المعلومات التفصيلية للتقارير، ولكن لكبر استثمارات هذه الشركات، فإن المعلومات الخاصة بها تصل إلي المستثمرين بطرق رسمية أو غير شرعية، والنوع الآخر غير المسجل بالبورصة، هناك العديد من المخالفات عند إعداد قوائمها المالية، لكن نظرا لأنه لا يوجد عدد مستثمرين بملكية هذه الشركات، فإن الغرض من إعدادها وإرسالها إلي مصلحة الضرائب والقائمين علي إدارة هذه الشركات هو الحرص علي تخفيض قوائمها.

ومع الأسف، فإن مراقب الحسابات قد يشارك في بعض الأحيان في هذه الأمور، ونتمني مع صدور قانون الضرائب الجديد والعقوبات التي أدرجها القانون أن تتحسن الصورة.

س - من واجب مراقب الحسابات عند اكتشاف مخالفات بالشركة أن يتقدم ببلاغ للجهات الرقابية أو النيابة؟

جـ - مسؤولية مراقب الحسابات الجهة التي قامت باختياره وفي الشركات الخاصة الجمعية العمومية، ودوره أن يحيط مجلس الإدارة بالمخالفات والتجاوزات المالية، وفي حالة عدم قيام مجلس الإدارة بإجراء تعديلات أو تنفيذ توصياته، عليه أن يرفع الأمر للمساهمين في الجمعية العمومية، لكن في كثير من الأحيان إذا قام مراقب الحسابات بتنفيذ دوره بدقة يقوم مجلس الإدارة بتغيير هذا المراقب، نظرا لعدم إلمام العديد من أعضاء الجمعية العمومية في شركات القطاع الخاص بأهمية مراقب الحسابات.

أما في القطاع العام فيقدم الجهاز المركزي للمحاسبات العديد من الملاحظات، لكن لضعف الجمعيات العمومية لا يؤخذ بها.

س - هل من حق مراقب الحسابات التقدم ببلاغ للجهات الرقابية حول هذه المخالفات؟

جـ - مع الأسف، الجهاز المركزي يقدم تقاريره إلي الجمعية العمومية ويحضرها الوزير المختص وهي أعلي سلطة، أما إبلاغ النيابة فإن من حق مراقب الحسابات إذا وجد مخالفات جسيمة وجنائية ومجلس الإدارة لم يتخذ الإجراءات اللازمة يستطيع مراقب الحسابات أن يبلغ الجهات الرقابية، وأنا لي تجربة في أحد الأندية الشهيرة في مصر وكانت به مخالفات، لكن بعد مرور ٥ سنوات من تقديم بلاغي لم تتخذ أي إجراءات، لذلك فإن نصيحتي أن تقديم البلاغات سيضيع الوقت والجهد، إضافة إلي التكلفة دون أي مردود.

س - ماذا عن التجاوزات التي تصدر من مراقبي الحسابات أنفسهم؟

جـ - العديد من مراقبي الحسابات ليست لديهم الكفاءة المهنية ولا الأمانة لتنفيذ أعمالهم بصورة جيدة، وأعتقد أن هذا معروف نتيجة للضغوط التي توضع علي مراقبي الحسابات، وإذا قاموا بدورهم بشكل صحيح، فإنه سيتم عزلهم وتغييرهم، الأمر الذي سيضيع عليهم العديد من العملاء، وهناك العديد من مراقبي الحسابات أغلقت مكاتبهم عندما أدلوا بشهاداتهم التي تتضمن مخالفات عن الشركات التي يعملون بها.

س - هل تري أن المعايير المحاسبية المصرية تتماشي مع نظيرتها الدولية؟
جـ - معايير المحاسبة الدولية يتم تحديثها وتعديلها كل فترة، وفي مصر تم التغاضي عن فترة زادت علي ٥ سنوات، وظهرت الحاجة اليوم لإجراء مثل هذه التعديلات، وكان من المفترض أن تكون هناك لجنة تقوم بتحديث معايير المحاسبة المصرية كل ٦ أشهر لتتماشي مع المعايير الدولية، والتعديلات الدولية تتم لمعالجة القصور الذي تسبب في انهيار العديد من الشركات مثل »أنرون« في الولايات المتحدة.
س - التعديلات في مصر كافية لتماشي معايير المحاسبة مع نظيرتها الدولية أم لا؟
جـ - بالطبع، لأن المعايير الدولية الصادرة يتم إجراء التعديلات التي يراها القائمون علي المهنة لمواجهة القصور الذي يؤثر علي عمل مراقبي الحسابات.
س - تعرضت لضغوط عند إعدادك تقارير عن أداء بعض الشركات.. صحيح أم لا؟
جـ - تعرضت للعديد من الضغوط علي مدي ١٧ سنة، وتم عزلي وتغييري في العديد من الشركات، نتيجة لإصدار شهادات عن أداء هذه الشركات، لكن أؤكد أن الله كان يعوضني في كل مرة كان يتم عزلي فيها، بعمل أفضل وبنفس الأتعاب أو أكثر.
س - ألم يؤثر ذلك عليك ويجعلك تراجع موقفك أو أسلوبك في التعامل؟
جـ - لم أغير أسلوب عملي، ولكن بدأت أعرف العملاء بأهمية تنفيذ التوصيات الخاصة بالقوائم المالية والنظم العامة، لكن من تجربتي الشخصية أنا أفكر حالياً: هل أضم أولادي للعمل في مهنة المحاسبة مثل والدهم وجدهم، أم أبعدهم عن هذا المجال المليء بالضغوط؟.
س - أثير العديد من الآراء حول أساليب التقييم المتبعة في قطاع الأعمال العام بعد أزمة عمر أفندي.. هل تري الأساليب المتبعة حالياً الأفضل؟
جـ - في تقييم الشركات هناك ٣ أساليب: طريقة صافي التدفقات النقدية وطريقة التكلفة الاستبدالية وطريقة مضاعف الربحية وكمكتب نقوم بتطبيق الطرق الثلاث، ونحاول التوصل إلي متوسط لحساب قيمة الشركة واستخدام هذا الأسلوب يمثل القيم الحقيقية، لأنه يأخذ في الاعتبار قيمة الأصول ومستقبل الشركة علي الأقل لمدة ٥ سنوات ومضاعف الربحية، لكن مع الأسف في بعض دراسات التقييم لشركات قطاع الأعمال العام تم الاعتماد علي طريقة واحدة أو طريقتين فقط.. ودون النظر إلي المتوسط، كانت الإدارات بشركات قطاع الأعمال العام تهدف من وراء ذلك إلي وضع تقييم يمكن من خلاله بيع الشركة حتي لا يظهر التقييم عالياً، ولا يتم بيع الشركة، وفي بعض الأحيان يري القائمون علي الإدارة وضع رقم معين يرون أنه يسهل أو يسرع بعملية البيع ويمارس ضغوطاً للقائمين علي التقييم.
س - هل تعرضت لمثل هذه الضغوط من قبل؟
جـ - ليس بشكل مباشر، لكن هناك بعض المناقشات حول طريقة معينة، وهذا من حق القائمين علي إدارة الشركات.. والتقييم يختلف حسب نوع الشركات، وهناك شركات تكلفة الأصول عالية جداً بها، وبالتالي يجب عدم استبعاد طريقة التكلفة الاستبدالية، لكن من الأفضل أن تطبق الطرق الأخري للتعرف علي مستقبل الشركة ونمو إيراداتها الفترة المقبلة للوصول إلي القيم العادلة.
س - هواياتك؟!
جـ - كرة القدم.. أنا وأولادي أهلاوية.
س - والوالد؟
جـ - اسأله بنفسك!
س - ماذا عن قراءاتك؟
جـ - أقرأ كتبا دينية وأهوي شخصية جمال عبد الناصر، لكن لست ساداتياً ولا ناصرياً ولا مباركياً، لكن جمال عبد الناصر كان إنساناً يعمل لصالح البلد، وكان يحاول جاهداً أن يضع مصر علي خريطة العالم بصورة تتفق مع موقعنا، وكان يتميز بالبساطة التي عرفت عنها الكثير من خلال والدي، كما أنه كان ينتقي الشخصيات ذات الكفاءة لتعمل معه.
س - هل تتذكر فترة تولي الوالد رئاسة الوزراء؟
جـ - كان عندي ٩ سنوات، لكنني بكيت وقتها عند وفاة جمال عبدالناصر.
س - ما رأيك في الإجراءات التي تقوم بها الحكومة حالياً سواء الاقتصادية أو السياسية؟

جـ - الحكومة تحاول جاهدة تحسين الظروف المعيشية للشعب، لكن المشاكل تراكمت بصورة كبيرة، الأمر الذي يجعل محاولتهم الآن في منتهي الصعوبة، لكنها ليست مستحيلة، وأتمنى أن ينجحوا في هذه المهمة،وكنت أتمني أن تتخذ هذه الإجراءات من ١٥ سنة، لكن في الوقت نفسه أتمني عدم التسرع في بيع الشركات الإستراتيجية لمنع الاحتكار، وقطاع الأسمنت خير دليل علي ذلك، فلو استمر بيع الشركات الإستراتيجية فإنه سيؤثر بشكل كبير علي محدودي الدخل في مصر.. أنا لست مع البيع، لكنني مع التطوير وأتمنى أن تؤخذ قضية البطالة بشكل جدي، فكل السياسات التي أتخذها الحكومة لم تنجح في حلها

5 \ 10 \ 2006

د. أحمد سعد الخبير المالي: قانون سوق المال يحتاج إلي التعديل لا التغيير

حوار هشام يس و عبد الرحمن شلبي

أكد الدكتور أحمد سعد نائب رئيس هيئة سوق المال السابق ومستشار إحدى الشركات الخاصة المالية حالياً أن القانون الحالي يحتاج إلي تعديل لا تغيير، مشيراً إلي أن الهيئة العامة لسوق المال والبورصة يقودان برنامجاً للإصلاح بالفعل من فترة وتلك الإصلاحات تسير علي الطريق الصحيح.

وربط سعد نجاح بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإدارتها موضحاً أن هناك الكثير من الكوادر الفنية المؤهلة هاجرت بالفعل إلي دول الخليج في ظل الاهتمام والانتعاش لبورصتها وهو ما انعكس نقصاً بتوافر الكوادر المؤهلة.

ورفض أي ضرائب علي نظام الشراء والبيع في نفس الجلسة معتبراً أنها أعباء إضافية تحمل علي السمسار والعميل بما يهدد بإفشال النظام.
ودعا سعد إلي مراجعة مستمرة لبرنامج الخصخصة كل فترة.. والتوقف علي أهم نتائجها وتداعياتها مؤكداً أن أهم المشاكل التي تواجه البرنامج.. العمالة والاحتفاظ بها.

وأشار في حواره مع »المصري اليوم« إلي أن اندماجات شركات السمسرة ليست الحل السري لخلق كيانات قوية قادرة علي المنافسة بالسوق.
واعتبر انضمام رجال الأعمال للحزب الوطني »موضة غير مفهومة، وقال: إن البورصة »تحس« بالدستور والإصلاح السياسي قبل غيرها، وقال إنه لا يوجد نضج سياسي قائم في مصر، وأن الانتخابات النزيهة هي السبيل لمنع »لغط« التوريث.

س ـ ما تقييمك للإصلاحات الاقتصادية التي يقوم بها الوطني وهل تري أنها تسير في الاتجاه السليم؟
جـ ـ أنا جزء من الإصلاح لأني عملت في الحكومة وكنت أعمل علي تطوير هيئة سوق المال وآخرون معي ونحن في النهاية ننتمي إلي مصر وليس الحزب الوطني، وبالنسبة للإصلاح فهذا يسير في الاتجاه الإيجابي والمعطيات التي أمامي لا تمكنني من الحكم علي هذه الإصلاحات.. وهناك تطور ملموس الفترة الأخيرة والحزب حالياً يحاول السير في اتجاه التقدم.
س ـ وهل تسير إصلاحات سوق المال في طريقها الصحيح؟
جـ ـ سوق المال تسير باستراتيجية ثابتة ولكن ببطء في تنفيذ الآليات مثل الشراء بالهامش.. والتطبيق دائماً مصحوب ببعض الصعوبات والهيئة تقوم بدورها والبورصة ويتبقي الإقبال من جانب السماسرة والبنوك والمستثمرين، وللجهة الرقابية دورها في تحديد النظام فقط.
س ـ تردد أنك كنت مرشحاً لرئاسة الهيئة العامة لسوق المال خلفاً لـ »عبدالحميد إبراهيم« رئيسها السابق؟
جـ ـ أعلم أن اسمي لم يتردد في أي مكان واسمي لم يتواجد ضمن عناصر اختيار هذا المنصب.
س ـ ما تقييمك لبرنامج الخصخصة؟
جـ ـ الخصخصة بها جوانب عديدة وتعد أكبر المشاكل أمام البرنامج المستثمرون الماليون والإستراتيجيون الذين يقومون بالتطوير للشركة فالمستثمر المالي يخرج من الشركة التي استحوذ عليها في حال توافر الفرصة علي غرار ما حدث في أسيك للأسمنت.. وتعد إحدي المشاكل التي تواجه برنامج الخصخصة والحكومة تحديد عملية البيع لمستثمر مالي أو استراتيجي، حيث يقوم بعملية التطوير المستمرة.. والحكومة استخدمت ٧ طرق للخصخصة من ٢١ طريقة حتي الآن.
س ـ هل تري أن برنامج الخصخصة حقق الهدف منه أم يحتاج لإعادة نظر؟

جـ - البرنامج إيراداته ارتفعت الفترة الأخيرة مع طرح »سيدي كرير« و»أموك« و»المصرية للاتصالات«، لكن يحتاج لإعادة نظر بعد كل مرحلة.

س - هل نستطيع تحديد أهم المشاكل التي تواجه برنامج الخصخصة؟

جـ - أعتقد أن إلزام المستثمر المشتري بالاحتفاظ بالعمالة وتحفيزهم وزيادة رواتبهم يؤدي إلي تباطؤ البرنامج الأمر الذي يجعل المستثمر يفكر أكثر من مرة قبل الإقبال علي الشراء لشركات قطاع الأعمال العام المعروضة للبيع.

س - ما تعليقك علي الحديث عن اتجاه الحكومة لخصخصة البورصة؟

جـ - الخصخصة ليست »موضة« ولا داعي لخصخصة البورصة لأنها تمضي في الاتجاه الصحيح ولديها تمويل ذاتي ولا تحتاج للخصخصة، ولكنها كانت في انتظار تمويل منذ خمس سنوات. وأعتقد أن التطوير المقبل يؤكد أن البورصة غير قابلة للخصخصة، لأنها كيان قوي ولديها الصلاحيات التي تجعلها مستقلة.

س - ما تعليقك علي اهتمام رجال الأعمال بالانضمام إلي عضوية الحزب الوطني؟

جـ - لا أعرف أسباب اهتمام رجال الأعمال بالانضمام إلي الحزب الوطني وهل هي »موضة« الانتماء إلي شيء قد يؤدي إلي تخليص المصالح والصفقات أو الحصول علي منصب حكومي، والمجموعة التي ظهرت في الوقت الحالي أعضاء بالحزب وأخذ عنهم هذا الانطباع.. والسؤال هل أعضاء الحزب ناجحون في مجالاتهم، وهل ذلك يدعم الحزب حتي ولو كان رجل الأعمال فاشلاً؟! لكن في النهاية ليس عيباً الانتماء لأي حزب.. ورجال الأعمال يبحثون عن النجاح إذا كان مع الحزب أو غيره.

س - هل فكرت في الانضمام للحزب الوطني؟

جـ - لا لظروف عملي وانشغالي بالدراسة والبحث ولأني أعمل في أكثر من مجال في نفس الوقت، بالإضافة إلي أن كل أصحابي المقربين لم ينضموا للحزب ولا أحد شجعني علي ذلك.

س - هل تعتقد أن عضويتك بالحزب تتيح تصعيدك؟

جـ - بالنسبة لي عملية تصعيدي من عدمه أنا صاحب القرار فيها فقط وكنت في مرحلة ما بالهيئة العامة لسوق المال ولم أخطط لها وهناك أساتذة غير حزبيين ويتم تصعيدهم إلي مناصب عليا.

س - ما تعليقك علي التعديلات الدستورية الأخيرة؟

جـ - أي تعديلات في طريق الديمقراطية تؤثر بالإيجاب علي سوق المال بسرعة، لأن السوق مرآة تعكس الإصلاح السياسي والاقتصادي، والمستثمرون أكثر تأثراً بأي إصلاح.

س - وما تعليقك علي تعديل المادة »٧٦« والحديث عن التوريث؟

جـ - البورصة تأثرت بتعديل الدستور بالإيجاب، حيث ارتفعت بشكل كبير، لأن المستثمرين آمنوا بأن مصر تسير نحو الديمقراطية، وأظن أن الحديث عن التوريث يعتبر لغطا غير سليم مادامت هناك انتخابات نزيهة تجري إذن الرئيس يختاره المنتخبون.

س - وهل تري أن الانتخابات والتعديلات تتميز بنزاهة ولا تحقق مصالح طرف علي آخر وبها تكافؤ فرص؟

جـ - عملية تكافؤ الفرص بالطبع غير موجودة، نتيجة لأن النضج السياسي في مصر ضعيف جداً، واحنا شوفنا الانتخابات الماضية والمرشحين من بينهم ناس ليسوا علي قدر المسؤولية. والتعديلات التي أجريت مؤخراً من الممكن أن تكون في صالح أحد علي حساب الآخر ولكن لفترة أو فترتين رئاسيتين فقط ومن الطبيعي أن الأمر سيتغير.

س - ما تعليقك علي الإقبال في اكتتاب »المصرية للاتصالات«؟

جـ - عيب الجمهور أنه يحلم ولا يعلم أن معدلات النمو متغيرة طبقاً لطبيعة الصناعة، الأمر الذي دفعهم للاكتتاب في أسهم المصرية للاتصالات، والمستثمر في حاجة إلي القراءة والمتابعة والتركيز وليس الاندفاع نحو الشراء أو البيع العشوائي

س - ما تعليقك علي تأخير تدشين البورصة العربية الموحدة؟

جـ - البورصة العربية الموحدة بورصة واحدة وليس بها عمليات مرابحة من فروق السعر والزمن بين أحد البورصات العربية والوطنية في حال قيد الورقة المالية بهما.. وإجراءات تدشين البورصة العربية تسير لكن ببطء شديد وتعد بداية للسوق العربية المشتركة.

س - هل تري أن هناك جدوي من إنشاء بورصة للمشروعات الصغيرة؟

جـ - نجاح بورصة المشروعات الصغيرة يتوقف علي إدارتها، والصورة حتي الآن غير واضحة وأعتقد أنها ستجذب شرائح جديدة للسوق، وتساعد الشركات المتوسطة علي التوسع لتدخل ضمن المشروعات الكبري، وأعتقد أنها حضانات يمكن لها أن تكبر، ولكن المشكلة الرئيسية في إنشاء البورصة الجديدة إقبال الشركات علي القيد بها.

س - وما أسباب تكالب أبناء المسئولين علي القطاع المالي؟

جـ - القطاع المالي به ندرة في العاملين بخلاف أنه قطاع علمي وجديد، ودائماً أي قطاع جديد يكون عليه إقبالاً في البداية ثم تحدث عملية تشبع واكتفاء ومن ثم التحول لقطاعات أخري.

س - ماذا عن هروب الكوارد الفنية والمالية للخارج؟

جـ - سوق المال فقد كوادر جيدة سافرت للخليج سواء من العاملين بالهيئة العامة لسوق المال أو البورصة أو السماسرة المحترفين.

س - هل نحن في حاجة إلي قانون لإشهار الإفلاس؟

جـ - نحتاج لتنظيم لإشهار الإفلاس ومواجهة القضايا الحالية، لكن لا أعلم إذا كنا في حاجة إلي قانون للإفلاس أو تعديل قانون الشركات.. وأعتقد أن هذا الأمر ضروري للتغلب علي تقاعس القائم علي التفليسة عن الانتهاء من الإجراءات.

س - وماذا عن القانون الحالي لسوق المال وهل يحتاج لتعديل؟

جـ - قانون سوق المال يحتاج لتعديلات مستثمرة، وأفضل من إقرار جديد لأن القانون الحالي يسمح للهيئة باستكمال أو إضافة قواعد جديدة له.

س - البعض يطالب بفرض ضرائب علي جزء من عمليات الشراء والبيع في نفس الجلسة فما رأيك؟

جـ - في هذه الحالة يتم إلغاء النظام، لأن تكلفة الصفقة ستكون مرتفعة وتصل العمولة في عملية الشراء والبيع في نفس الجلسة إلي ١%، ولو أخذنا ضريبة سيتوقف التعامل بهذا النظام، لأنه لن يتحمل المستثمر المخاطر، ولا أعتقد أن فرض ضرائب علي النظام في الوقت الحالي مناسب، لكن الحد من عيوب النظام ممكن وبسهولة من خلال تطوير القواعد.

س - ألا تري أن الآليات الجديدة التي أدخلت إلي السوق تخدم فئة معينة من المستثمرين ولا تخدم التطور المالي الحقيقي في المجمل؟

جـ - الآليات الجديدة والمشتقات التي يتم استخدامها في سوق المال ضرورية نتيجة لتطور السوق ومن الطبيعي أن يضار بعض المستثمرين غير المحترفين بالبورصة من هذه الآليات ولكنها تخدم جميع الأطراف خاصة محترف التعامل في البورصة، ولكن في حالة الهبوط بالذات يتضرر المستثمر عديم الخبرة بالتعامل بهذه الآليات.

س - كثر الحديث عن اندماج شركات السمسرة الفترة الأخيرة ما هو المبرر وما الدافع لذلك؟

جـ - اندماج الشركات ليس الحل السحري لتكوين كيانات قوية، لكن هناك عمليات استحواذ وبيع شركات لأفراد لديهم الملاءة المالية للتطوير وزيادة رؤوس الأموال، والاندماج يواجه مشاكل خاصة أن كل شركة لها رئيس مجلس إدارة مستقل وشخصية اعتبارية مستقلة عن الأخرى.

س - هل هناك إمكانية إطلاق إصدارات صكوك مال إسلامية بالفعل في مصر مع إقبال المؤسسات الأجنبية علي إصدارها؟

جـ - الصكوك نص عليها قانون الشركات وقانون توظيف الأموال تحت مسمي صكوك التمويل.. ولكن لا يوجد وعي استثماري بها لدي المتعاملين بالسوق والمديرين الماليين، ويمكن للشركات القائمة إصدار صكوك تمويل إسلامية، ولكن لم يتقدم أحد من الشركات المصدرة حتى الآن لإصدار صكوك مال إسلامية.. والغالبية تتجه نحو إصدار السندات

8 \ 10 \2006

شادي المنزلاوي.. عضو جمعية شباب الأعمال: إصرار رشيد علي الدفع بالشباب للمناصب الحكومية ليس تدليلاً لهم

كتب ناجي عبد العزيز و أميرة صالح

أكد شادي مجد الدين المنزلاوي، عضو الجمعية المصرية لشباب الأعمال، أن إصرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة علي الدفع بالشباب من أعضاء جمعية شباب الأعمال إلي المناصب العامة الحكومية والتنظيمات الأهلية لا يمثل تدليلاً قد يفسدهم مستقبلاً، مؤكداً أنها تجربة مفيدة لكل الأطراف، بغض النظر عن نتائجها.

وقال: إن السياسات الإصلاحية التي ينفذها وزير التجارة والصناعة مستوحاة من إحدى النظريات الإصلاحية التي تطبقها اليابان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تدعو إلي الإصلاح المستمر.

وأضاف أن المستقبل في مصر للشركات المساهمة، مؤكداً أن الشركات العائلية سمة عامة للشركات المصرية، لكنها مضطرة لتكوين كيانات كبري تمكنها من المنافسة العالمية.

وأوضح أن الفساد في مصر ليس مقلقاً، حتى لو كان علي درجة كبيرة، لأن هناك جهوداً منظمة لمكافحته.

ورفض دعوات البعض إلي تخلص الشباب وقيادات الصف الثاني من سيطرة الآباء »الجيل الأول«، داعياً إلي ضرورة الاستفادة بخبراتهم ولا مانع من ارتداء جلباب الشباب مع الاحتفاظ بجلباب الآباء.

وقال إن عدداً كبيراً من المستثمرين الممارسين لأنشطة سياسية سواء داخل الأحزاب أو المجالس التشريعية نجحوا في الفصل بين مصالحهم الشخصية والعامة، إلا أن بعضهم يهدف من وراء هذا النشاط خدمة مصالحه الشخصية أو إعادة انتخابه.

واعترض علي إطلاق كلمة »توريث« الحكم في مصر، لأن النظام السياسي لدينا »جمهوري وليس ملكياً«، وجمال مبارك مواطن مصري له حق دستوري شأن أي إنسان في ترشيح نفسه للرئاسة في منافسة حرة.

س - هل تؤيد أن يكون المستثمر في مصر صاحب نشاط سياسي؟

جـ - المستثمر في الغالب لديه إمكانات وخبرات ليكون له رأي سياسي في حدود المصلحة العامة، لذلك لابد له أن يشارك سياسياً لتحقيق المصلحة العامة أولاً، ومع ذلك إذا حققت له مشاركته علاقات واسعة متنوعة، فهذا شيء جيد، ولكن لابد أن تظل هذه العلاقة في الإطار الصحيح، بحيث لا يتم الخلط بين السياسة والبيزنس في اتخاذ بعض القرارات التي تؤدي إلي تضارب المصالح بين الاتجاهين.

س - هل نجحت النماذج الحالية من المستثمرين الممارسين للسياسة في الفصل بين أدائهم السياسي ومصالحهم؟

جـ - عدد كبير منهم نجح في ذلك، سواء الأعضاء في الأحزاب أو في مجلس الشعب، وهناك نماذج في مجلسي الشعب والشوري نجحوا في هذا الفصل، وجزء كبير منهم قادر علي العطاء وتقديم الخدمات، ومن الوارد أن يكون مثل هذا المستثمر هدفه من نشاطه وخدماته ضمان إعادة انتخابه، وجزء آخر تحقيقاً لدوره الاجتماعي، وهذا يساعده في تكوين قاعدة شعبية تدعمه في الانتخابات.

س - أنت عضو في الحزب الوطني لكنك غير فاعل، فهل هناك نماذج مشابهة لك، لكنها فعالة؟

جـ - أنا عضو بالحزب الوطني منذ ٣ سنوات، وكنت أتمني أن يكون لي دور أكبر، ولكن ظروفي منعتني من ذلك، بسبب جهود تطوير البيزنس الخاص بي، ومع ذلك فإن الوقت أمامي مازال طويلاً، فعمري لم يتجاوز ٣١ عاماً، ولذلك فأنا أحاول إيجاد طريق للمشاركة بفاعلية داخل الحزب عن اقتناع بأن الخطوات التي تم اتخاذها داخل الحزب تجذب المزيد من الشباب لإبداء آرائهم والمشاركة، ودفعهم لمواقع مهمة بالحزب وقوائمه ووحداته.

س ـ هناك إحساس بأن الحزب الوطني يقاوم مطالب تعديل المادة ٧٧ من الدستور، هل تشعر بذلك؟

جـ ـ توجه الحزب يقوم في الأساس علي إرضاء الشعب، وهذه سياسة صحيحة، والتوجه العام للحزب إيجاد قاعدة شعبية، والحزب ليس ضد تعديل المادة، لكن لو حصل تعديل يجب أن يكون لتحقيق الصالح العام.

س ـ لكن المادة ٧٦ في صورتها الحالية لا تتوافق مع متطلبات النهوض الديموقراطي؟

جـ ـ هذا صحيح، لكنها خطوة لم تكن موجودة من قبل، ولابد أن ننظر للجانب المضيء، والرئيس مبارك قال قبل ذلك إنه لا توجد مادة في الدستور غير قابلة للتغيير.

س ـ البعض يري في جمال مبارك أنه طرف أساسي في فكرة توريث الحكم، وبالتالي مرفوض؟

جـ ـ أعترض علي كلمة »توريث« لأن مصر محكومة بنظام »جمهوري وليس ملكياً«، وجمال مبارك مواطن مصري وله حق دستوري في ترشيح نفسه في الانتخابات، وإذا كانت إرادة الشعب راغبة فيه فلا يجوز أن يرفضه هؤلاء، ولا يصح أن يكون رفضه لكونه ابن رئيس الجمهورية، ويجب أن ننظر له كأحد المرشحين عند اتخاذه قراراً بترشيح نفسه في انتخابات رئاسية، فهذا لا يكون توريثاً، ولكن لا يكون رفضه فقط لأنه ابن الرئيس، والشعب يقول كلمته في النهاية.

س ـ هل أنت راض عن الورقة الإصلاحية التي قدمها الحزب؟

جـ ـ الخطط التي وضعها الحزب الوطني طموحة، وجزء كبير منها يتم تنفيذه وظهرت نتائجها، والنتائج لن تظهر دفعة واحدة، وهذا يعني أن التخطيط أدي إلي إنجازات جيدة، وبدون هذا التخطيط من الصعب تحقيق شيء، وهناك تجارب في الإصلاح ومنها ما تم في قطاع الصناعة والتجارة الخارجية، فمثلاً الوزير رشيد يتبع إستراتيجية طُبقت في اليابان يطلق عليها »كايزن تكنيك« وهي تهدف إلي التطور المستمر، بمعني إجراء عمليات التطوير علي كل المسارات، بغض النظر عن النتيجة السريعة، وهذا يعجبني في سياسة المهندس رشيد.

س ـ هل الإستراتيجية قابلة للتطبيق في المجال الاجتماعي والمجالات الأخري؟

جـ ـ بالتأكيد، فعندما طبقتها اليابان بدأت في قطاع الأعمال، ثم امتدت إلي كل مجالات الحياة، والاقتصاد والسياسة، عن اقتناع لديهم بأن حالة الثبات في المكان تعطل مسيرة النمو، ولكن مطلوب التطور حتى لو بخطوات بسيطة، وهذا ما يحاول الحزب أن يفعله، وحتى إن كانت الخطوات ليست سريعة، ولكن هناك رؤية الآن، وهناك مقولة »إن رؤية بدون عمل وهم، والعمل بدون رؤية كابوس«، وأعتقد أن الحزب بعيد الآن عن كل هذا.

س ـ هناك رأي يشير إلي أن إجراءات الإصلاح كانت في جانب كبار المستثمرين وتجاهلت الآخرين؟

جـ ـ أتفق معكم في هذا، لكن هذه الاستثمارات ساهمت في خلق فرص عمل جديدة، وترفع من القوة الشرائية للعاملين، وهذا جزء من الإصلاح، وهذا لا يعني أن نتجاهل المشروعات الصغيرة.

س ـ عمليات الإصلاح لم تؤت ثمارها في عدة قطاعات بالمجتمع، هل تتفق مع هذا الرأي؟

جـ ـ حدث تطور في بعض القطاعات مع الإصلاح، والبعض الآخر مازالت به مشاكل، ولكن تم وضع بذرة الإصلاح فيه، ولكنها لم تنمو بعد، وهناك إصلاحات مثلاً في حل مشاكل الأراضي، والتصدير أيضاً هناك دعم للصادرات، ونقول إن الإصلاحات بدأت وعلي الطريق الصحيح، ولكن مازالت تواجه بعض المشاكل.

س ـ هناك حرص من وزير التجارة علي دفع شباب الأعمال إلي المناصب القيادية، وهذا قد يسيء إليهم في المستقبل؟

جـ ـ الدفع بالشباب سياسة صحيحة، وقد تسيء إلي بعض العناصر، وهذه الإساءة لا تحدث إلا مع أصحاب القدرات المحدودة، لذلك فإن اختيار العناصر الشابة لمناصب قيادية مسألة حساسة ودقيقة، ويتطلب ذكاء غير عادي وقدرة علي الانتقاء.

س ـ هل يمثل دفع الشباب للقيادة والمناصب تدليلاً قد يفسدهم؟

جـ - هذا ليس تدليلاً، ولكن إتاحة الفرصة للشباب، وبعدها يكون هناك تقييم لأدائهم وسلوكهم واتخاذ القرار المناسب، ولكن حتي إذا ثبت عدم كفاءة الشاب للمنصب، فإنه شخصياً يحقق استفادة من التجربة حتي لو كانت النتيجة سلبية.

س - جمعية مستثمري العاشر ظهرت منذ عام ١٩٩١ بشكل قوي إلا أنها تجاهلت الصف الثاني والشباب، وبالتالي هبط أداؤها كثيراً في المرحلة السابقة، ماردك؟

جـ - الجمعية لم تستقطب الشباب القادر والصعود بهم إلي المقاعد القيادية، والجمعيات كتنظيمات أهلية لابد أن تراعي هذا التوجه كل فترة، علي أساس أن الدماء الشابة الجديدة مفتاح التطور، وهذا لم يحدث في جمعية المستثمرين بالعاشر، علماً بأن الجمعية كانت ملتزمة بإستراتيجية عمل محددة في مراحلها السابقة، وكان من الضروري تغيير هذه الإستراتيجية، وليس الأشخاص فقط، ووضع الجمعية يجب أن يجتذب الشباب إذا كانت هناك نية التطوير بها.

س - صدام الآباء والأبناء داخل مشروعاتهم قد يمثل مشكلة خطيرة في مصر، فهل تقدم الحوكمة علاجاً لهذه المشكلة في الحالة المصرية، وما تقييمك للظاهرة؟

جـ - الجيل الجديد لابد أن يكون علي قدر من الذكاء للاستفادة من خبرات الجيل الكبير وتطبيق أفكار جديدة، والكبار يجب أن يعلموا أن أفكارهم أدت إلي حجم معين من الأعمال، ولكن استخدام خبراتهم مع أفكار جديدة يؤدي لمزيد من النجاح، وهذا حدث في شركتنا، خاصة ونحن بيزنس عائلي، والوالد حرص علي نقل خبراته ومسؤولياته إلينا علي مدار عدة سنوات، ثم أتاح لنا أن ندخل بفكر جديد ونطبقه.

س - البيزنس العائلي له العديد من المخاطر، خاصة إذا ظهرت أخبار حول مرض صاحب العمل مثلاً، أو حدوث مشكلة لأحد الأفراد في الإدارة؟

جـ - هذا صحيح، ولكن ميزة البيزنس العائلي أنه دائماً ما يكون صاحب القرار السريع وحرية اتخاذه، إضافة لتميزه بعناصر المرونة والسرعة، وعندما يصل البيزنس العائلي إلي حجم معين، لابد من تغيير وضعه القانوني، وتحويله لشركات مساهمة، وقد يكون غير صحيح أن يستمر بشكله العائلي، لذلك فإن كل الشركات مهما كبر أو صغر حجمها عليها أن تطبق وتضع نصب أعينها ضبط قواعد الحوكمة وتطبيقها.

س - هل القطاع الخاص المصري ميال إلي البيزنس العائلي، أم الشركات المساهمة؟

جـ - أعتقد أن عدد الشركات العائلية الناجحة في مصر ليس كبيراً، لأنه لا توجد عناصر تملك رؤوس أموال ضخمة، لذلك يتجه أصحاب الأموال للاستثمار العائلي، وأتوقع أن الفترة القادمة ستشهد تحول الشركات العائلية إلي شركات مساهمة، لأن هذا هو المستقبل الذي يفرض وجود كيانات كبيرة وخلق تحالفات لمجابهة المنافسة العالمية.

س - هل يمكن أن نقول إن شباب المستثمرين استطاعوا التخلص من سيطرة وقرارات آبائهم؟

جـ - أنا ضد فكرة التخلص من جلباب الأب، وأنا أؤيد أن يكون لك جلباب خاص مع الاحتفاظ بجلباب الأب.

س - هل تتفق أن الفساد في مصر مازال في مستويات عالية؟

جـ - سواء كان الفساد علي درجة كبيرة أو لا، لابد أن ننظر له في إطار أنه تتم مكافحته بشكل منظم.

س - هناك اتهام بأن برنامج الإصلاح لا يراعي الفقراء؟ وهل تعلم أن مستويات الدخول في مصر باعتراف رشيد سبب الكارثة فيما نحن فيه؟

جـ - مستوي الدخول مشكلة تحكمها عدة نقاط، ولكن أعترض علي أن برنامج الحكومة لا يراعي الفقراء، لأن أي تطوير يحدث لابد أن ينعكس علي الفقراء بصورة أو أخري، ولكن وجود سياسات وخطط للنهوض بأغلبية الشعب المصري هي سياسات طويلة الأجل، وتحتاج إلي وقت، ولكن لابد أن نعرف أن الحكومة تراعي عدة أشياء، وهناك إجراءات الهدف منها رفع مستوي الفقراء.

س - برغم تزايد مستوي النمو هناك تزايد في عدد الفقراء؟

جـ - هذه هي المعادلة الصعبة لأن نتائج تحسن الاقتصاد تستغرق وقتاً لأن هناك فترة بين الإصلاحات والنتائج، ولابد أن تري هل أدت الإصلاحات إلي تحسن من عدمه، وذلك يعني أنه لو لم تنعكس النتائج علي الفقراء لابد من وقفة ومراجعة، لماذا لم تصل النتائج إلي الفقراء.

س - الخصخصة بدأت تأخذ أبعاداً جديدة، وكان هناك جدل شديد حول صفقة »عمر أفندي« وبيع بعض الشركات في البداية.. هل تؤيد وقف هذا البرنامج منعا للشبهات؟

جـ - أنا ضد وقف برنامج الخصخصة، هناك بعض الشركات الحكومية تفتقر إلي الإدارة الجيدة ويجب أن تدار بفكر القطاع الخاص حتي تستطيع تحقيق عائد وفي نفس الوقت أن ضد تعميم الخصخصة علي جميع القطاعات ويجب وضع حدود لها، فإذا كانت هناك كيانات ناجحة لا يجب أن تطرح في برنامج خصخصتها ولكن هناك كيانات يعلوها الصدأ ولابد من التخلص منها بالبيع أو التصفية أو غيره، فلا يعقل أن يتم السكوت بينما الخسائر تتواصل يومياً

9 \ 10 \ 2006

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع رجال الأعمال الجدد في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة

محمد عبدالمنعم الصاوي: مصر تحولت إلي جمهورية تجريبية في كل المجالات لا أعرف »الإخوان المسلمون« لكنني ضد فصل الدين عن السياسة الحزب الوطني يطرح رؤية أحادية للإصلاح ويقارنها بالأسوأ منها

حوار ياسمين كرم

إذا جاز لنا القول بأن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة - فإن الثقافة تلعب دورها في مواجهة فساد السياسة والاقتصاد معاً.. في كل دول العالم »المتحضر« صناديق كل مهمتها رعاية الثقافة ودعم دورها في مواجهة الفساد.. هكذا كانت البداية معه«.

أكد محمد عبد المنعم الصاوي رجل الإعلام والأعمال ونجل وزير الثقافة الأسبق، أن التغيير في وجهة نظره يبدأ من القاعدة العريضة - الجماهير - عبر الثقافة وليس من القمة - كما يردد البعض - لأن القمة يمكن تغييرها لتكرر نفس خطايا النظام لكن تغيير القاعدة يضمن تغييراً للنظام بأكمله. وأشار في حواره مع »المصري اليوم« إلي أنه ضد الأسلوب الصدامي في التغيير.. واعتبر أن الحاكم الذكي من يأخذ بمبدأ الشورى الغائب عن حياتنا.

حدد الصاوي مطالبه بتعديلات الدستور.. في تحديد مدة الرئاسة مؤكداً أن ذلك لا يسيء إلي الرئيس مبارك.

ورغم أنه بدا »راديكالياً« في كثير من الإجابات فقد أكد أن هناك ضرورة للتأني وعدم الاندفاع في الإصلاح السياسي أو الاقتصادي ويجب أن نعد أكثر من سيناريو لذلك، مشيراً إلي أن الحزب الحاكم طرح رؤية أحادية للإصلاح وبدأ يقارنها بالأسوأ حتي تبدو أنها هي الأفضل فقط.

أشار إلي عدم معرفته بـ»الإخوان المسلمون« لكن ذلك لا يعني أنه مع أو ضد.. في الوقت نفسه رفض رأي الرئيس السادات بأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة مؤكداً أنهما متلازمان.

أكد أن الإعلانات ترمومتر الاقتصاد.. ترتفع معه وتهبط مشيراً إلي أن سوق الإعلان في مصر تجاوزت المليار جنيه سنوياً وهو دليل علي أن هناك حركة ورواجاً اقتصادياً.

أشار إلي أن قانون الضرائب علي الدمغة يحتاج إلي تعديل في ظل فرضه ١٥% ضريبة علي إعلانات الطرق.

أكد أن الدولة القوية اقتصادياً.. قوية سياسياً، مشيراً إلي تقديم مصر الكثير من التنازلات في ظل عجزها الاقتصادي، واصفاً إياها بأنها أصبحت حالياً جمهورية مصر »التجريبية«.. وأي حد يطلع في دماغه حاجة يعملها ويجربها فينا.

س - في البداية ما قصة هذا المكان العبقري »ساقية« عبد المنعم الصاوي؟

جـ - القصة بدأت قبل عام ٢٠٠٣، عندما طلبت منا محافظة القاهرة »تجليد« جسم كوبري الزمالك بالرخام مقابل حصول الشركة »العالمية« علي حقوق الإعلان عليه، لكن لفت نظري المكان أسفل الكوبري ووجدت فيه »سرنجات« وآثار مخدرات، وفجأة تخيلته في تلك اللحظة ككنز عظيم لو تم استغلاله، ورأيت في خيالي مسرحاً وكراسي وأضواء وطلبت من محافظ القاهرة وقتها الدكتور عبد الرحيم شحاتة أن نحوله لمشروع ثقافي.

وبدأنا في إزالة القمامة وأنهينا المبني في ٦ شهور مقابل ٨ آلاف جنيه في الشهر بتكلفة ٥ ملايين جنيه، وتم إنشاء المشروع علي مساحة ٥٠٠٠ متر أسفل الكوبري بوسط جزيرة الزمالك.

س - هل كان لوالدك وزير الثقافة الأسبق تأثير في اتجاهاتك؟

جـ - بالتأكيد لنشأتي دور كبير وعندما حانت الفرصة نسبت الساقية إلي والدي عرفاناً وتقديراً لجهوده. وطموحي أن يكون هناك أكثر من ساقية للفكر والثقافة، وبالفعل افتتحنا واحدة الأسبوع الماضي بطريق الإسماعيلية، وهناك اتجاه في المعادي والجيزة والمحافظات، لكن العقبة الوحيدة.. البشر القادر علي إدارة تلك المؤسسات ونقوم حالياً بالإعداد لمشروع إنشاء مدرسة للإدارة الثقافية.

س ـ هل فكرت في إنشاء قناة فضائية أو الدخول في الإنتاج السينمائي؟!
جـ ـ بالفعل هناك مشروع لإقامة قناة فضائية ثقافية وفنية منذ ٣ سنوات إلا أن التكلفة العائق، لكن في ظل انخفاض أسعار تكنولوجيا الفضائيات من المرجح اتخاذ خطوات البدء فيه لكنني لم أفكر في اقتحام مجال الإنتاج السينمائي.
س ـ أنت رجل أعمال من نوع فريد كيف جمعت بين الثقافة والبيزنس؟
جـ ـ هناك اتجاه عالمي بأن تعتمد المؤسسات الثقافية في تمويلها علي المؤسسات الاقتصادية الكبري وليس الحكومات فقط، وهناك مؤسسات عالمية معروفة أقامت صناديق خاصة لرعاية الأنشطة الثقافية، وهذا النموذج واضح تماماً في ألمانيا واليابان، وإن كان جديداً علي مصر، علي سبيل المثال فإن »بيل جيتس« له مشروعات كبري تعمل في مجالات نشر الوعي والثقافة.
فالحكومة لن تستطيع أن تخلق ثقافة وحدها، هناك مسؤولية علي منظمات الأعمال والمجتمع المدني لاستغلال أهم الثروات القومية في مصر وهي الثقافة.
س ـ هناك في مصر من يهتم بنشر الثقافة وآخرون يشوهون وجه الحضارة؟
جـ ـ الخطأ يقع علي من يترك الباب علي مصراعيه للمغرضين والعابثين في تاريخ وحضارة مصر، ولا يمكن أن نجلس ونقول البلد »اتبهدلت« ولكن علينا منع ذلك، فدور الدولة في الأساس »الرقابة« والقضاء علي الفساد المنتشر بشكل ملفت.
س ـ هل تابعت مشكلة أبراج »القلعة«؟!
جـ ـ لا لم أتابعها حتي أعطي رأياً نهائياً فيها، ولكنني ضد أي قبح معماري وما أكثره في ظل غياب الرقابة الحكومية، وفي النهاية فإن الحكومة مسئولة عن كل ذلك، وعليها مواجهته.
س ـ هل من منافس لك في »الاستثمار بالثقافة« إن جاز التعبير؟
جـ ـ أنا أعتبره عملاً تطوعياً ولا يمكن النظر لهذه القضية نظرة تنافسية حتي وإن وجدت فإنها ظاهرة جيدة يجب السعي نحوها، وللأسف فإن المعروض أقل بكثير من المفروض في هذا القطاع.
س ـ تعتبر أن العمل الاجتماعي يخضع للربح والخسارة؟
جـ ـ لدينا استثمارات ناجحة في الشركة العالمية للدعاية والإعلان وتعود علينا بعائد مربح، يمكن من خلاله الصرف علي الأنشطة الأخرى مثل الساقية أو غيرها، وهذا لا يعني أننا سنظل هكذا دائماً لأن هناك لحظة سوف تتمكن فيها الساقية من أن تصرف علي نفسها من خلال توسعاتها وزيادة أنشطتها بما يحقق التوازن بين المصروفات والإيرادات في فترة عامين.
س ـ تكرارك كلمة »الفساد« هل وراءه شعور بأنه سبب كل المشاكل؟
جـ ـ بالتأكيد يؤثر علي كل شيء.
س ـ هل للثقافة دور في مقاومة الفساد؟
جـ ـ نعم الثقافة يجب أن يكون لها دور في ذلك لمقاومة مفهوم الاستعباد الذي انتشر في المجتمع المصري بسبب الفساد لأن الموظف الذي يرفض أداء الخدمة دون مقابل يمارس نوعاً من الاستعباد حتي وإن كان بشكل لحظي إلي أن يؤدي الخدمة.
س ـ لكن بعض الشيوخ أفتي بجواز إعطاء الرشوة باعتبار أن مانحها يريد الحصول علي حقه فقط؟
جـ ـ هذه الفتوي أقل ما توصف بها الجهل والحماقة، لأنه بذلك حرم شخص لا يملك المال لتقديم رشوة من الحصول علي حقه، وذلك غير عادل كما أنه لا يوجد من يفصل فيما إذا كان ما حصلت عليه حقك أو غير ذلك لأنه طالما تم فتح هذا الباب فما المانع من أنك تأخذ حقك وزيادة.
س ـ كيف نغير المفهوم؟
جـ ـ نريد تغييراً شاملاً في قيم المجتمع وعلينا أن نبدأ من القاعدة وليس القمة التي تذهب ويأتي غيرها بنفس »النظام«، لكن لو تم التغيير من القاعدة العريضة فسوف نشعر به، لأن القاعدة ستفرض علي القمة العمل بما تقبله القاعدة فقط.
س ـ المعتاد أن السمكة تفسد من رأسها؟
جـ ـ ولماذا لا نعتبر أن الرأس هو القاعدة الجماهيرية وليس الحاكم، ونحن نريد العمل وفق هذا المفهوم، والحاكم في أي مجتمع ناضج هو أضعف عناصرها لأنه يحتاج كل صوت فيها بالمنطق

الديمقراطي، ولا يمكن أن نتعامل بمنطق صاحب العمل والموظفين حيث يملك طرد من يشاء والإبقاء علي من يشاء.

س - هل هذا المفهوم في مجتمعنا؟

جـ - أملنا أن يكون موجوداً وعلي كل حال سيحدث بالإجبار، لأن الانفتاح الذي نعيش فيه يحول دون تكميم الحريات في ظل حرية الصحافة والإنترنت ووسائل الإعلام، ناهيك عن أن الدين الإسلامي يحض علي أن تكون الشورى أهم المبادئ الحاكمة لأي مجتمع.

س - لكن مفهوم الشوري يعد من الفرائض الغائبة في المجتمع؟

جـ - هناك فروض كثيرة غائبة وأصبحنا نعيش حياة مذعورة فتجد الوزراء مثلاً ماشيين في مواكب من ٦ سيارات »كل ده علشان محدش يقتله«، لماذا كل ذلك؟ وليه الذعر ده؟

س - معني تركيزه علي مبدأ الشورى أنك ترحب بتطبيق مبدأ الدولة الدينية؟

جـ - الدين لا ينفصل عن الدولة وغير مقتنع بما كان يردده الرئيس السادات في وقت من الأوقات بأنه لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة لأن الدين موجود في كل شيء باعتباره وصفة السعادة للدنيا كلها لأن الله خلق الكون وأعطانا »الكاتالوج« المتمثل في الدين الذي يرشدنا لأفضل الطرق للتعامل مع بعضنا لأننا »لسنا أنصح من الله« لكن الدين الذي أراه هو الاعتدال ولا يعني طرد الأجانب ووقف السياحة أي بلا عنف أو تشدد.

س - أيتعارض الدين مع المدنية والتحضر والديمقراطية؟

جـ - مستحيل أن يكون ضد كل ذلك وهنا ما ينفي كل تلك الادعاءات في القرآن الكريم.

س - بالمناسبة ما رأيك في فكر جماعة الإخوان المسلمين؟

جـ - الحقيقية أني مكسوف من هذا السؤال لأنني لم أقرأ عنهم أي شيء ولأنني أعتقد أن الإخوان كانوا مجرد كيان مستبعد ثم بدأ في الظهور بشدة، لكن علي كل الأحوال لا أجد سبباً لأن يكون هناك أناس - بالذات - أسمهم »مسلمون« لأننا أيضا مسلمون رغم عدم انتمائنا للجماعة إضافة لأنني اعتقد أن الدين من الخصوصيات بين العبد وربه ولا يجب أن أسألك عن عقيدتك لكن ما يهمني أنني أتعامل مع شخص لا يغشني أو يسرقني بغض النظر عن ديانته.

س - نفهم من ذلك أنك ضد »الإخوان«؟

جـ - لست مع أو ضد إنما هناك شيء غير طبيعي والناس واصلهم إحساس من ناحية أن من لا ينتمي للإخوان فهو غير مسلم، ومن ناحية ثانية بأنها كتلة منفصلة والدليل علي ذلك أنني لا علاقة لي بالإخوان ورغم ذلك مطمئن علي علاقتي بالله.

س - ما تقييمك للإصلاحات السياسية الأخيرة؟

جـ - أعتقد أننا مازلنا نحتاج للمزيد بجانب التأني وعدم الاندفاع لأن ما يحدث الآن طرح لصورة واحدة للإصلاح من قبل الحزب الحكم ولا تتم مقارنتها سوي بما هو أسوأ منها حتى تبدو أنها الأفضل ولا أدري السبب في عدم تجربة الاختيار بين أكثر من بديل.

س – ما الذي تقترح تعديله في مواد الدستور؟

جـ - مدد الحكم الطويلة غير مجدية لأن هناك مرحلة معينة يجب أن يتوقف الحاكم عن ممارسة دوره حتي وإن كان القانون يسمح بزيادة المدة وأكبر دليل علي ذلك المستشار الألماني هيلموت كول الذي ترك السلطة رغم نجاحاته كموحد لألمانيا ورأيي أن تحديد مدة الرئاسة في مصر هو الأفضل وهذا مبدأ لا يسيء للرئيس الحالي.

س - ألم تفكر في عضوية مجلس الشعب؟

جـ - خلينا نفكر.. ليه أكون عضو برلمان وأدخل في صراعات، وغاية ما فعلته أنني دخلت انتخابات نادي الجزيرة ووفقت فيها لأنني شعرت أن المجموعة متناسقة ولها هدف بدون تصادمات واجتمعنا علي مقاومة »البلطجة« وتطبيق المبادئ بلا استثناءات.

لكنني أخشي علي نفسي لو ترشحت لمجلس الشعب من كمية الطاقة التبادلية المهدرة في الصراعات كأننا في حرب وأشعر أنني هكذا أتمتع بحرية وانطلاق سوف يتم سلبهما في البرلمان إن تحقق، كما أنني أرفض الدخول في الأحزاب لنفس السبب.

س - وكيف تري هجوم رجال البيزنس في مصر علي عضوية البرلمان؟

جـ - لا يمكن أن أصدر قانوناً يحظر ترشيح شخصيات بعينها لمجلس الشعب لمجرد أنها تمتلك ثروات كبيرة، رغم أن البعض حصل علي أصوات انتخابية تحت ضغط الفقر والحاجة إلي المال، لكن يمكن تحديد حجم المصروفات علي العملية الانتخابية لكل مرشح، بحيث لا يتجاوز رقماً معيناً مثلما تفعل بعض الدول »المحترمة« التي تراقب مصادر الأموال وجهات صرفها.

س - تأخر مصر في الإصلاح السياسي كان له تأثيره علي الإصلاح الاقتصادي؟

جـ - السياسة تقود كل النشاط الإنساني وكل شيء تأثر بها، والسياسة والاقتصاد هما طرفا »المقص« كما يقال، والمشاكل السياسية تؤثر علي ثقة الآخرين في نظامك واستقراره، والاستثمارات لو لم تطمئن هربت ولو لم تطمئن للإجراءات ويسرها وشفافيتها ستجري أو لن تأتي بالأساس، وبالفعل فإن هذا العامل لعب دوراً كبيراً في خروج استثمارات وتطفيش مستثمرين.

لكن الوضع تغير أخيراً بسبب وجود بعض الشخصيات التي تسعي لتغيير هذ الصورة عالمياً مثل الدكتور نظيف والمهندس رشيد.

س - كمتخصص في قطاع الإعلانات هل انعكس ذلك علي النشاط الإعلاني في مصر؟

جـ - بالطبع لأن الإعلانات ترمومتر الاقتصاد ترتفع معه أو تنخفض حسب حالته، وزاد حجم الانفاق وتجاوز مليار جنيه سنوياً في مصر، وهناك مؤسسات تصرف ٥٠ مليون جنيه علي الإعلانات في العالم وهذا دليل علي وجود حركة رواج كبير.

س - ما تقييمك لسوق الدعاية والإعلان بشكل عام؟

جـ - تجربة شركات الدعاية والإعلان في مصر مرت بعدة تجارب بدءاً من التأميم عقب ثورة يوليو، حيث تراجع فيها قطاع التسويق وتحول الإعلان لنشاط حكومي اقتصر علي افتتاح وزير من الوزراء لأحد المشروعات وتفقد البضاعة، إلي أن ظهرت الشركات الخاصة والعالمية في مصر مرة أخري، لكن تواجه بعض المشاكل المتعلقة بعدم قدرة أنظمة الحكم المحلي علي التعامل مع الإعلانات خاصة إعلانات الطرق، كما أن هناك مشاكل تتعلق بسوء الإدارة داخل أغلب شركات الإعلان علي المستوي الفني أو الإداري.

س - ماذا عن مكانة وأوضاع شركات الإعلانات المصرية مقارنة بالعالمية؟

جـ - معظم الشركات المصرية الآن اندمجت مع شركات عالمية وأصبح هناك تراكم خبرات واسع تحقق بسبب ذلك، لكن رغم ذلك فإن تصنيف مصر مازال متأخراً جداً قياساً بدول أخري، ويبقي الفساد الذي نعيش فيه الآن حائلاً دون تحقيق أي تقدم.

س - وما اقتراحاتك بشأن الإصلاحات الاقتصادية؟

جـ - أعتقد أن قانون الضرائب بشكل خاص يحتاج بعض المراجعة، لأن ضريبة الدمغة التي أعلنت وزارة المالية أنها سوف »تخفض وتعمم« علي الإعلانات خدعتنا، إذ قامت بتخفيضها علي إعلانات الصحف والراديو والتليفزيون ثم اكتشفنا أنه تم فرضها علي إعلانات الطرق بنسبة ١٥% ويتم تطبيق الزيادة بشكل فوري دون تمهيد أو إعلان قبل تفعيل القرار بفترة.

س - شايف مصر رايحة علي فين؟

جـ - أنا اسميها »جمهورية مصر التجريبية« لأنه مش معقول نجرب ونقول ٧ آلاف سنة حضارة، لأنه ممكن أي حد »تحلو« حاجة في مخه ينفذها، وهذا عيب الانفراد بالرأي علي جميع المستويات، والمفترض أن هناك أساليب تعتمد علي جمع الآراء وتحليلها ومن ثم تطبيقها ولا يصلح تطبيق نظام »اخبط القرار وخلاص

11 \ 10 \ 2006

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع رجال الأعمال الجدد في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة

خالد محمد نصير نائب رئيس مجموعة »الكان«: رفضت لقب ابن »البيه« وبدأت مساعد أمين مخازن بمجموعة والدي جميع الأحزاب لا وجود لها بالشارع.. وأنا مع حزب »مصلحة مصر« حتي لو مع إسرائيل

حوار محسن عبد الرازق وأحمد محمود

رفضت لقب ابن »البيه«.. وبدأت العمل قبل ١٥ عاماً مساعداً لأمين المخازن بمجموعة والدي »الكان«، هناك دائماً طابور خامس يقاوم التغيير والإصلاح ويخشي سحب البساط من تحت قدميه لصالح التجديد والتغيير.

أكد خالد محمد نصير - نجل رجل الأعمال محمد نصير ونائب رئيس مجموعة »الكان« - أن هناك فكراً ودماء جديدة بالتشكيل الوزاري الحالي لكنها تواجه بالحرس القديم الرافض لأي إصلاح حرصاً علي مكاسبه الحالية.

أشار في حواره مع »المصري اليوم« إلي أن الإصلاح الاقتصادي يتطلب الكثير من الصبر والانتظار حتى يؤتي ثماره. اعترف أن جميع الأحزاب في مصر لا وجود لها في الشارع مؤكداً أنه مع حزب »مصلحة مصر« حتى لو جاءت تلك المصلحة من إسرائيل. أكد أن الحزب الوطني له تواجده في الشارع مقارنة بالأحزاب الأخرى.. لكن جماعة الإخوان المسلمين الأكثر انتشاراً بين الجماهير.

كشف خالد محمد نصير عن شغفه وحبه لجمال مبارك داعياً إلي ترك الحديث عن التوريث الذي اعتبره سابقاً لأوانه.

اعتبر أن قضية تطوير التعليم أهم - في رأيه - مليون مرة من تعديل الدستور.

أكد أن الفساد »عالمي« ولابد من تفعيل قانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار لمواجهته.

اعترف أن هناك عشوائية في الاستثمار، مؤكداً علي دور الدولة في رسم خطة للاستثمارات تخدم عملية التنمية وتدفع المستثمرين إليها عبر حوافز ومزايا.

أكد أن برنامج الرئيس الانتخابي جيد جداً لكن المشكلة في الطابور الخامس الذي يعطله. أشار إلي أن الصراع حول توكيل »كيا« مازال حبيس المحاكم في ظل التضارب بين القوانين في مصر.

س - كيف بدأت مشوارك مع »البيزنس«؟

جـ - التحقت بالعمل الحر وعمري ١٥ عاماً ومع كل إجازة صيف كنت أعمل لمدة شهرين لتوفير نفقات »المصيف«. وكان أول عمل لي مساعد »أمين مخزن« في مجموعة والدي الاستثمارية. وكنت أحصل علي مصاريف »جيب« مقابل غسل سيارة والدي بناء علي اتفاق جنتلمان معه.

س - هل دفعك والدك إلي العمل بالقطاع الخاص؟

جـ - في البداية لم يكن لدي رغبة للاستمرار في التعليم أو دخول الجامعة بل الاستمرار في العمل لكن أصر والدي علي استكمال تعليمي الجامعي لم يقطع صلتي بالعمل ومارست استصلاح الأراضي أثناء دراستي بالجامعة »الأمريكية« وعدم رغبتي في إنفاق والدي علي وعملت ٣ أيام والدراسة ٣ أيام أخري حتى حصلت علي بكالوريوس الهندسة، ورفضت لقب »ابن البيه« وسافرت إلي الخارج للعمل بشركة سويسرية، بعد شهر ونصف الشهر من عملي بالمجموعة »الكان« بعد تخرجي وأفادتني التجربة كثيراً واستمرت عاماً ونصف العام في فرعها بأمريكا الجنوبية.

س - لو لم تكن ابن »نصير« هل كنت تتوقع وظيفة مرموقة بالمجموعة؟

جـ - هناك الكثيرون من جيلي وجدوا فرص العمل في المجموعة ودخلوا العمل وقت التحاقي واستفادوا وأفادوا وانتقلوا بعد ذلك وقاموا بتأسيس مشروعاتها المستقلة.

س - هل تجد صدي للإصلاحات الاقتصادية والسياسية الأخيرة؟

جـ - أكيد هناك فكر جديد ودماء جديدة وهو ما يتضح من التشكيل الوزاري الأخير ووجود رجال أعمال إصلاحيين في الحكومة لكن لا يعني أن جميع المشاكل تم حلها وعلاج كل السلبيات، لكن هناك أطراً جديدة لحل المشاكل، ودوراً بارزاً للقطاع الخاص في الإصلاحات الأخيرة. وللأسف الإصلاح يستغرق وقتاً ليشعر به المواطن لاسيما مع ارتفاع الأسعار وانعدام الرقابة علي السوق.

س - هل تتوقع طفرة اقتصادية؟

جـ - من الممكن حدوث طفرة، لكن للأسف هناك أشياء مقيدة للنظام ومنها الحرس القديم »الطابور الخامس« وأقصد أن هناك قيادات شابة تؤمن باقتصاديات السوق في مواقع وزارية لكن الجناح القديم بالحكومة يعمل علي تكبيلها وجذبها للخلف نتيجة عدم الرغبة في التغيير أو الخوف من عدم وجود مكان للحرس القديم في المنظومة الجديدة.

س - هل تشعر أن هناك حياة حزبية في مصر؟

جـ - جميع الأحزاب لا وجود لها في الشارع وفق قراءتي العادية رغم أنني لست مشغولاً بالسياسة أو - عفواً - بأي من الأحزاب السياسية، وما أؤيده حزب »مصلحة مصر« الذي يخدم مصر.

س - حتي لو كانت تلك المصلحة من إسرائيل؟

جـ - إسرائيل عمرها »ما تخدم مصر«، ورغم أنني لست من مؤيدي التجارة معها لكن لو فرض علي النظام العالمي التعامل معها لن أمانع وأفضل التعايش مع الواقع بدلاً من الموت جوعاً أو الإضرار بنفسي وأوافق علي أي اتفاق مع أي دولة طالما يخدم مصر.

س - عودة مرة أخري إلي الأحزاب ما تقييمك للحياة الحزبية؟

جـ - الحزب الوطني متواجد في الشارع مقارنة بباقي الأحزاب، مدعوماً بطبيعة الحياة السياسية لأنه الحزب الحاكم في حين أن جماعة الإخوان المسلمين الأكثر انتشاراً في الشارع كقوة سياسية فرغم أنها ليست حزباً إلا أن الجماهير تتعاطف معها دينياً، في نفس الوقت لست مؤيداً لتأسيس حزب علي خلفية دينية وعقائدية وأرفض خلط السياسة بالدين.

س - ما رأيك في جمال مبارك وتوريث الحكم؟

جـ - باحب جمال مبارك وده حاجة ماقدرش أنكرها، أما عن التوريث دعونا لا نستبق الأحداث، وأنا مؤيد لما فيه مصلحة مصر مع أي طرف.. وهناك قضايا كثيرة يجب أن ننشغل بها بدلاً من الإغراق في تفاصيل جانبية.

س - ما الأمور التي تشغلك؟

جـ - السياسة العامة التي تؤثر مباشرة علينا وخلق فرص عمل والتنمية وسيادة القانون وتطبيقه والتعليم.

س - ماذا عن رأيك في تعديل الدستور؟

جـ - تطوير المناهج التعليمة أهم مليون مرة من تعديل الدستور، وأري مشاركة فاعلة للقطاع الخاص في عملية تطوير التعليم وبناء المدارس بنظام "P.P.P"، بدأت في محافظة الإسكندرية ويجري تعميمها، فالتعليم مستقبل مصر.. لابد من تطوير التعليم بالكامل لاسيما أن القطاع الخاص اليوم به فرص عمل كثيرة جداً ولا يجد من يعمل بها ونلجأ إلي الاستعانة بكوادر من الخارج لأننا غير مؤهلين للعمل لسوء التعليم وفلسفة الإنتاج لحين التصريف.

س - هناك اتهام لرجال الأعمال الشباب بأنهم غير مهتمين بكشف الفساد؟

جـ - الفساد ظاهرة عالمية تتفاوت من دولة لأخرى وإذا تخيلنا أنه سيأتي يوم للقضاء علي الفساد فذلك في الجنة إن شاء الله.. وهذا ليس تشاؤماً لكنه واقعية.. ولمكافحة الفساد لابد من تفعيل قانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار واقعياً وليس »مجرد كلام« ويجب أن تعرف أن أسوأ تاجر ومصنع هو »الدولة« ولابد من رقابتها وخلق حوافز لتشجيع المستثمرين.

س - تكالب رجال الأعمال علي قطاع واحد للاستثمار فيه؟

جـ - العشوائية في الاستثمار قائمة ويجب علي الدولة أن تضع الحوافز لقطاعات معينة، وبعد التشبع يجب أن تتوجه لقطاع آخر ويجب علي الدولة التنظيم بوضع خطة لتوجيه الاستثمار لضمان عدم التكرار وخدمة أهداف التنمية.

س - ما رأيك في برنامج الرئيس مبارك الانتخابي مقارنة بباقي البرامج الحزبية؟

جـ - برنامج جيد جداً ويتمناه كل مصري لكن المشكلة في الطابور »الخامس« الذي يعطل الناس.

س - ماذا عن طبيعة نشاط واستثمارات مجموعة »الكان«؟

جـ - معظم الأنشطة الخاصة بالمجموعة »داخلية«، لكن قبل ٤ سنوات كان لنا أنشطة في الخارج وقمنا ببيعها، وتركيز الاستثمارات في مصر، لكن مع توجيه الأنشطة لخدمة الأسواق الخارجية ومصر كأنشطة تصديرية وخدمية وإنتاجية.. عندنا بعض الأنشطة ١٠٠% للتصدير مثل الغزل وقطاع الاتصالات و ٧٠% من حجم النشاط في الخارج كخدمات ومنتجات للخارج والاتجاه لتوسيع ملكية المجموعة ما بين دعوة المستثمرين الاستراتيجيين أو دخول سوق الأوراق المالية.

س - ما رأيك فيما يحدث من اندماجات بين الشركات في السوق؟

جـ - كل اندماج له هدف يساعد علي تحقيقه.

س - ماذا عن »كيا« وآخر ما تم فيه؟

جـ - مازالت المشكلة في المحاكم ونحن مستمرون في العمل إلي أن يحسمها القضاء المصري وللأسف في مصر تضارب بين القوانين.

س - هل أنت مع تعدد نشاط رجل الأعمال؟

جـ - هناك مدرستان الأولي تركز العمل في نشاط واحد لتعظيم الإنتاجية والنمو والعائدات والثانية تعدد النشاطات علي طريقة لا تضع كل البيض في »باسكت« واحد بحيث لو فشل مشروع أو نشاط يكون هناك بديل ناجح وأنا أميل إلي المدرسة الثانية.

س - الحكومة الأخيرة بها أكثر من رجل أعمال هل تؤيد ذلك؟

جـ - يحسب لنظيف حسن الاختيار واعتماده علي مجموعة من رجال القطاع الخاص، لكن هناك الصالح والطالح في جميع المجالات سواء رجال الأعمال أو الوزراء أو الموظفين

2006 \ 10 \ 13

ناصر بيان.. أمين عام جمعية مستثمري العاشر: الحصانة البرلمانية يجب أن تكون تحت »القبة« لوقف زحف رجال الأعمال »إياهم«

حوار ناجي عبد العزيز

الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلسي الشعب والشورى، يجب أن تكون مقصورة فقط علي حرم المجلس »تحت القبة« وليس خارجها حتى لا يهرول وراءها أصحاب الأعمال »المشبوهة« وغيرهم من الفئات إياها.
وواصل ناصر بيان ـ أمين عام جمعية مستثمري العاشر من رمضان حواره مع »المصري اليوم« مؤكدا أن اختياره الانضمام للحزب الوطني لأنه صاحب رؤية وسياسات تتوافق مع طموحاتي ورغباتي.
وقال: إن المستثمر في مصر مازال مظلوما نتيجة الانطباع الخاطئ عنه، وشكا من الافتقار للانتماء الذي أصبح مشكلة لدي الشباب وعلاجها مسؤولية مشتركة تقع علي وسائل الإعلام والمجتمع والمستثمرين.
وأشار إلي أن مفهوم العمل لدي الشباب محصور في العمل المكتبي، رغم أن لدينا عجزا في العمالة المتخصصة، وأكد أن حكومة الدكتور عاطف صدقي، رئيس الوزراء الأسبق كانت الأفضل بمرحلة الإصلاح الاقتصادي بدليل استقرار سعر الصرف علي مدي ١٠ سنوات، وارتفاع الاحتياطي الأجنبي لمستويات قياسية غير مسبوقة.

س ـ هل لرجال الأعمال نفوذ قوي داخل المجلس؟

جـ ـ نواب الحزب الوطني من القطاع الخاص يتم محاربتهم داخل مجلس الشعب عن طريق »لوبي« يستهدفهم.

س ـ زيادة نفوذ القطاع الخاص قد يكون مخيفا.. ما رأيك؟

جـ ـ هذا فكر لابد أن ينتهي.. لأن القطاع الخاص النسبة الأغلب »مصري«.

س ـ ما تعليقك علي تزايد المستثمرين في البرلمان؟

جـ ـ المستثمرون شريحة من المجتمع، ومن حقهم دخول البرلمان، شأنهم شأن أي مواطن، ولا يجب أن يكون البرلمان حكرا علي فئات محددة.

س ـ الإدارة العائلية سمة القطاع الخاص.. والبعض يؤيدها والآخر يرفضها.. ما رأيك؟

جـ ـ أنا مع الاثنين.. الإدارة العائلية والمساهمة، لكن الإدارة العائلية مطلوبة في مناصب وصلاحيات محددة، فلا يصح أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصدر كل القرارات، فلابد من توزيع الاختصاصات حتى لا تحدث مشاكل في غياب الرئيس.. وأنجح الشركات الأوروبية تعمل بشكل عائلي، والأب رئيس والابن متخصص في قطاع محدد ولا يحدث خلل في غياب أي منهم.

س ـ هل لك استثمارات في البورصة؟

جـ ـ لم استثمر في البورصة ولا أحبها، وأشعر أنها عبارة عن »قمار« فمثلا إذا اشتريت سهما بـ ١٠ جنيهات، وبعدها زاد إلي ٢٠ جنيها، فهل أنا استحق أو عملت بهذه الزيادة، ومع ذلك فإن هناك حاجة للقطاع الخاص للبحث عن مصادر تمويل عن طريق البورصة.

س ـ ما هي الدوافع وراء ممارستك السياسة رغم أنك كنت بعيدا عنها؟

جـ ـ حبي للعمل العام دفعني للمشاركة السياسية وتدرجت فيه من خلال جمعية مستثمري العاشر حتي وصلت إلي منصب الأمين العام للجمعية، وهو عبء كبير لأن لدينا ١٥٠٠ مصنع منتج، ومهمتنا في الجمعية رعايتها، وحصلت علي هذا المنصب بعد انضمامي بحوالي ٤ سنوات.
وهناك الكثيرون من رجال الأعمال دخلوا معترك السياسة، والبعض لجأ منهم إلي الحصول علي الحصانة لتغطية نشاطه.. ولكن هناك أيضا بعض من لجأ إلي دخول المجلس طلبا للحصول علي الحصانة حماية لأعماله المشبوهة، لذلك من الضروري أن تكون الحصانة تحت القبة فقط وليس خارجها، ومثل هذه النماذج تهدف لحماية مصالحهم الشخصية.

س ـ هناك جدل حول مسمي »رجل الأعمال«؟!
جـ ـ رجال الأعمال مازالوا مظلومين.. وهذا لا ينصب عليهم كلهم، والمصطلح نفسه يثير البلبلة، وأنا أفضل أن يقال عني إنني »رجل صناعة« فلا يعقل أن نطلق لقب »رجل الأعمال« علي شخص يستثمر ويعمل معه ١٥ ألف عامل.
س ـ لماذا اخترت الانضمام للحزب الوطني؟
جـ ـ اخترت الحزب الوطني، لأنه الوحيد الذي يملك رؤية ومنهجا وسياسات وتوجهات مقنعة تتوافق مع الطموحات والميول والدور الذي أمارسه.
س ـ ما رأيك في جماعة الإخوان المسلمين وحركة كفاية؟
جـ ـ هذه التنظيمات ليست لها رؤية أو منظومة متكاملة، وليس لها برامج واضحة ملموسة، خاصة في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، وحركة كفاية اكتفت برفع شعار »كفاية« ولم تطرح رؤيتها ومقترحاتها، الأمر الذي ينصب علي أحزاب المعارضة التي تركز علي المعارضة فقط، ولا تطرح بدائل، بعكس الحزب الوطني لديه رؤية مدروسة وسياسات وبرامج وخطط وآليات للتنفيذ.
س ـ الانتماء مشكلة القطاع الخاص ما تقييمك لها؟
جـ ـ أنا أؤمن بدور الإعلام في ترسيخ الانتماء لأنه يملك أدوات تغيير المجتمع، وعليه دور أساسي في تغيير فكر الشباب، لكنه مازال يرسخ مفاهيم خاطئة مرتبطة بالانتماء وبادرنا من خلال الحزب لعلاج القضية بشكل واسع، ولا يمكن أن نغفل أن غياب عنصر العمل بالتخصص يغذي مشكلة عدم الانتماء، ومصر لا تعاني أزمة بطالة، لكنها تعاني عجز تخصصات. في المقابل فإن الحاصل علي مؤهل عالي لديه اعتقاد بأنه فور تخرجه سيجد الوظيفة، وهذا غير وارد، ولابد من تغيير المفاهيم، وهذا دور الإعلام.
س ـ هناك مشكلة أخري »خطف العمالة«؟
جـ ـ سرعة انتقال العمالة سببها بعض المفاهيم السائدة، والمصانع تتجه لإعداد بروتوكول لمنع أو تنظيم انتقال العمالة.. والمشكلة أن العامل يبحث عن الأفضل، وهذا حقه، لكنه قد يضيع حق مصنع قام بتدريبه وتأهيله علي نفقته.
س ـ يقال إن السياسة تسببت في شلل لجمعية المستثمرين بالعاشر؟
جـ ـ أعلم أن جمعية العاشر كان لها وضع قومي، لدرجة أنها ساهمت في العديد من الإصلاحات الاقتصادية، واعترف أن هذه الفترة شهدت أفضل إصلاحات خاصة حكومة الدكتور عاطف صدقي، ووقتها استجابت بشكل إيجابي لمطالب مستثمري العاشر.
وفقدت جمعية المستثمرين دورها الريادي في صنع القرار الاقتصادي وقل تأثيرها بسبب الخلافات، ولكن قوة التأثير للجمعية بدأت تعود مرة أخري، لكن لم يكن للتوجهات السياسية للمستثمرين تأثير علي تراجع دور الجمعية.
س ـ لكن المستثمر يستفيد من أنه عضو بالجمعية؟
جـ ـ لا أنكر أن هناك استفادة للمستثمر من عضوية مجلس الجمعية بعلاقات حكومية وغير حكومية، لكن الأساس يجب أن يكون المصلحة العامة، ثم الشخصية إن وجدت، فلا حرج.
س ـ ما موقفكم من الاتجاه لخصخصة المدن الجديدة؟
جـ ـ هناك اتجاه لخصخصة المدن الجديدة وأي مشروع لابد له من حسابات مكسب وخسارة، وهناك أراضٍ غير مستغلة في المدن الجديدة، وهناك من لديه أراضي »للتسقيع« وآخرون عليهم مديونيات وبدأ التفكير في إنشاء شركات خاصة لإدارة وتسويق الأصول، والدراسة التي تجري بشأن المدن الجديدة تتضمن دخول القطاع الخاص لإدارة أراضي المدن وتوجيهها للاستثمار الصناعي والتجاري والخدمي، بعيدا عن خصخصة المرافق والخدمات العامة، ونري أن تكون الإدارة لأراضي المدن الجديدة من خلال مجالس الأمناء بالمدن.
س ـ هل تعتقد أن »الوطني« قادر علي تنفيذ ما طرحه في مؤتمره الأخير؟
جـ ـ لا شك في نجاح الحزب في تنفيذ ما طرحه لأنه صاحب رؤية ليست خيالية، فهناك كوادر بالحزب لها القدرة علي التخطيط والإدارة والتنفيذ.
س ـ الشكوي من تعامل البنوك مع المقترض لاتزال قائمة. ما رأيك؟

جـ ـ مشاكل المستثمرين مع البنوك لابد من حلها، فالبنوك مازالت تتعامل مع طالب القرض علي أنه نصاب، ولا يعقل أن تعاقب الجميع بأخطاء قلة هربوا للخارج.

س ـ هل تتجاوب البنوك في التسويات مع حالات التعثر؟

جـ ـ إدارات البنوك لا تزال خائفة وأفضل فترة عاشتها مع المستثمرين بين ١٩٩٥ حتي ٢٠٠٠، ولابد لها أن تعود للعمل بمنطقها وفكر هذه الفترة مع بحث إمكانية أن يتم ربط الإقراض بعدد فرص العمل التي يمكن توفيرها للشباب.

س ـ هل تعتقد بوجود جدية في حسم مشاكل المتعثرين وتسويتها؟

جـ ـ محافظ البنك المركزي أعلن أنه لا حبس لمستثمر بسبب قرض متعثر، وأي مستثمر محبوس الآن أغلبهم علي ذمة قضايا أخري.

س ـ دائما ما نتحدث عن أن القطاع الخاص يقود التنمية.. فهل وصل للمرحلة التي تمكنه من ممارسة هذا الدور؟

جـ ـ أنا أؤمن أن القطاع الخاص يقود تقدم مصر بجانب القطاع المدني أما دور الحكومة فهو بروتوكولي وشكلي فقط في وضع السياسات، وإذا كانت هذه السياسات تتعارض مع القطاع الخاص يجب إعادة النظر فيها.

س ـ هناك تخوف من استمرار تدني مستوي الأجور في مصر كما أن القطاع الخاص يرفض غالباً الالتزام بالعلاوات؟

جـ ـ مستوي الأجور في مصر ليس متدنياً والمشكلة في الأساس هي ارتفاع الأسعار بشكل عجزت المرتبات والدخول عن مواكبته وهذا يؤدي للفقر، لذلك لابد أن تزيد الأجور وأعتقد أن الحكومة تدرك ذلك ولديها دراسات تشير لتدني مستوي الدخول، وأيضاً هناك حاجة ملحة لضبط الأسعار وقواعد تحكم أي زيادة جديدة لسعر أي سلعة وهذا يتطلب تقوية دور جمعيات حماية المستهلك لأنه لا توجد تسعيرة ولا قوانين تلزم بأسعار، فهل تعلمون أن الأسعار في مصر مشكلة لدرجة أن بعض السلع قد يتغير مستواها في اليوم مرتين. أما بخصوص العلاوة فإن الشركة التي تحقق الربح لها حق الصرف أما من يحقق خسائر أو لم يحقق الربح فمن أين له أن يصرفها! هذا شيء أما الشيء الآخر فإن العامل المصري غير منتج ودائماً يعتقد أن صاحب العمل يمتص دمه وهذا خطأ أيضاً، فالعامل كل همه مرتبه نهاية الشهر بغض النظر عن الالتزامات والأعباء علماً بأن نفس العامل قد يسافر للخارج ويعمل ١٦ ساعة يومياً ويكون منتجاً.

س ـ هناك من يحذر من انفجار شعبي قادم بسبب الفقر والتفاوت الاجتماعي كيف ينظر البيزنس لذلك؟

جـ ـ السائد في مجتمع رجال الأعمال وجود مناخ اقتصادي جيد الآن وهذا حدث منذ عامين، أيضاً يشعر المستثمر أن هناك تحسناً للأفضل بدليل تزايد الاستثمار الأجنبي وعودة الاستقرار للمنطقة إضافة لحالة الاستقرار الأمني في مصر وأيضاً السياسي.

إن مستوي الفقر في مصر ليس مشكلة مرعبة لأنها أقل ما تتحدث عنه المؤسسات الدولية لأنه علي مستوي الموظف الحكومي ذي الدخل المتدني فإنه يخرج ليعمل بوظيفة إضافية ويزيد دخله وهذا غير مرصود وإذا كان هذا الموظف غير راض عن وضعه فلماذا يتمسك بالعمل الحكومي ذي الدخل المتدني.. أيضاً لا يعقل أن نقول إن عامل البوفيه فقير ودخله قليل لا يتجاوز ٣٥٠ جنيها ويعملها مشكلة فهو أمي لا يقرأ ولا يكتب وبالتالي أعتقد أن مستوي دخله وفق هذه المؤهلات يكون طبيعياً، وكما قلنا المشكلة ليست مستوي الدخل ولكنها ارتفاع أسعار.

س ـ هناك معدلات عالية من التهرب من سداد رسوم التأمين علي العمالة وكلها مشكلة تخص القطاع الخاص وحده رغم التسهيلات الكبيرة التي منحتها الحكومة له ـ ما تعليقك؟

جـ ـ إن أسعار شرائح التأمينات الحالية تغري بالتهرب ويجب تخفيض رسوم اشتراك التأمين مثلما حدث بالضبط مع الضرائب.. إنه من غير المعقول أن تكون رسوم التأمين ٣٦% يدفع منها صاحب العمل ١٦% والعامل ١٠ أو ١٢% مسألة تدفع صاحب العمل والعامل للتهرب وصاحب العمل يجد المسألة مرهقة والعامل يشعر أنها تلتهم مرتبه بلا جدوي ويرفض التأمين عليه وهذا يخلق مشكلة، ومع ذلك أقول إن التهرب دائماً ما يتم في الشركات الصغيرة بعكس المتوسطة والكبيرة التي تحكمها نظم عمل يصعب تجاوزها.

س ـ هناك فساد منتشر علي نطاق واسع ما أسبابه ومن يتحمل المسؤولية؟

جـ ـ الفساد موجود طالما وجد البشر وهو ظاهرة ليست مقصورة علي مصر بل منتشرة في كل دول العالم والخوف الأكبر من أن يكون هناك فساد في ظل غياب القوانين ومؤسسات تحمي الفرد وتسانده في الحصول علي حقه، وفي مصر قد يكون هناك فساد لكن المواطن في مصر يستطيع الحصول علي حقه بدليل ما حدث في قضية مذبحة بني مزار بالمنيا حيث حكم ببراءة المتهم.. إذن، الفساد يمكن أن ينتشر ويزيد في حالة عدم وجود أنظمة وتشريعات ومؤسسات تحمي حق الفرد أو تساعده في الحصول عليه.

2006\10\15

محمود خطاب عضو جمعية شباب الأعمال: أسباب »الثورة الجماهيرية« قائمة والإصلاح يجب أن يكون من الداخل

حوار محمد مجاهد

أسباب الثورة الشعبية قائمة، والإصلاح يجب أن يكون من الداخل دون أي وصاية خارجية، ومن يطالب بالتغيير علي النمط العراقي الانتحار أفضل له.
أطلق الدكتور محمود خطاب العضو المنتدب لشركة »بي تك« وعضو جمعية شباب رجال الأعمال العنان لآرائه الجريئة والصريحة في حواره مع »المصري اليوم«.
أكد أن تحديث التشريعات ضرورة حياة بما فيها الدستور، متسائلاً هل هناك تعديلات دستورية جرت؟
أضاف كل الأحزاب علي الساحة الآن تحكمها الصراعات ولا تقدم أي حلول عملية، مستبعداً الترشح للبرلمان، واصفاً التزاوج بين السلطة والمال بأنه خطير، مشيراً إلي أن البعض من رجال الأعمال طلب السلطة من أجل المال.
وأشار إلي أن الإخوان المسلمين يتميزون بالتنظيم والفكر الإداري، واصفاً إياهم بأنهم »عشرة علي عشرة« وإن كان لا ينتمي إليهم.
قال إن جمال مبارك ربما يكون الأفضل حالياً لكن لو وصل إلي الحكم بطريق غير شرعي سأحزن كثيراً.
أكد خطاب أن التجارة بمصر لم تشهد أي تطور منذ ٥٠ عاماً وأكثر.
أضاف أنها تحولت إلي مهنة من لا مهنة له، داعياً إلي ضرورة وضع قواعد وخريطة تجارية لمصر.
أكد أن السوق حالياً تحولت إلي »الاسترزاق« ولا توجد أي معايير لدخولها سوي السجل التجاري والبطاقة الضريبية، مطالباً بوضع التشريعات لممارسة التجارة.
أكد أن هناك »تجار عايزين الحرق« رغم ذلك لا يوجد مبدأ اقتصادي يحدد هامش الربح والمسألة عرض وطلب إلا إذا كان هناك احتكار.
أضاف تأخرنا كذلك ٢٠ عاماً قبل أن نكتشف الصين، وهناك قوي أخري آسيوية صاعدة مثل الهند وماليزيا، والعيب في المستورد الذي يصر علي استيراد أردأ وأرخص السلع من الصين.

س ـ ما فرص نجاح الشركات العائلية في السوق؟

جـ ـ الشركات العائلية عصب الاقتصاد في أغلب الدول وتتحكم في الاقتصاد بنسبة كبيرة مثلما هو الحال في إيطاليا لكن وضع الشركات العائلية في مصر يحتاج لإعادة نظر بعض الشيء.

س ـ كيف؟

جـ ـ مفهوم الشركات العائلية وتطورها يحتاج فكراً جديداً لأنه عادة ما يظهر لها علي أنها شركة يملكها فرد ويعمل معه أولاده بشكل وراثي لكن إن لم يحسن التخطيط في الشركات العائلية، لاسيما عندما يزيد نشاطها ويتسع فإنها تنتهي مع دخول أجيال ثانية وثالثة في الشركة العائلية.

س ـ لماذا لم يحدث هذا مع »شركتكم« أوليمبيك القابضة؟

جـ ـ لأنه تم الفصل بين الملكية وبين الإدارة وكان هناك تخطيط جيد لمستقبل الشركة وتم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي إن لم تطبق في الشركات العائلية فإنها لن تستمر أكثر من ٢٥ عاماً علي الأكثر ثم تتحول لشركات عامة.

س ـ مازال هناك تخوف في مصر من المنتجات الصينية؟

جـ ـ للأسف هناك سوء فهم وتقدير للصين والناس مازالت تعتبر المنتج الصيني رديئاً مثلما الحال مع دول أوروبا وأمريكا التي مازالت تنظر للعرب والمسلمين علي أنهم »إرهابيون« وبالمثل فإننا مازلنا نعتقد أن الصين سوق للجودة المنخفضة وهذا فهم خاطئ ونظرة سطحية، والصين »سوبر ماركت« كبير تستطيع أن تجد فيه أرخص وأغلي سلعة، إضافة إلي أنهم تجار

محترفون، إذا ذهبت لشركة صينية وطلبت منها سلعة بـ ١٠٠ جنيه يصنعها لك بهذا السعر ولا يهمهم إن كانت جودتها عالية أم لا، لأنه يصنعها بناء علي الطلب.

س ـ تقصد أن المشكلة في المستورد المصري الذي يستورد السلع الرديئة؟

جـ ـ للأسف أغلب التجار المتعاملين مع الصين يستوردون السلع الرخيصة دون النظر للجودة وأصبحت سمعة المنتج الصيني سيئة وبالنسبة لشركة »هاير« فإنها رابع أكبر شركة إلكترونيات في العالم وأسرع شركة في العالم في معدلات النمو بما يعني أن هناك صناعة صينية قوية تحتل مكانة رفيعة علي مستوي العالم، وأعتقد أن نظرة الناس للصين ستتغير بعد عشر سنوات تماماً.

س ـ هل توجه مصر نحو تعزيز التعاون مع دول المعسكر الاشتراكي السابق كالصين وروسيا له مدلول سياسي يتعلق بالعلاقات المصرية الأمريكية؟

جـ ـ ليست قصتي كرجل أعمال ولا أملك تحليلها لكن الذي أحلله أن هناك تغيرات اقتصادية في العالم إن لم نلتفت لها ونشعر بها سنكون مخطئين لأنه إذا كان هناك كيان ضخم مثل الصين به فرص استثمارية رائعة لمصر ولها وكل العالم يلتفت نحوها ثم نتجاهلها فلا يعني ذلك سوي أننا غير طبيعيين.

لكن ما يثار حول ذهاب مصر للصين وعلاقة ذلك بأمريكا ليست جوهر القضية لأنه باختصار »مصر راحت للصين علشان كان لازم تروح للصين« وكان من غير الجائز أن نتجاهل ظاهرة مثل الصين.

س ـ هل ذهبنا في الوقت المناسب؟

جـ ـ وصلنا متأخر جداً ولم نشعر بهذا إلا أخيراً في الوقت الذي تعمل فيه الشركات الأجنبية منذ أكثر من ٢٠ عاماً.

س ـ هل هناك دول أخري تري أنها مرشحة للعب دور مماثل؟

جـ ـ بالتأكيد لكن يجب أن نحدد أهدافنا في أي بلد نتوجه له وأي القطاعات نريد أن نستفيد منها في السياحة أو الصناعة، وأعتقد أن دول جنوب شرق آسيا كالهند وماليزيا تحتاج لنظرة دقيقة من جانب مصر ويجب أن نمتلك زمام المبادرة.

س ـ تحدث المهندس رشيد عن خطط للقضاء علي العشوائية في التجارة وبصراحة رغم ذلك لم نشعر بتحسن؟

جـ ـ لاشك أن التجارة عصب الاقتصاد لكن للأسف لم يحدث أي تحديث للهيكل العام للتجارة في مصر منذ أكثر من ٥٠ عاماً والتجارة تحولت إلي مهنة من لا مهنة له، والكل أصبح يحمل لقب تاجر وهي المهنة الوحيدة في مصر التي تدار بهذا الأسلوب ولا تحتاج لأي مؤهل أو اختبار للعمل بها وأي شخص فيها يعتقد نفسه »شهبندر« التجار.

س ـ هل لك أن تضع يدك علي المشكلة بشكل دقيق؟

جـ ـ بدون التأهيل ووضع قواعد منظمة بشكل دقيق للتاجر بما يسمح له بتوسعة نشاطه وتطويره من المستحيل وضع خريطة تجارية لمصر والتاجر أصبح رمزاً للجشع ومصاصاً لدماء الشعب، إضافة إلي أنها أصبحت مهنة يعمل بها قطاع عريض ومن الصعوبة أن يتم وضع قواعد منظمة وتتعلق أيضاً بالسلوكيات التي من المستحيل تغييرها مع غياب خريطة توزيعية لأكثر من ٩٩% من الأنشطة التجارية وهو ما يحتاج سنوات طويلة.

س ـ كيف تري الحل وأنت عضو لجنة تحديث التجارة؟

جـ ـ نعمل علي أكثر من محور علي التوازي أبرزها مراجعة جميع التشريعات المنظمة للتجارة وكان أول اجتماع لنا مع المهندس رشيد منذ أسبوع وهناك اجتماع آخر عقب عيد الفطر المبارك ونركز الآن علي تحليل الموقف العام لفهم وتشخيص المشكلة قبل تقديم الحلول وتحديد الانطلاقة، من أين تبدأ سواء من تعديل التشريعات أو تأهيل الكوادر أو تنظيم الأسواق أو وضع معايير لدخول الأسواق.

س ـ ما هي المعايير التي تراها صالحة للتطبيق لإقرار دخول شخص كتاجر في السوق؟

جـ ـ لا توجد معايير محددة الآن لكن يجب أن نعترف بأنه لا توجد الآن أي معايير سوي السجل التجاري فقط والبطاقة الضريبية.

س ـ ما اقتراحك بشكل شخصي بعيداً عن اللجنة؟

جـ - يجب تحديد تصنيف التاجر سواء جملة أو تجزئة أو نصف جملة أو كل شيء لأنه من غير الجائز ألا أمتلك سوي محل متراً في مترين وأطلق علي نفسي لقب تاجر جملة مثلاً دون أي مؤهلات محاسبية أو تجارية ولا أمتلك الحد الأدنى من الالتزامات البيئية والصحية أو علي الأقل أمتلك موظفين لديهم ما يؤهلهم للعمل في التجارة.

س - قد يكون للبعد الاجتماعي دور في ترك الحكومة الأمر دون ضوابط؟

جـ - لا يوجد في التجارة الحقيقية ما يسمي »الاسترزاق« بل أن المحافظة علي البعد الاجتماعي تتم من خلال تلك المعايير لا من التفريط فيها وأؤكد أنه من الممكن ألا يكون صاحب المحل لا يملك مؤهلاً تجارياً لكن يجب أن يكون لديه من يمتلك ذلك المؤهل علي الأقل حتى تضمن استمرار التجارة ولا يكون عرضة للإفلاس والخسارة ويتمكن من تنمية المشروع لتوفير فرص عمل أكبر ولا يجب تفسير البعد الاجتماعي علي أنه هيصة وخلاص.

س - الأسعار ترتفع بين ليلة وضحاها دون أسباب مقبولة؟

جـ - من قال ذلك.. أي ارتفاع في الأسعار يجب أن تصحبه أسباب منطقية ولا يوجد تاجر يملك رفاهية زيادة الأسعار ويجب ألا نعمم المشكلة.. كما يجب بحث أسباب زيادة الأسعار قبل أن نتهم التاجر بزيادتها، وأنا كمستهلك يمكنني ألا أتعامل مع التاجر إلا في حالة واحدة أن يكون هو الوحيد الذي يبيع هذه السلعة »محتكر« وهنا يكون دور الدولة في مراقبة المنافسة والتدخل إذا ثبت أن هناك اتفاقات بين التجار ضد المستهلك، ولا يجب هنا النظر لطرف واحد في المعادلة فيما يتعلق بزيادة الأسعار لكن هذا لا يعني أنه لا يوجد تجار جشعون يرفعون الأسعار بشكل مبالغ فيه وعايزين »الحرق« لكن لا يجب التعميم.

س - لكن كانت هناك نغمة سائدة بانخفاض الأسعار عقب التخفيضات الجمركية الأخيرة؟

جـ - أعرف أن هذا حدث والبعض توقع أن تنخفض الأسعار بنسبة ٢٥% مثلا لو أن الجمارك تم تخفيضها بنفس النسبة وهذا أمر غير منطقي.

س - لكن الحكومة أوهمت الشعب بهذا؟

جـ - هذه كارثة لأنها تسعي لأن تكسب أرضية علي حساب هذه التصريحات عندما أعلنت ذلك دون أي دراسة، وكانت عايزة »يتقطع لسانها«.

س - بصفتك مديراً لعدة توكيلات تجارية ما قصة الصراعات في هذا القطاع علي خلفية ما حدث في مشكلة سيارات »كيا«؟

جـ - ليس بالضرورة أن مشكلة »كيا« تحدث بشكل أو بآخر في توكيلات أخري لكن بالتأكيد هناك صراعات إنما لاتعني أن يقتل بعضنا بعضاً علي توكيل مثلاً.

س - الاقتصادي والسياسي في مصر من الذي يسود من؟

جـ - كلاهما يؤثر في الآخر وبنفس القوة.

س - هل يجوز أن نفترض أن شعور المواطن بالتنمية الاقتصادية قد يلهيه عن القضايا السياسية؟

جـ - لو هذا حدث فلا يعني أننا نلهيه بشيء عن شيء آخر فهذا نوع من الإدارة الحكومية الخاطئة للمواطن الذي يعتبر »مغفل« وأتمنى أن يكون المواطن المصري حذراً في حال ما تم إعطاؤه ١٠٠ جنيه زيادة في مرتبه دون أن يعرف ما يعقب هذه الزيادة.

س - لكن هذا يحدث بدليل الرشاوي في انتخابات مجلس الشعب؟

جـ - هذه مشكلة الناس التي لديها قصور في النظر.

س - هل تري في مؤشرات الوضع الراهن ما ينبئ بثورة شعبية مثلما حدث أواخر السبعينيات؟

جـ - متي اختفت هذه المؤشرات السلبية سواء ارتفاع الأسعار وضغط الحياة اليومية وضعف المرتبات.

س - إذن وصلنا لمرحلة من البلادة؟

جـ - هذا الوضع موجود وسيظل موجوداً دائماً مثل الحروب التي تظل مشتعلة طوال الوقت ولا جديد بمعني استمرارية هذه المشكلة التي لا يجب النظر لها علي أنها مرض وإنما هي طبيعة في الحياة لأن الموظف سيظل طول عمره يشتكي من ضعف المرتب وارتفاع الأسعار لكن ما يزيد الإحساس بذلك البطء في معدلات التنمية وما يجب بحثه هو كيفية زيادة المعدلات وهناك ما

يسمي هرم »ماسلو« في ترتيب احتياجات الأفراد وإتباعه لأحد الاحتياجات تدفعه للبحث عن حاجات أخري وفي النهاية لا يوجد بلد في الدنيا وصل لمعدلات الرخاء الكامل.

س ـ مجتمع الخليج؟

جـ ـ غير صحيح لأنك لو ذهبت للسعودية مثلاً ستجد نسبة فقر أيضاً.

س ـ كيف تري الإصلاحات الدستورية الأخيرة؟

جـ ـ هل هناك إصلاحات تمت وأنا مش عارف؟!

س ـ المادة ٧٦ علي سبيل المثال؟

جـ ـ لابد من تحديث جميع التشريعات وقد يكون لكل فترة بعض المتطلبات لكنها تتغير مع الوقت ولا يمكن افتراض أن هناك نظاماً سيطبق أبد الدهر ويجب لكي نلاحق الدنيا التي سبقتنا ونحن مازلنا نتأخر إن لم نجر إصلاحات ويجب ألا يكون تعديل بعض مواد الدستور الهدف ثم نتوقف، ويجب أن نعيد النظر في مواد الدستور علي فترات زمنية متلاحقة كل ١٥ سنة مثلاً وتكون هناك خطة للإصلاح السياسي كل خمس سنوات لأن الدنيا تتغير وأنا مش اغير مرة وانام بعدها والإصلاح عملية متصلة مع الوقت.

س ـ هل الأفضل أن يكون التغيير السياسي من الداخل أم من الخارج؟

جـ ـ أرفض أي وصاية خارجية وما تشير إليه ضمنياً ضغوط أمريكية أمر مرفوض شكلا وموضوعاً.. أمريكا »مالها ومالنا« أو حتي أي دولة، الأمر يقتصر فقط علي الاستفادة من خبرات العالم المتقدم في أي مجال بما في ذلك الخبرة السياسية. إن من وصل إلي العجز والدنو بحيث يفضل التغيير من الخارج أفضل له أن ينتحر.

س ـ ألا تروق لك فكرة الانضمام لحزب سياسي؟

جـ ـ لست رجل سياسة كي أنضم لحزب سياسي ومؤمن بأن الدنيا مقسمة لأدوار ودوري ليس في السياسة، ومع أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة فأنا وجه الاقتصاد وسعيد جداً بذلك.

س ـ هناك شواهد علي أن تزاوج المال والسلطة دون رقابة يتأكد في مصر؟

جـ ـ أخطر شيء هو هذا التزاوج فهو سلاح ذو حدين، لكن في مصر بعض رجال الأعمال دخلوا الحكومة ونجحوا إلي حد ما، لكن لا يمكن أن أمنع شخصاً ما من دخول البرلمان أو الحكومة لمجرد أن معه »فلوس«.

س ـ هل تعتقد أن الكثير استعمل سطوة المال؟

جـ ـ قد يكون لكن لا يمكن أن يكون كل أعضاء البرلمان دخلوا بالرشاوى والتزوير وعلي كل حال الجماهير تستطيع أن تفرق بين هذا وذاك وقد تختار شخصاً ما تحت ضغط ظروفها الاقتصادية.

س ـ دخول الإخوان المسلمين بشكل منظم انتخابات الغرف التجارية هل له مدلول أوسع؟

جـ ـ أعتقد ذلك.. كتلة الإخوان منظمة جداً وتستخدم أفضل أساليب الفكر الإداري كأي مؤسسة ناجحة وهذا سر نجاحهم يعني من الآخر »عشرة علي عشرة«.

س ـ هذا يعني أنك تؤيدهم عن الحزب الوطني؟

جـ ـ بالطبع لا ولم أجد حتي الآن أي حزب يلبي طموحي والأحزاب مجرد صراعات وحروب فقط بين بعض الأطراف ولا تقدم أي حلول عملية لمشاكلنا.

س ـ تستبعد الترشح للبرلمان؟

جـ ـ بالتأكيد نعم ولن أدخل في أي انتخابات بعدما حدثت مشاكل في انتخابات الغرف التجارية من صراعات ورشاوي وفلوس تحت »الترابيزة«.

س ـ ماذا تقترح بشأن الإصلاحات الدستورية؟

جـ ـ لا يوجد في الدنيا مبدأ الحكم مدي الحياة وليس مهما أن تكون مدة الحكم طويلة أو قصيرة، لكن المهم أن تكون محددة حسب الظروف الاقتصادية وخطط الإصلاح وليس شرطاً أن تكون مدة قصيرة لا يتمكن الحاكم خلالها من تنفيذ خططه والمهم أن تكون محددة.

س ـ نفهم من ذلك أنك ضد مبدأ توريث الحكم؟

جـ ـ قد يكون جمال مبارك أفضل الشخصيات علي الساحة من حيث الفكر والاقتراب من المطبخ السياسي، ناهيك عن عمليات التصعيد المستمر له، فإنني سأكون حزيناً جداً لو تولي الحكم بأسلوب غير شرعي، لأن الناس تكره الشيء الجيد لو فرض عليهم قسراً.

س ـ هل المؤشرات تدل علي أن الحزب الوطني يراعي هذه النقطة؟

جـ ـ في الحقيقة لا أعلم والأمور غير واضحة المعالم لأن جمال مبارك ينفي ذلك والمؤشرات تقول غير ذلك.

س ـ يبدو أن الانتماء في مصر لا يوجد سوي في كرة القدم؟

جـ ـ حتي كرة القدم لم يعد فيها انتماء فعند انتقال حسام وإبراهيم حسن من الأهلي للزمالك وجدت جماهير من الأهلي تغير انتماءها للزمالك وذهبت خلف التوأم وهذا يوضح الحال الذي وصلنا إليه علي المستوي العام.

س ـ يقال إن الاقتصاد المصري اقتصاد الشلة.. فهل أصبحت مصر دولة عائلية؟

جـ ـ لا أنظر إلي الأمور بهذه الطريقة، فأنا معني بسلامة القواعد.. ومصر عائلية أم لا هذا ما سيظهر في الأيام المقبلة.

2006\10\16

د.شريف ماجد ممثل غرفة التجارة والصناعة »لالزاس« الفرنسية: »البيزنس« في مصر يسير وراء الحكومة بنظام القطيع

حوار ناجي عبد العزيز و يسري الهواري

رفض الانضمام إلي أي حزب من الأحزاب القائمة، مؤكداً أن العمل الحزبي سياسي بالدرجة الأولي، وهدفه خدمة المجتمع وليس السعي وراء تحقيق المصالح، حسبما يهدف الكثير من رجال الأعمال الذين انضووا تحت لواء الحزب الوطني أخيراً.

وقال إنه لا يرفض تولي جمال مبارك الحكم في مصر، طالما أنه جاء عن طريق الانتخابات وباختيار الشعب نفسه، وليس عن طريق التوريث، فهو يحق له ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية شأنه في ذلك شأن أي مصري آخر، وكونه ابن الرئيس الحالي يمثل العقبة الأكبر في طريق ترشحه لرئاسة مصر.

وأضاف أن أحزاب المعارضة انشغلت كثيراً بالنقد والرفض دون أن تقدم أجندة بديلة.

ولفت إلي أن أحزاب المعارضة طالبت كثيراً بتعديل الدستور والحزب الوطني يحارب من أجل عدم تمكينها من ذلك، وأكد أنه ليس مستعداً للدخول في هذه الصراعات.

وتوقع أن يرفض جمال مبارك خوض انتخابات الرئاسة المقبلة بعدما نفي بشكل قاطع أنه لا يهدف من وراء عمله السياسي رئاسة الحكم.

أكد أن السوق الأفريقية تنتظر المنتجات المصرية، وكان هناك توجه حكومي سابق نحو تلك الأسواق لكنه تراجع.

س ـ ما الذي خرجت به من متابعاتك للصحف ووسائل الإعلام في الآونة الأخيرة؟

جـ ـ المتابع للأخبار والصحف اليومية الحكومية والمعارضة يفاجأ بكم كبير من التصريحات والوعود للوزراء والمسئولين الحكوميين، لكن هل تتحقق هذه التصريحات علي أرض الواقع؟ هل يعقل أن رئيس مصلحة أو مؤسسة لديه الوقت الكافي يومياً لإعطاء هذا الكم الهائل من التصريحات والإنجازات، مؤخراً زفت إلينا وسائل الإعلام الحكومية بشري توقيع اتفاق تجارة حرة مع إحدى الدول الأوروبية وأن مصر ستجذب استثمارات كبيرة، وبعد مطالعة هذه الأخبار سعينا لمعرفة كيفية الاستفادة من هذه الاتفاقية ولكننا فوجئنا بأن الجانب الآخر لم يحصل علي موافقة البرلمان عليها حتى الآن، وستظل غير مُفعلة لحين الانتهاء من ذلك رغم أن البرلمان المصري انتهي منذ فترة من التصديق عليها، مثل هذه التصريحات نطالعها بشكل يومي في الصحف الحكومية لدرجة يصعب معها تصديق إمكانية تحقيق هذا الكم من الإنجازات.

علي الجانب الآخر صحف المعارضة لا تعطي وصفاً دقيقاً وصادقاً لأحوال مصر وترسم صورة للمستثمر الأجنبي أن المناخ في مصر غير جاذب للاستثمار والفساد والفضائح منتشرة لدرجة تجعل المستثمر »يفر« باستثماراته.

س ـ هل تري جمال مبارك رئيساً لمصر؟

جـ ـ لا أرفض تولي جمال مبارك الحكم في مصر طالما كان ذلك عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة وبإرادة الجماهير واختيار الشعب، وليس عن طريق »التوريث«، مؤكداً أنه كأي مواطن مصري من حقه الترشح للانتخابات الرئاسية وليس لأنه ابن الرئيس الحالي الذي أصبح يمثل العقبة الكبرى أمام ترشيحه للرئاسة في مصر، متوقعاً أن يرفض جمال مبارك الترشح لانتخابات الرئاسة المقبلة.

س ـ ماذا عن أحزاب المعارضة علي الساحة المصرية؟

جـ ـ أحزاب المعارضة انشغلت للأسف الشديد بالنقد الذي كان أغلبه غير بناء دون أن تقدم في المقابل أجندة بديلة قابلة للتنفيذ علي أرض الواقع، ومنافسة لأجندة الحزب الوطني الحاكم تدعم تواجدها علي الساحة وتدعم تكوين قاعدة جماهيرية حولها، مشيراً إلي فشل مرشحيها في انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية الأخيرة.

س ـ ماذا عن اتفاقات التجارة الحرة والمناطق الصناعية المتخصصة؟

جـ - عندما نشاهد هذه الاتفاقات علي أرض الواقع فقط سنصدقها، ولابد لنا أن نعرف حجم أنفسنا وهذه هي المشكلة، فنحن لا نعرف حجم قدراتنا الحقيقية ونريد أن ندخل نادي الكبار بينما نحن لسنا ضمن قائمة الدول الأعضاء في هذا النادي، رغم أننا نملك المقومات لذلك، ولكننا لا نملك »الماديات« متمثلة في الثروات الطبيعية والثروة البشرية، ونفتقد للنظام الذي يسمح بالتطور التكنولوجي والصناعي والتجاري، ونفتقد الجودة في كثير من الأشياء، بينما لدينا مقومات أخري نستطيع من خلالها أن نكون شركاء مع الكبار، فمصر بحكم موقعها في القارة الأفريقية تستطيع أن تعقد سلسلة من اتفاقات التجارة الحرة مع الدول الأفريقية التي يمكن الوصول إليها كمرحلة أولي ليصبح لدينا محفظة اتفاقات تجارة حرة تسمح بتصريف الكثير من المنتجات المصرية »الراكدة« التي لا يمكن تسويقها في أوروبا أو أمريكا لتدني جودتها بينما لا تشترط الدول الأفريقية نفس المواصفات والشروط، فأسواقها منفذ هام أمام المنتجات المصرية بحكم أن هناك ٥٢ دولة والسكان أكثر من مليار نسمة، خاصة أمام المصانع غير القادرة علي تطبيق مستويات عليا من الجودة.

والأمر الثاني أن دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وغيرها لها رغبة في دخول السوق الأفريقي، لكنها تخشي الحروب والصراعات السياسية في أفريقيا وعدم وجود جهاز مصرفي قوي هناك يمكنها من إتمام المعاملات التجارية، وبالتالي تستطيع أن تجعل من مصر محطة لدخول السوق الأفريقي، والاستفادة من اتفاقيات مصر معها وبدون هذه الاتفاقيات فإن دول أخري مثل المغرب ستجذب أنظار هذه الدول كقاعدة للانطلاق منها نحو السوق الأفريقي.

والدليل علي ذلك أن تقرير البنك الدولي أشار إلي أن المغرب تحتل المرتبة الأولي من حيث الاستثمارات في أفريقيا.

بينما نحن نفكر حالياً في عقد اتفاق تجارة حرة مع الصين رغم أنها لا تستورد من مصر سوي المواد الخام كالبترول والرخام والجرانيت والقطن بهدف تصنيعها وإعادة تصديرها لمصر مرة أخري وبينما توجد رسوم إغراق وحواجز أمام المنتجات الصينية إلا أنها تستحوذ علي سوق الاستيراد في مصر بدون اتفاق تجارة حرة، فما بالنا لو عقدنا هذا الاتفاق!

س - كأنك تري أن تسعي إلي مصر وليس العكس؟

جـ - الصين تسعي إلي مصر لسببين، الأول اعتبار مصر بوابة العبور إلي الدول المجاورة، فهي تريد الاستفادة من اتفاقية تيسير التجارة العربية لإدخال منتجاتها إلي هذه الأسواق بدون جمارك من خلال زيادة استثماراتها في مصر، والأمر لا يقتصر علي مصر وحدها، وهناك استثمارات أجنبية في موريشيوس وتعتبرها بوابة الدخول إلي دول الكوميسا، ومصر دائماً بوابة للعبور بدليل وقوعها تحت الاحتلال منذ بداية التاريخ وحتي نكسة ١٩٦٧.

س - عنصر الموقع الجغرافي من المفترض أن يساعد علي تنشيط تجارة الترانزيت رغم ذلك غير مزدهرة في مصر؟

جـ - تجارة الترانزيت تعاني من نقص الدعم »اللوجيستي« فمثلاً فرنسا لديها شركات ناجحة في هذا المجال لأنها تمتلك المقومات اللوجيستية بجانب تكنولوجيا الإدارة مثل شركة »فيولا« المتخصصة في لوجيستيات الصناعات النووية، فهي تدير محطات للطاقة ومحطات كهربائية وإحدي شركاتها أوينكس تعمل في الإسكندرية، وفي مصر نعاني من نقص تكنولوجيا الإدارة وتقنياتها رغم أن مصر تمتلك مقومات نجاح تجارة الترانزيت ولدينا منفذ بحري علي كل الدول إلا أن هذه التجارة غير مزدهرة في مصر ولم تحقق المعدلات المطلوبة لأننا نفتقد »لوجيستيات« الإدارة بعكس دول أخري مثل الإمارات، فتجارة الترانزيت لديها نشيطة ومزدهرة رغم أنها لا تصنع ولكنها تفوقت علينا كثيراً في هذا المجال، فشركة موانئ دبي العالمية مثلا تدير موانئ كثيرة حول العالم والخلافات السياسية منعتها من إدارة ٨ موانئ أمريكية كدليل علي نجاحها في هذا المجال.

س - رغم وجود اتفاقات تجارية عديدة لمصر مع دول أفريقيا إلا أن التبادل التجاري معها مازال ضئيلاً وهناك تراجع في التواجد المصري أفريقياً لصالح دول أخري مثل إسرائيل؟

جـ - رجال الأعمال في مصر لهم طبيعة خاصة، فقد تعودوا علي التوجه الحكومي والسياسات المعلنة وأن يسيروا خلف الحكومة، فإذا كان توجه الحكومة إلي أوروبا فإن رجال الأعمال

يشدون الرحال تجاه أوروبا لأن الحكومة تخصص كل المنح والدعم للتصدير لهذه الدول في فترة من الفترات كأن توجه الحكومة المعلن نحو السوق الأفريقية لذلك بدأت توجه المستثمرين ورجال الأعمال تجاه أفريقيا، ووجدنا عدد كبير من رجال الأعمال يتجهون نحو السوق الأفريقية وانشئت شركات مصرية هناك وتم استئجار عدة مخازن بهدف زيادة التبادل التجاري مع أفريقيا، لكن بعد تغير التوجه الحكومي تجاه أوروبا وأمريكا فإن أفريقيا أصبحت في »ذيل القائمة« بالنسبة لمصر وتوقفت كل الخطط السابقة، ومن الطبيعي أن تتراجع معدلات التبادل التجاري.

س - هل تعتقد أن البيزنس يسير في مصر بنظام »القطيع«؟

جـ - لا شك في ذلك فهم دائما يسيرون حسب التوجه الحكومي.. وأنا كرجل أعمال لدي مجموعة شركات ومصنع للزجاج بالإسكندرية، لكنه متوقف عن العمل وتزيد استثماراته علي ٢٥ مليون جنيه وحاولت الحصول علي دعم من مركز تحديث الصناعة، لكنني فشلت في ذلك دون أن يبرر أحد هذا الرفض بما يثير تساؤلات عديدة حول ضوابط تقديم الدعم وشروطه

س - وما هي الشركات التي تحصل عليه ومبررات رفضه لشركات أخري؟.

جـ - السوق المصرية ليس لها »أعراف« ولا توجد بها آلية يمكن أن تبني عليها تدفقات نقدية مثل أي سوق أخري السوق الأوروبي أستطيع من خلالها تحديد العناصر الإنتاجية وتحديد حجم التدفق النقدي للمشروع بعكس السوق المصرية لا نستطيع ذلك بخلاف بعض الصناعات التي تحتكرها الدولة مثل الصناعات البترولية.

مثال آخر قطاع الأسمنت بعدما قامت الدولة ببيع شركات الأسمنت للأجانب أصبحت الشركات الأجنبية المسيطرة علي سوق التصدير وارتفعت الأسعار في السوق المحلية ثم عادت الدولة لتهدد بفرض رسوم علي الصادرات ما لم يتم الالتزام بالأسعار إلي جانب أنها قصرت التصدير علي الشركات المنتجة وحرمت الشركات التصديرية الوسيطة من هذا النشاط وهذا وضع احتكاري بلا شك.

وهناك شركات أخري تحقق مكاسبها من خلال العمل علي ميزانية الدولة مثلاً ما تخصصه الدولة لقطاع الإسكان يستفيد منه عدد محدود من الشركات والمكاتب الاستشارية وقطاع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وكلها شركات تحتكر هذه المشروعات لأن عوائدها بالكامل تحققها من مخصصات الدولة لهذه المشروعات.

س - ما تفسيرك لتغير الرؤية السياسية تجاه أفريقيا ومن المسئول عنها؟

جـ - السبب غير واضح، لكن هذه الدول ليست فقيرة كما نتصور ولكنها أسواق مهمة بدليل أن الاستثمارات الفرنسية والأمريكية وصلت في تشاد إلي ٤ مليارات دولار وهذه الشركات تسيطر حاليا علي البترول هناك وشهدت طفرة في الاستثمارات الأجنبية هناك بل قامت بعض الفرق العسكرية بانقلاب ضد الرئيس وقامت فرنسا بإرسال ١٨٠جندياً وطائرات أباتشي لمؤازرة الرئيس وتأمين العاصمة »الجامينا« وغيرها من الدول مثل السودان ومالي وجنوب أفريقيا بل الأخيرة لديها ناتج محلي يفوق نظيره المصري ونيجيريا إحدي الدول المصدرة للبترول والسنغال وكلها دول لا تشترط مواصفات دقيقة أو معقدة، لوارداتها من مصر فهي تحتاج إلي الأرز والملابس والخضروات والآلات ورغم ذلك أفريقيا مازالت في آخر القائمة بالنسبة للصادرات المصرية.

س - تم مؤخراً افتتاح مكتب تمثيل لغرفة التجارة والصناعة والاستثمار لألزاتس الفرنسية في القاهرة ما هو الهدف؟

جـ - قبل أن أحدد الهدف من المكتب أود أن أعرض لتجربة مهمة فقد زرت هذه المقاطعة مؤخراً مع عدد من المستثمرين المصريين وشاهدنا علي الطبيعة تجربة فريدة في جذب الاستثمار تعتمد علي سياسة يطلق عليها سياسة »المثلث المعدول« بمعني أن هناك ٣ جهات في كل مقاطعة الأولي غرفة التجارة والصناعة والاستثمار المسؤول الأول عن إعطاء التراخيص وجذب المستثمرين يساعدها في ذلك الجهة الثانية مدير الأمن - يعادل المحافظ في مصر والجهة الثالثة جهات التمويل.

والغرفة تقدم إغراءات كثيرة لتشجيع الاستثمار داخلها وخلال الزيارة الأخيرة عرض أحد المستثمرين المصريين علي الغرفة الاستثمار في مجال صناعات الدواجن فقدمت له الغرفة

حصراً بهذه الصناعات والمصانع المعروضة للبيع وتم الاستقرار علي أحدها ووصل سعره إلي ٦ ملايين يورو، لكنه متعثر فقامت الغرفة بتطبيق قواعد الإفلاس عليه وحصل عليه المستثمر المصري بما لا يتجاوز مليون يورو فقط واشترطت عليه الغرفة أن يحتفظ بالعمالة «٤٠٠ عامل» وعرضت عليه أن تتحمل ٤٠% من أجورهم لمدة ٣ سنوات إلي جانب إعطائه قرضاً مسانداً بدون فوائد يصل إلي ١.٥ مليون يورو لمدة ٢٥ سنة باعتبار أن المصنع به ٦ خطوط إنتاج وفي حالة التصدير للخارج ستقدم له دعماً تصديريا يصل إلي ١٨%.

ونفس الحال بالنسبة للمستثمرين الآخرين الذين اختاروا مجالات أخري مثل الكيماويات والملابس والمعدات.

س ـ في الوقت الذي نسعى فيه لجذب استثمارات أجنبية هناك مستثمرون مصريون يسعون للاستثمار في فرنسا؟

جـ ـ لا شك أن كل الدول تسعي لجذب استثمارات خارجية، لأنها السبيل الأفضل لنمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وكما نسعى مصر إلي جذب مستثمرين من فرنسا، فإنها تسعي إلي جذب مستثمرين مصريين للاستثمار لديها فأسواق الاستثمار تشهد حالياً حرباً ضارية لخطف المستثمرين من جميع أنحاء العالم وتتباري في تقديم المزايا والإغراءات لهم والمستثمر المصري لن يمانع في الذهاب إلي فرنسا أو أي دولة أخري للاستثمار فيها إذا قدمت له مزايا أفضل من غيرها، لكن الاستثمارات المصرية في الخارج ليست كلها مساوئ فهي تساعد علي تكوين حصيلة جيدة من العملات الصعبة المحققة من خلال التدفقات النقدية لأرباح هذه المشروعات.

س ـ قمت مؤخرا بإنشاء شركة للسياحة العلاجية مع اليمن.. هل تستطيع مصر أن تنافس في هذا المجال؟

جـ ـ تم إنشاء الشركة في ظل اتجاه حكومي لإيجاد برنامج طبي لعلاج المرضي الوافدين من الدول العربية وعلي رأسهم اليمن، وهذا النشاط كانت عائداته تتراوح بين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار سنوياً، ولكن تراجعت هذه المعدلات بشكل كبير لعدة أسباب أبرزها تدخل السماسرة، خاصة العاملين بسفارات هذه الدول في هذا النشاط لتحقيق مكاسب مادية وتزايد ظاهرة النصب علي المواطنين العرب وظهور دول مثل السعودية والإمارات كمنافس لمصر في هذا المجال ونجحوا في سحب شريحة كبيرة من الوافدين إلي مصر، خاصة بعد تزايد ظاهرة التفريق بين من هو مصري ومن هو عربي بحيث يعامل العربي كأجنبي ويتحمل تكاليف علاجه بالدولار، بينما لا يوجد هذا في الإمارات أو السعودية إلي جانب اهتمامهم بخدمات ما بعد العلاج وهو عنصر نفتقده في مصر.

لذا تم طرح إنشاء شركة متخصصة في هذا المجال وتمت دراسته مع وزير الصحة ورئيس مجلس الوزراء وبالفعل تم تأسيس الشركة وتم التعاقد مع عدد من المستشفيات والمراكز المتخصصة وكانت البداية من اليمن وتم إنشاء مكتب بمطار القاهرة تحت مسمي البرنامج الطبي لعلاج الوافدين وتوسعنا بعد ذلك لنشمل عدة دول عربية وأفريقية مثل السودان وتشاد والسنغال ونيجيريا من خلال مكاتب متخصصة في هذه الدول وبدعم من السفارات المصرية هناك

17 \ 10 \ 2006

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع رجال الأعمال الجدد في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة م. حسام صبري عضو أمانة الشباب بالحزب الوطني: الحكومة الحالية تبتعد عن سياسات الحزب الحاكم أكثر من ٥٠%

حوار ناجي عبد العزيز

الصورة ليست »وردية«، ومصيبتنا الكبرى عدم وجود حزب يقف أمام الحزب الوطني الحاكم، والمعارضة المصرية انكشفت بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور.
والحكومة الحالية تبعد عن سياسات الحزب الوطني أكثر من ٥٠% ولم تلتزم سوي بتنفيذ ٢٠% فقط من أوراق الحزب رغم أن وزراء المجموعة الاقتصادية »التكنوقراط« نجحوا في أداء دورهم.
وأكد مهندس حسام صبري عضو أمانة الشباب بالحزب الوطني، وأمين مركز »السياسيون العرب« أن هناك ٣ جبهات سياسية مستقبلاً تضم الحزب الوطني والمعارضة والتيار الإسلامي، مشيراً إلي أن كل التيارات بما فيها الحزب الحاكم لديها أخطاؤها.
وأضاف في حواره مع »المصري اليوم« أن المعارضة اكتفت فقط بالنواح علي المسرح، في الوقت الذي لم تقدم بديلاً وملأت الأرض بالاعتراض علي »التوريث«.
ووصف حركة كفاية بأنهم ٢٥٠٠ فرد وبأنهم »فاضيين وسلبيين لم يطرحوا أي حلول للمشاكل التي نعانيها«.
وأشار إلي أن الإخوان المسلمين كيان قائم لا يجب تجاهله وعدم التعامل معه علي أنه بعبع.
وأكد أن النجاح في الملف الاقتصادي لا يعني الفشل في الملف السياسي، وطالب بضرورة التدخل بمشرط الجراح لمواجهة مشاكلنا المزمنة مثل مجانية التعليم والصحة.
وأضاف أنه لا تعارض بين التوجهات الأخيرة نحو الصين والعلاقات المصرية الأمريكية، والأوروبية والأفريقية.
ورفض تعميم هرولة رجال الأعمال نحو الحزب الوطني بأنه حماية لمصالحهم، موضحاً أن كل رجل أعمال يسعي بالتأكيد إلي حماية مصالحه ولو بنسبة ٢٠%.
وأكد أن كوادر المحليات يتم اختيارها علي طريقة مكافأة نهاية الخدمة.

س - يتردد أن رجال الأعمال يهرولون للانضمام للحزب الوطني حفاظاً علي مصالحهم؟

جـ - التعميم صعب، لكن أي رجل أعمال ينضم لحزب سياسي أكيد عنده مصلحة شخصية ولو بنسبة ٢٠% ويتطلع للاستفادة بموقعه، فلو انضم رجل الأعمال لحزب سياسي من أجل السياسة فقط فالأفضل له أن يترك عمله ويجلس في بيته، وفي تجارب الدول الأوروبية هناك رجال أعمال يمارسون السياسة، ووصلوا لمواقع اتخاذ القرار، فهناك علاقة أساسية بين الاقتصاد والسياسة، ومن يتحدث عن أن الوضع الاقتصادي لا يؤثر علي السياسي مخطئ.

س - هل تعتقد أن المشاركة السياسية لرجال الأعمال تخطت الخطوط الحمراء بوصولهم إلي المناصب الوزارية؟

جـ - نتساءل.. هل الوزراء »التكنوقراط« في الحكومة نجحوا في أداء دورهم أم أن التجربة أثبتت أنه لا غني عن اختيار وزراء »مسيسين«؟، نلاحظ أن أفضل أداء كان من وزراء المجموعة الاقتصادية وكل وزرائها تقريباً من »التكنوقراط«، فالسياسة الاقتصادية التي ظهرت من الحزب الوطني »وهذا ليس مجاملة« وأهمها تحرير سعر الصرف ناجحة ولا يمكن لأحد أن ينكرها، فهناك تناغم بين أداء الوزراء وهو أكبر دليل علي أن هناك نجاحا لأن الفكر واحد، ورغم ذلك بمتابعة وتقييم سياسات الحزب الوطني نجد أن الصورة ليست وردية بشكل كامل خاصة الفترة من ٢٠٠٢ حتي الآن، وخلال هذه الفترة نسبة تنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية تتعدي ٨٠% لكن باقي الوعود التي تضمنتها أوراق وسياسات الحزب لم يتجاوز معدل تنفيذها ٢٠%.

س - هل تعتقد أن الحكومة الحالية حكومة »تكنوقراط«؟

جـ - لابد أن نعترف أن الحكومة الحالية حكومة تكنوقراط وهذا ظهر في تصريحات كثيرة جداً لها وظهر في هذه التصريحات غياب الصبغة السياسية، لذلك لو نظرنا لسياسات وتوجهات الحزب الوطني سنجد أن الحكومة تبتعد عن هذه السياسات والتوجهات بنسبة ٥٠%.

س - ألا يمثل هذا التباعد خطراً علي معدلات التضخم والبطالة؟

جـ - حتي يكون هناك اتفاق بشأن درجة الخطر يجب أن ننظر إلي وضع المنطقة والدول المحيطة، والدول المتقدمة ومستوي الناتج القومي والدخل والبنية الأساسية، ونقارن مع الدول التي تماثلنا سنجد أنه لا يمكن القول إننا دخلنا مرحلة الخطر، لكن علينا أن نبحث من الآن وندرس ونعرف ماذا سيفعل المصري خلال ٢٠ عاماً المقبلة، فمنطقة مثل القاهرة أصبحت مكتظة جداً بالسكان وأصبح سكانها في حدود ٢٠ مليون نسمة، وليس لدينا حتي الآن خطط بشأن مستقبل العاصمة في ظل هذا الوضع، نحن الدولة الوحيدة التي لديها »معتقلون« في أفضل وأروع الأماكن، فلدينا سجن علي »النيل« والآخر في القناطر الخيرية، ومع ذلك لم يبادر لذهن أحد أو لم يفكر أحد في التدخل أو محاولة التدخل أو المطالبة بتغيير هذا الوضع، وهناك أيضاً بنك التنمية والائتمان الزراعي يجري بناؤه منذ عامين في قلب ميدان نادي الصيد ولا يتدخل أحد وأيضاً مبني لهيئة قضايا الدولة أمام مسجد مصطفي محمود، وهناك مشكلة خطيرة في التخطيط والتفكير المستقبلي فنحن نخطئ دائماً أننا نضع حلولاً وقتية فقط لا تراعي المستقبل، كما أن المعارضة المصرية ليس لها دور تماماً، ومصيبتنا الكبرى الحالية هي عدم وجود حزب أو جبهة معارضة تستطيع أن تقف في وجه الحزب الوطني لتطرح رؤية وسياسات صحيحة، وبافتراض أن الحزب الوطني أخطأ لابد أن يكون لدي من يزعم هذا الخطأ سياسة بديلة، لكن للأسف المعارضة المصرية انكشفت بعد تعديل المادة ٧٦، لأنها لو كان لديها قدرة علي تحريك الشارع لتغير الأمر برفض التعديل.

المعارضة والجبهات تتحدث وتنادي وبح صوتها من أجل »لا للتوريث« أين هذا التوريث؟ وأين الأشخاص الذين بدأت المعارضة تجهيزهم للانتخابات الرئاسية المقبلة، ويفترض أن الحزب المعارض لو لديه فكر صحيح لابد من إعداد مرشحه للرئاسة من الآن وبدقة أكبر عقب انتخابات الرئاسة السابقة وطرح البرنامج والحلول.

المعارضة تكتفي حتى الآن بالحديث عما يؤلم ويتعب الناس ولا تطرح علاجا، والمعارضة ليس لها وجود، وبالتالي فإن المسرح السياسي في مصر ليس عليه سوي ممثل واحد الحزب الوطني، ولا يوجد كومبارس لدرجة أن الجمهور بدأ يزهق من المسرحية!

س - يقال إن الحكومة الحالية نجحت في الملفات الاقتصادية التي تبنتها وفشلت في باقي الملفات رغم خطورتها؟

جـ - غير حقيقي، موضحاً أن النجاح في ملف بنسبة ٨٥% أشاد به الجميع لا يعني فشلها في باقي الملفات، لكن يجب أن نطالب الحكومة ونحاسبها علي تطبيق سياسة الحزب الوطني، وعلينا أن نقيمها في نهاية كل فترة علي تنفيذ السياسات، فلدينا حزب حاكم وله سياسات، وهذا جوهر الاختلاف الآن عما كان عليه في السابق.

س - هناك ملفات مزمنة مثل التعليم والصحة والخدمات، رغم أن وزراءها من التكنوقراط؟

جـ - هنا نتفق علي شيء، وزارة مثل التعليم يتم تغيير وزيرها مع كل تغيير وزاري، والمؤكد أن هناك أسبابا لدي القيادة السياسية لتغيير هذا الوزير، والمؤكد أنه وزير فاشل في تطبيق السياسات، وهذا يؤكد أننا لم ننجح حتى الآن في تطبيق سياسة تعليمية سليمة، ووزير الصحة الحالي أثبت بعد »أنفلونزا الطيور« أن لدينا شفافية، وهناك مواقف تؤكد ذلك وعلينا الاعتراف بالمشاكل، ففي التعليم هناك مشكلة مجانية التعليم، ولا ينفع أن تستمر المجانية متاحة حتى نهاية مراحل التعليم، ولابد من التدخل في هذه المشكلة باستخدام »مشرط جراحي« مثلما حدث التدخل بذات »المشرط« في المشاكل الاقتصادية، وعلي سبيل المثال الدكتور يوسف بطرس غالي وزير المالية الحالي سبق اتهامه بأنه وزير فاشل، ثم ثبت علي مر الأيام أنه أفضل وزير مالية وحقق نجاحاً في السياسة الضريبية.

س - يشكك البعض في أن هناك وساطة ومحسوبية في إسناد المشروعات الحكومية إلي قائمة تضم ٢٠ رجل أعمال بشكل مباشر، خاصة أنهم من أعضاء الحزب الوطني؟

جـ - معروف في أي دولة في العالم خاصة الدول المتقدمة أن من يقود الصفوة أو »النخبة« وأيضاً في السياسة فغير معقول أن يقود »العامة« السياسة ويقود الاقتصاد النخبة، علي سبيل المثال هناك المستثمر نجيب ساويرس لم يكن نجاحه علي مستوي مصر فقط ولكن شهرته ونجاحه في العالم معروف، ولديه شركات في كل العالم وأيضاً محمد أبو العينين، وفي ظل العولمة نحتاج شركات كبري وعالمية، ومن استطاع من النماذج المحلية أن يثبت نفسه عالمياً يدخل دائرة النخبة التي تقود الاقتصاد، ومن لا ينجح يكتفي بالبكاء أو التشكيك، رغم أن الفرص متاحة وبشكل كبير للجميع، ومن يسعي وراء النجاح بإصرار سيصل إليه.

س - أيهما تفضل العمل الخاص أم الحكومي؟

جـ - هناك بعض الأشياء نمارسها عن اقتناع لمصلحة البلد حتى لو كانت بدون مقابل، وهذه ضريبة يفترض أن يقدمها كل شاب، وهناك أمور أخري لمصلحتك الشخصية، وقد تكون مرتبطة بالعمل العام أو الخاص.

ومشاكل العمل الخاص تتضمن أنه إذا لم تعمل من ١٨ حتى ٢٠ ساعة يومياً لن تحقق النجاح، وهناك عقبات أخري مثل البيروقراطية، وهذا ظهر في مشكلة استيراد اللحوم السودانية بعد الاتفاق علي توريد ٢٠٠٠ طن سنوياً رغم أن مصر تستورد ١٤ ألف طن شهرياً، وصاحب استيراد اللحوم دعاية شديدة لدرجة أن وزراء استقبلوا أول شحناتها في المطار، والبعض منهم زعم وجود »مافيا« في القطاع الخاص تمنع استيراد اللحوم السودانية وبيعها في السوق بـ ١٢ جنيهاً للكيلو، رغم أن أسعار اللحوم في السودان أغلي من مصر مرة ونصفاً، وتم استيرادها مدعمة مقابل سلع مصرية مدعمة، ولولا وجود وزير المالية الدكتور يوسف بطرس لحدثت »مصايب«، نفس الوزير خلال وجوده بوزارة التجارة درس هذا الملف جيداً وناقشه مع مصدرين ومستوردين وأجهزة الحكومة وكان علي قناعة أن سعرها بالسودان لا يلاءم السوق المصرية، وبالتالي تم تغطية دعم اللحوم السودانية بالأسمنت والبيتومين.

س - بمناسبة »البيتومين« هل هناك من يحتكر تصديره؟

جـ - الهيئة العامة للبترول تطرح كل ٣ شهور مزايدة للجميع، شركات محلية وعالمية، لتصدير البيتومين، ويتم الإسناد لأعلي الأسعار علي ضوء نتيجة المظاريف، وغالباً من يفوز بالمزايدات شركات أجنبية،

مصر تعتمد في الاستيراد علي تقارير رسمية دولية بشأن المناطق الموبوءة بالأمراض الحيوانية، وبعض الدول الأفريقية التي نستورد منها ظهرت في التقرير أنها خالية من الأمراض إلا أن الأبقار الحية اتضح ومن الاحتكاك العملي أنها مصابة بالحمي القلاعية لذلك صدر قرار إيقاف استيراد الأبقار الحية وأي استيراد سيكون مشفي أما اللحوم السوداني أسعارها عالية جداً بسبب ظروف نقلها وصعوبتها.

س - هناك خلاف كبير داخل الحكومة بسبب استيراد اللحوم الأثيوبية والسودانية هل هذا صحيح بحكم علاقتك بهذا الملف؟

جـ - فايزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولي كانت تنظر لها من منظور التعاون الدولي بعكس الدكتور يوسف بطرس غالي الذي يري أن الكمية الواردة لا تمثل شيئاً من الاستهلاك ولا يجب أن تستحوذ علي مبالغة في الدعاية ففي استيراد القمح تكون مواصفاته من أعلي المواصفات من حيث نسب النقاوة والتحليل ثم يبدأ توزيعه علي المخازن وهنا يبدأ اللعب قبل الطحن تتم إضافة المياه إليه لزيادة وزنه وهذا يسبب مشاكل وتجاوزات مزمنة في كل اتجاه.. أيضاً فإن العقود التي تم إقرارها بين المخابز والوزارة المختصة غير مناسبة.

ولابد أن ندرس تحرير تجارة القمح كاملة بحيث يتمكن صاحب المخبز من شراء الدقيق الذي يختاره ثم يتسلم الدعم المقرر في مرحلة لاحقة علي ضوء ما تم إنتاجه فعلياً وهذا يفتح مجالاً آخر وهو دور المحليات وأجهزة الرقابة فكل بسعر ٢٠ و ٢٥ و ٥٠ قرشاً والمعروض بالشوارع منتج من دقيق متسرب وهذا يشير إلي تسيب وعدم وضوح وعدم تطبيق التشريعات، فمثلاً رئيس الوزراء، والوزراء يتحركون يومياً علي المحور وهو طريق ملئ بالتكسير والمطبات ولم يفكر أحد في محاسبة الشركة المقصرة والنظر لميزانية المحليات وحالة الطرق تظهر أن هناك إهمالاً وتقصيراً دون محاسبة، أعمدة الكهرباء في مدخلي طريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي

تضئ ليلاً ونهاراً دون أن يتحرك مسئول، بما يشير إلي أنه لا يوجد قانون رادع للمحليات وشرطة المرافق، وأبسط الأدوار لهذه الأجهزة ليس الجري وراء الباعة والبحث وراء الإشغالات فقط. بل إصلاح المحليات بنفس الفلسفة التي تم تطبيقها في المجال الاقتصادي.

س - كيف يتسنى إصلاح المحليات في ظل فرضية قيادات عليا لإدارتها واستمرار القبضة المركزية؟

جـ - الإصلاح يمكن أن يبدأ من المواطن نفسه فلابد أن يقتنع أنه مسئول عن الإصلاح من خلال استخراج بطاقة انتخابية ليشارك ويؤثر في اختيار مجلس الحي أو مجلس المحافظة.. فهل يعقل أننا لا نمارس هذا الحق، بل إن الفشل يمتد إلي تشكيل أو اختيار مجالس إدارات للعمارات أو اتحاد الملاك بالقانون نحن في حاجة لتغيير هذه الثقافة لنشارك في اختيار مجلس إدارة العمارة والمجلس المحلي ثم البرلمان.. أيضاً علي الحكومة أن تكف عن اختيار كوادر لأداء المحليات بمنطقة مكافآت نهاية الخدمة وعليها أن تبدأ دراسة أو تطبيق اختيار هذه الكوادر بالانتخاب علي أن يكون هناك ممثل للحكومة. مع التوسع في اللامركزية وتطبيق قوانين رادعة تحاصر الفساد في المحليات وتمنعه علي أن تكون العقوبات بنظام الوارد بقانون الضرائب حتى لا تتكرر المخالفة!!

س - هل تعتقد أن مصر لم تستطع تحديد أهدافها التجارية فتارة الملف الأمريكي ثم الأفريقي أو الأوروبي والآن الصيني؟ هل تعتقد أن تغيير الاتجاهات يحمل في طياته تخبطاً في السياسة؟

جـ - لا أعتقد ذلك لأن الملف الأوروبي والأمريكي تمت إدارتهما بنجاح في الوزارة الحالية أو الوزارات السابقة وهناك علاقات منظمة مع أوروبا محكومة باتفاقية الشراكة والجوار وهناك بروتوكول الكويز مع أمريكا وحقق نتائج طيبة جداً علي أرض الواقع أما السوق الأفريقية فرغم وجود اتفاق الكوميسا فإننا نواجه مشاكل كبيرة بسبب النقل والأمن وعدم توافر خدمات مصرفية وعدم الاستقرار السياسي، أما بشأن الملف الصيني فنحن نستورد كل شيء منها وهناك فجوة كبيرة في الميزان التجاري ويجب أن يتم علاج هذه الفجوة وتنظيم العلاقة مع الصين وهي مسؤولية يجب أن يتحملها وزير التجارة والصناعة.

س - يقال إن الشباب يواجه مقاومة داخل الحزب الوطني من الحرس القديم وشعبية الحزب تراجعت لصالح الإخوان وكفاية؟

جـ - وجود جيلين داخل الحزب الوطني عنصر إيجابي من وجهة نظري، ولا يوجد أي صراع أو خلاف بين الجيلين.. وما يقال عن ذلك تروج له أحزاب المعارضة.. وهو مجرد اختلاف غرضه المصلحة وناتج عن »حمية« شباب وحكمة الشيوخ وعندما يجتمع العنصران يصدر قرار متزن ومتوازن وسليم أما إذا سرنا وراء الشباب فقط فإنه سيكون هناك تسرع.

والإخوان نظام سياسي قائم داخل البلد ولا يجب تجاهله ولابد من الاعتراف بتواجدهم لأنهم مصريون ولا يجب أن نصورهم »كبعبع« ومن الضروري أن نفكر ونقتنع بأن نسمح لكل الأطراف أن تعرض رأيها.

لدينا حراك سياسي يفرز الكثير من التيارات يساريين ومتدينين وإخوان ووسطين وليبراليين وغيرهم ولدينا مشكلة خطيرة أن كل هذه التيارات تتجاهل المواطن فالمعارضة لا تقوم بدور، ونحن في الحزب الوطني نطلب استخراج البطاقة الانتخابية ولابد أن يتفق الوطني والمعارضة علي أن يكون لدي الجميع بطاقات انتخابية لأن الصورة في ظل هذا الوضع ستكون مختلفة تماماً.

س - هل تتوقع تحالفاً بين الإخوان وأحزاب المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة علي غرار تحالف الثمانينيات؟

جـ - تعديل المادة (٧٦) من الدستور تسبب في تحريك الشارع السياسي، وفي الفترة المقبلة سيظهر الكثير من التحالفات بين الكثير من »الأخوة الأعداء« وأتوقع أيضاً أن يكون لحزب الوفد بقيادته الجديدة تمثيل قوي ومؤثر لأن الحزب به شرعية وفكر مختلف، أما التجمع لم يتحرك والناصري لم يتغير وقد يكون مستقبلاً لدينا ٣ جبهات تضم الحزب الوطني والمعارضة التيار الإسلامي - أما حزب التجمع فيحتاج تجديد دماء ورؤية شبابية وعلي الصحف المستقلة أن تهتم بإبراز برامج كل هذه التيارات وتوجهاتها لأن معرفتها حق لكل مواطن.

س ـ إذن كل التيارات السياسية لديها أخطاء؟

جـ ـ هناك أخطاء في الحزب الوطني وأحزاب المعارضة والتيارات الأخرى ولابد أن نعترف بها فالحزب الوطني يعتقد أن المعارضة لا تعارض إلا لمصلحة والمعارضة تعتقد أن الحزب الوطني »بيخرب« البلد ولابد أن نتفق علي الاعتراف بالأخطاء، والحزب الوطني اعترف بمبادرة جريئة في أوراق سياساته بأن أثر نشاطاته لم تظهر علي المواطن، لأن الآثار الاقتصادية للسياسات تحتاج وقتاً كبيراً.

س ـ ما رأيك في حركة كفاية، دورها ونشاطها؟

جـ ـ لا تمثل سوي ٢٥٠ فرداً لديهم فراغ كبير »فاضيين« ليس لهم عمل إلا »التظاهر« وعرقلة المرور، من حقهم أن يقولوا رأيهم علي أساس أننا نحترم الديمقراطية، لكن عليهم ألا يعطلوا المرور لمجرد أنهم معترضون ويجب عليهم أن يتظاهروا بعيداً عن الزحام بدلاً من اختيار الأماكن الشهيرة والمزدحمة.. فلماذا لا تكون المظاهرات في هذه المناطق منتصف الليل حتى لا يعطلوا المرور.

س ـ لكن الحزب الوطني سبب مشاكل مرورية كبيرة في مدينة نصر بسبب مؤتمره العام، لماذا لا يحاسب المسئول عن ذلك ولماذا لم يعقد الحزب مؤتمره بعد منتصف الليل أو في مكان ملائم؟

جـ ـ أعتقد أن الاحتياطات الأمنية كانت حاكمة لمكان وتوقيت المؤتمر علي أساس أن رئيس الجمهورية مشارك فيه.. وإذا كانت الحركة تقول »كفاية« للحاكم فعليها أن تساعد في طرح الحلول حتى لو الحل معارض للوطني لا يجب أن تكون سلبية وتتحدث عن الفساد.. وحركة كفاية مازالت سلبية جداً لأنها لا تقدم حلولاً بعكس الإخوان، فلا يمكن وضع »الإخوان« و»كفاية« في خندق واحد.

س ـ هل يعني ذلك أن الإخوان وافقوا علي أن يتولي جمال مبارك الرئاسة؟

جـ ـ بالتأكيد لا.. لم يوافقوا علي ذلك.. وأتساءل لماذا التخوف مما يقال حول »التوريث« فالحزب الوطني نفسه لو كان في مقعد المعارضة فإنه سيبادر أولاً باستخراج بطاقات انتخابية لكل المواطنين ثم عمل مؤتمرات لتعديل المادة (٧٦) والسماح للكل بالمشاركة وأطلب أن تكون مدة الرئاسة لا تزيد علي فترتين وهذا رأيي شخصياً.. نعم الديمقراطية الحقيقية ألا تزيد مدة الرئاسة علي فترتين.

2006\ 10 \ 19

د.ماجد عبدالعظيم عضو مجلس إدارة الجمعية العربية العقارية: وصول المتر إلي ١١ ألف جنيه في المقطم غير معقول

كتب ريم ثروت و محمد مجاهد

تتواصل حوارات »المصري اليوم« مع رجال الأعمال الجدد، ونحب أن نؤكد أن الهدف الرئيسي من هذه الحوارات هو تقديم صورة حقيقية لهذا الجيل من رجال البيزنس، الذين يفترض أنهم سيقودون عالم الأعمال المصري، وسيشكلون أو يساهمون في تشكيل القوي السياسية والقيم والقواعد الثقافية والاجتماعية التي ستحكم حياتنا، وبالطبع لسنا مسئولين عن نوعية إجابات ضيوفنا، ونرحب بأي تعليقات ومداخلات، بل إننا نسعي إلي قطع السلسلة بين الفينة والأخرى، بحوار مع أحد رموز الجيل الأكبر لتقييم ما يجري من حوارات، واليوم نتحدث إلي ضيف من بيزنس مختلف، هو التسويق العقاري، إنه الدكتور ماجد عبد العظيم، نائب رئيس شركة »إيدار« وعضو مجلس إدارة الجمعية العربية العقارية، وقد ركزنا معه علي أسباب استمرار ضعف التمويل العقاري، والتفاوت الواضح، والفاضح أحياناً، بين الاهتمام بعمارة الأثرياء والالتفات عن عمارة الفقراء (أو ازدرائها بمعني أدق)، وسنلاحظ هنا منطقه المتماسك فيما يتعلق بمهنته لكنه يفقد بعض تماسكه حين يتحدث في السياسة، لكنه هو نفسه قال إنه يفضل الابتعاد عن السياسة ولا يهتم بالتوريث بقدر ما يهتم بالذي سيحدث بعده، وهو يؤكد أن وصول أسعار المتر في شقق (بالمقطم) إلي ١١ ألف جنيه شيء لا يصدق، لكن هذه هي السوق، وعلي الدولة أن تهتم هي بالفقراء، فالشركات العقارية ليست وزارات شؤون اجتماعية.

س ـ الشكوي دائمة من استمرار عدم تفعيل قانون التمويل العقاري الصادر منذ خمس سنوات فما السبب في ذلك؟

جـ - لأن القانون لا يعمل إلا علي وحدات مسجلة أو قابلة للتسجيل والمشكلة تكمن في أن ٩٠% من العقارات في مصر غير مسجلة بسبب عنصري طول الوقت وتكلفة التسجيل التي كانت لا تقل عن ١٢%، ورغم أنه تم خفضها مؤخراً، إلا أن آثار الخفض لن تظهر إلا بعد فترة، حيث مازالت العوائق البيروقراطية قائمة ويبدو أن الحكومة تحاول أيضاً أن تتغلب علي ذلك.

س ـ رغم دخول منظومة التمويل العقاري إلا أن أسعار العقارات في ازدياد مطرد؟

جـ - لأن قانون التمويل العقاري لم يكن يستهدف تخفيض أسعار الوحدات العقارية لكنه كان يهدف إلي مساعدة من لا يمتلك القدرة علي شراء العقار، وسداد الثمن علي مدي طويل والذي يتحكم في الأسعار قوانين العرض والطلب وبعض المتغيرات الأخري كأسعار مواد البناء.

س ـ لكن قيل إن القانون سيلبي طلب شرائح معينة بما يحقق بعض التوازن بين مجمل العرض والطلب؟

جـ - هناك خلل في التوازن بين العرض والطلب أي فائض في وحدات الإسكان الفاخر حيث الطلب متمركز في وحدات الإسكان المتوسط ومحدودي الدخل.

س ـ وكيف نعيد التوازن؟

جـ - بعض الشركات لا تفكر سوي للبناء للشريحة الثرية في المجتمع والقادرة علي دفع مبالغ طائلة لتحقيق هامش ربح كبير رغم أن الطلب يتركز بشكل أكبر علي الإسكان المتوسط لذلك حدث إقبال واسع من المواطنين علي المشروع القومي للإسكان.

س ـ بماذا تفسر تركيز الشركات علي الطبقة الغنية، وما معني اتجاه إحدي الشركات العربية لبناء منتجع لأغني أغنياء العالم بسهل حشيش؟

جـ - السوق المصرية اجتذبت شركات ضخمة عالمية مثل إعمار والفطيم وشاهين وتلك الشركات لا تركز علي أي سوق بدون دراسة مستفيضة والسوق المصرية أصبحت محل جذب لأن رؤوس الأموال جبانة بطبيعتها وتتجه نحو الدول التي بها استقرار سياسي واقتصادي.

س ـ وما الأسباب التي أدت لحالة الجذب والنشاط والرواج العقاري إذا كنا نتحدث عن ملايين من المحرومين من السكن؟

جـ - من الأسباب التي أدت إلي حالة النشاط والرواج في سوق العقارات علي الصعيد المحلي هبوط وركود البورصة لأنه عندما يحدث تحقيق أرباح غير عادية في البورصة، الناس كلها تبيع شققها الفائضة لاستثمار ثمنها في البورصة، ومن ثم فبعد انهيار البورصة من يستطع أن يخرج في وقت معين يتجه إلي العقارات، وبالتالي دائماً العقارات تكون محل جذب في حالة ركود أو انهيار في البورصة، وبالطبع فإن المضي في خطوات الإصلاح يزيد جاذبية السوق وقد أدي إلي استقرار الأوضاع بمصر في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول العربية توترات معروفة.

س - السؤال هو عن المدى الذي يمكن الاستمرار فيه في البناء للأغنياء؟

جـ - الشركات التي تركز علي هذا القطاع تهدف إلي الربح وليس لها هدف اجتماعي ولا تكتفي بدراسة السوق المصرية وإنما تدرس الأسواق التي تجذبها السوق المصرية والمهتمة بالشراء من السوق المصرية والوقت الراهن يشهد دخول عملاء عرب بكثرة للشراء من هنا بجانب المصريين وبالتالي تراهن هذه الشركات علي اجتذاب أثرياء العرب، ويطمئنها أن هناك إقبالاً علي الوحدات العقارية التي تبنيها رغم أن أسعارها مرتفعة للغاية وقد تصل لأرقام فلكية تتجاوز ١١ ألف جنيه للمتر في المقطم وهي منطقة لا يتعدي سعر المتر فيها الآن ٢٠٠٠ جنيه بأي حال من الأحوال.

س - ألا تري أن تحويل أرباح هذه الشركات للخارج قد يؤثر مستقبلا بالسلب علي ميزان المدفوعات وسعر الصرف؟

جـ - التحويل أمر طبيعي لأن هناك شركات مصرية -مثل أوراسكوم تيليكوم والمقاولون العرب- تحول أرباحها من العراق وغيرها لمصر ولا يوجد آلية لتغيير هذا الوضع في ظل الحرص علي مناخ الاستثمار الذي تسعي الحكومة لتثبيته ولا يمكن أن تمنع الشركات من أن تحقق أرباحاً أو أن تحولها لأن هناك جوانب إيجابية أخري لعملها تفيد مجمل الاقتصاد.

س - هل يمكن اشتراط استثمار جزء من الأرباح عبر إعادة ضخه في السوق المصرية؟

جـ - هذه نقطة تفصيلية في التشريعات والقوانين تحتاج لخبراء لتحديد المقبول منها والمرفوض، لأنه في المقابل هناك شركات استثمار عقاري تستثمر في السودان وهي دولة فقيرة ولا يتم تقييد حركة الأرباح الخاصة بها ولا يمنعهم أحد من الاستعانة بمهندسين استشاريين مصريين وما لا نقبله علي أنفسنا لا نقبله علي غيرنا.

س - ومن المسئول في مصر عن إسكان محدودي الدخل إذا كان التركيز في الوقت الراهن علي الإسكان الفاخر؟

جـ - هنا يأتي دور الدولة لأن تلك الشركات الكبرى ليست وزارات شؤون اجتماعية وهي تسعي للربح كما ذكرت، وبالفعل هناك دعم تقدمه الدولة لمشاريع إسكان الشباب، والدولة تحتاج لبناء ما لا يقل عن ٥.٢ مليون وحدة سنوياً وهو عدد ضخم يتطلب مبالغ هائلة وبنية أساسية، ونتعشم أن تركز الدولة علي مثل هذه المشروعات.

س - وما حجم الوحدات الراكدة في سوق العقارات؟

جـ - الرقم كبير، تقريباً مليونا وحدة سنوياً يمكن أن نضربها في ١٠٠ ألف جنيه سعر الوحدة أي أن حجم المشكلة يصل إلي ٢٠٠ مليار جنيه.

س - يعتقد كثيرون أن معظم الثروات الكبيرة في مصر تشكلت من المضاربة علي الأراضي وبلا جهد وإنتاج ما رأيك ومن المسئول؟

جـ - هذه المشكلة لها عدة عناصر لأن هناك من أتاح الفرصة للمضاربة علي الأراضي وكانت هناك فترة كانت الأراضي في المدن الجديدة يتم التعامل معها وفق نظم المضاربة السريعة »وبيع الإمضاء«، لكن الدولة الآن وضعت نظما وقوانين للحد من هذه المضاربات في حالة نقل الملكية أو التنازل للقضاء علي ظاهرة تسقيع الأراضي وأنا أرفض تحميل أي شخص أو مسئول سابق مسؤوليات تلك الظاهرة لأنها منظومة متكاملة قد يكون التقصير فيها من عدة جهات.

س - ولا حتي المهندس محمد إبراهيم سليمان؟

جـ - أرفض تحميلها لشخص بعينه لأن أي شخص معه مجموعة من التابعين والحلقة متكاملة رغم أن فترة إبراهيم سليمان ظهرت فيها تلك المشكلة بشدة إلا أن الوزير الحالي تغلب علي ذلك

من خلال طرح الأراضي في المزادات مثلما حدث مع الفيلات في مارينا لضمان أعلي عائد للدولة.

س ـ ظهر في الآونة الأخيرة ما يمكن تسميته »هوجة« من عرب ومصريين لشراء أراض علي النيل وبناء أبراج كيف ستتحمل العاصمة ذلك؟

جـ ـ بالفعل هناك إقبال شديد من الشركات العربية ورجال الأعمال العرب مثل الشوبكشي والشربتلي ويرجع ذلك إلي مجموعة من الأسباب وهي بحث العرب عن الإسكان الفاخر لأن لديهم من القدرة المادية ما يسمح بذلك، إضافة إلي أنهم مغرمون بالنيل نظراً لأنهم محرومون منه وفقاً لطبيعة أرضهم الصحراوية، وسيؤدي ارتفاع أسعار المتر في بعض المناطق علي النيل إلي أرقام فلكية إلي ضغوط لزيادة الارتفاعات فسعر المتر في شقة في الفورسيزون بالجيزة يتعدي ٣٠ ألف جنيه أي أن الشقة ذات مساحة ٤٠٠ م يبلغ سعرها ١٢ مليون جنيه، وكذلك أسعار الأراضي »حدث ولا حرج« تعتبر غالية جداً، خاصة في المناطق المتميزة علي النيل نظراً لكون النيل مناطق، فنيل الجيزة غير نيل المعادي، غير نيل المنيل مثلاً، فالعملية متفاوتة ولكن هناك طلبا شديدا علي الأراضي الواقعة علي النيل بصفة عامة.

س ـ وماذا عن الارتفاعات الكبيرة هنا؟

جـ ـ هذا الأمر يتعلق بالقوانين والتشريعات الداخلية لكن المهم هو وضوح الرؤية بالنسبة للمستثمرين لأن الاستثمارات في العقارات استثمارات متوسطة الأجل، ولكي تقوم شركة الخرافي للبدء في مشروع في مرسي علم وكذلك إعمار، فلابد أن تكون هناك رؤية واضحة للمستثمر لأن رأس المال بطبيعته جبان وحتى لا تحدث تغيرات مفاجئة وغير متوقعة يمكن أن تقلب كل حساباته وبالتالي تتحول أرباحه إلي خسائر أو يحجم عن الاستثمار في هذه الدولة.

أيضاً بالنسبة للقوانين والتشريعات فيما يتعلق بالبناء والهدم لابد من إعادة النظر فيها نظراً لاختلافها وتعددها، فتوجد فترة يحرم فيها الهدم في منطقة معينة ثم يسمح به وكذلك بالنسبة للارتفاعات لا يوجد وضوح حول الارتفاعات المسموح بها، نظراً لكون كل ارتفاع يتم بصورة مختلفة عن المبني المجاور له، فمثلاً في منطقة المهندسين كانت عملية الهدم فيها أمراً ليس باليسير.

فالقوانين والضوابط الخاصة بتشريعات الهدم والبناء والارتفاعات لابد من إعادة النظر فيها بحيث توجد في قواعد يجب الالتزام بها، نظراً لوقوع الظلم علي البعض، فيمكن أن تري ناطحة سحاب بجوارها مبني قزم الأمر الذي يكون له تأثير علي وجود ضغط علي المرافق من خلال عشوائيات البناء.

س ـ هناك احتجاجات عنيفة علي الوضع الاقتصادي والسياسي السائد كيف ينظر إليها البيزنس؟

جـ ـ لابد أن نعترف أن المظاهرات تحدث في كل دول العالم وليست مقصورة علي مصر فقط، ولابد أن تجد فئة تحتج وأن يسمح لها بالتعبير عن وجهة نظرها طالما أن التعبير سلمي لا يأخذ الطابع العدائي.

ولابد أن يكون هناك مساحة من الحرية والديمقراطية للتعبير عن الرأي ولكن ليس معني الإدلاء بالرأي أنه سليم ١٠٠% ولابد من الاختلاف وقد نتفق أو لا نتفق ولكن لا يمكن اعتبار أنه طالما توجد مظاهرات في البلد فإن الأوضاع في الدولة غير مستقرة سياسياً أو أمنياً، ولا أستطيع أن أقول إن مطالبة بعض الفئات ببعض التغييرات لابد أن تتم أو أنها صحيحة.

وأري أن مساحة الديمقراطية الموجودة في الفترة الحالية لا بأس بها، حيث إن وجود ديمقراطية »زائدة عن الحد« يؤدي إلي التخريب فالمظاهرات الناجم عنها تخريبات لا يمكن أن نكون سعداء بها لمجرد أنها تعبر عن الرأي لأنها في النهاية تضر بالشعب وصورة الدولة بصفة عامة، إضافة إلي هروب الاستثمارات ولا يشعر بذلك إلا من يعيش بالخارج والذي يشعر بالحنين لوطنه أكثر من المقيم بداخلها.

س ـ هل تتوقع أن تحدث حالة من الانفجار الشعبي نتيجة الفقر والاحتقان الموجود بالشارع؟

جـ ـ بحياد شديد، لا يجب أن يكون لدينا شجاعة دائماً لتعليق جميع أخطائنا عليها والمشاكل الموجودة بمصر كثيرة، لكن أن متفائل بطبعي فكل شخص إذا قام بتأدية الأعمال المكلف بها

بذمة وإخلاص فستتحسن الأحوال ويحصل كل واحد علي حقه بدلاً من السخط العام الذي أصبح سائداً في الشارع المصري ولا يجد سوي صب اللعنات علي الحكومة.

س - ولكن هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، إضافة إلي التخوف من أن تصبح مصر وطناً للأثرياء العرب والأجانب والمصريين ولا مكان للفقراء فيها؟

جـ - لا يوجد مجال لهذا التخوف، لأن نسبة الأثرياء في مصر ليست بالكبيرة بالمقارنة بإجمالي عدد السكان، وفي الفترة الأخيرة أصبح هناك بالفعل فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء ولكن يمكن سد هذه الفجوة.

وعلي سبيل المثال، إذا نظرنا لدولة مثل الهند نجد أن عدد سكانها كبير وكان يوجد بها أيضاً فرق شاسع بين الأغنياء والفقراء ولكن نراها الآن دولة من الدول المتقدمة، بمعني أننا يجب أن ننظر إلي المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر وتعظيمها لإحداث انتعاشة في الاقتصاد وزيادة دخول الأفراد ورفع مستوي المعيشة، لأن المظاهرات والاعتراضات غير المبررة لا يمكن أن تأتي بنتيجة مع ضرورة أن تعمل الدولة علي استغلال مواردها الاقتصادية أفضل استغلال.

س - رأيك في موضوع التوريث؟

جـ - إذا كنا نبحث عن فترات الازدهار السياسي في الدول والاستقرار فسنجد أن هذه الفترة تعد من أكثر الفترات رواجاً بالنسبة لمصر لأن وضعنا النسبي أفضل بالنسبة للدول العربية، ولو لم توجد البيئة المناسبة لجذب الشركات العالمية العاملة في مصر الآن ما أتت.

ورأيي عن التوريث، أنه مادام انتقال السلطة يتم بصرف النظر عن »انتقالها لمن« في ظل وضع أفضل أو تحسين الوضع القائم فلا مشكلة ولا يعنيني لمن تنتقل السلطة بقدر ما يعنيني ما سوف ينتج عن الانتقال، والسياسة الداخلية والخارجية لمن يتولي السلطة، والمسألة ليست بكثرة عدد المرشحين فكما حدث في انتخابات مجلس الشعب الماضية حيث كانوا كثرة ومن المفترض أن من يمثل مصر كرئيس ينظر إليه باحترام حتي ينظر لدولتك باحترام، ولكن إذا تم فتح الباب علي مصراعيه فسنجد واحد »بتاع فول وطعمية« يرشح نفسه، ليس تقليلاً من شأنهم ولكن من منطلق ضرورة وجود خبرة سياسية معينة.

وأنا لست ممن يقولون »لا« لمجرد الكلمة فقط.

وأنا لست ضد التوريث لأن كل ما أتمناه كموطن هو تحسين حال البلد.

س - لماذا لم تنضم لأي حزب؟

جـ - ليست لدي أي ميول سياسية وليست من هواياتي، إضافة إلي إني غير متعمق في الأمور السياسية وكل معلوماتي استقيتها من نشرات الأخبار وتصفح الإنترنت، وأنا أؤمن بنظرية التخصص، فأفضل الحديث في الأمور الاقتصادية عن السياسية.

س - ولكن السياسة دائماً لا تنفصل عن الاقتصاد؟

جـ - بالطبع لا، السياسة مجال والاقتصاد مجال آخر، وأفضل أن أتبع الآية الكريمة التي تقول »فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون«.

س - ولكن ما رأيك في توجه رجال الأعمال للانضمام للحزب الوطني؟

جـ - ليست لدي عقدة حول انضمام رجال الأعمال للحزب الوطني وقد أصبح منهم وزراء وليسوا أعضاء فقط مثل رشيد والمغربي ومنصور وجرانة وأنا معجب بهم لأسباب ترجع إلي أنهم رجال أعمال لديهم الخبرة العلمية والعملية ومعلومات عن السوق ومشكلاتها وكيفية علاجها، والسبب الثاني أنهم »ناس شبعانة« وهناك مقولة تقول "لا تطلب الخير من بطون جاعت ثم شبعت، فإن الشح فيها باق ولكن اطلب الخير من بطون شبعت ثم جاعت فإن الخير فيها باق" والسبب الثالث هو كونهم »محبوبين«، إضافة إلي أنه لا يجب أن ننظر إلي أن انضمامهم للحزب الوطني يحقق لهم مصالح معينة

22 \ 10 \ 2006

الشاب الذي باع شركته للإنترنت بـ ١٣٠ مليون دولار تامر سيد أحمد: لست »مناول« شركات مصرية إلي أجانب

حوار أحمد محمود

في لغة الأرقام التي لا تكذب لكنها ربما تتجمل.. قد يراه البعض عبقريا بنجاحه في بيع شركته لخدمات الإنترنت اللاسلكي بـ ١٣٠ مليون دولار، أي ما يعادل حوالي ٧٥٠ مليون جنيه، لكن علي الجانب الآخر ربما يراه الكثيرون إنسانا عاديا، بل مجرد »مناول« ـ كما يسميه البعض ـ نجح في تأسيس شركة برأسمال صغير، ثم طرحها للبيع للخواجات، برقم اعتبره هو ضئيلا قياسا إلي الخدمات التي تقدمها الشركة.

ترجع بداية تامر سيد أحمد ٣٢ سنة، رئيس شركة »واي أوت« إلي بداية تسعينيات القرن السابق عندما نجح وهو بالمرحلة الثانوية في جمع حوالي نصف مليون جنيه من تعاملاته في البورصة، أسس بها شركته عام ١٩٩٦ برأسمال ٢ مليون جنيه، قفز إلي ٥٠ مليون جنيه لتعرض إحدي الشركات البريطانية شراءها بـ ١٣٠ مليون دولار!!

أكد تامر سيد أحمد أن نجاحه وراءه الإصرار وليس كونه خريج الجامعة الأمريكية، موضحا أنه ليس مجرد »مناول« نجح في تأسيس شركة لبيعها فيما بعد، بل اقتحم مجالا جديدا كان السبب في إصرار الشركة البريطانية علي شراء شركته وتعيينه رئيسا لها بالقاهرة.

أضاف في حواره مع »المصري اليوم« أن قطاع الاتصالات بمصر منجم ذهب، يمكن أن يدر عائدا يتجاوز دخل السياحة وقناة السويس.

كشف عن أفكار لديه لزراعة الصحراء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، مشيرا إلي رغبته في استثمار أموال صفقته داخل مصر لولا الإجراءات البيروقراطية التي دفعته لاستثمار أغلبها في الخارج.

وأكد أن الفساد صناعة عالمية متعددة الجنسيات، ومصر ضمن دائرته، موضحا أن الرشوة كلمة السر لتخليص المصالح.

واستبعد يوما أن يدخل البرلمان لعدم اهتمامه بالسياسة، وأنه أبدي اعتراضه علي التوريث، رغم أحقية جمال مبارك في نظره في الترشح للرئاسة كأي مواطن عبر انتخابات حرة نزيهة.

س ـ بعت شركتك لـ»الإنترنت اللاسلكي« منذ أسابيع بـ ١٣٠ مليون دولار.. تلك نهاية المرحلة.. لكن ما هي البداية؟

جـ ـ أنا خريج الجامعة الأمريكية، حاصل علي بكالوريوس هندسة وسياسة واقتصاد، بدأت استثمار فلوسي في البورصة، عندما كنت طالبا في الثانوية إلي أن أصبح معي ٥٠٠ ألف جنيه قمت بافتتاح الشركة وأنا في الجامعة، وقررت أن أعمل في مجال »الواي فاي« »الإنترنت اللاسلكي« وكان مجالا جديدا ولا يعمل فيه أي من الشركات في هذا الوقت، وبدأت الشركة عام ١٩٩٦ ثم زاد رأس مالها إلي ٢ مليون جنيه ثم إلي ٥ ملايين جنيه إلي أن أصبح ٥٠ مليونا، ونحن نستحوذ علي ٩٧% من السوق الخارجية و ٣% من السوق المصرية، ومنذ ما يقرب من ٦ أشهر عرضت علي مجموعة مستثمرين بريطانيين شراء الشركة بـ ١٣٠ مليون دولار وأسسوا شركة »مورجان القابضة« بـ ٣٠٠ مليون دولار، لشراء الشركة، وتم اختياري عضوا بمجلس إدارة الشركة عالميا ورئيس مجلس إدارة شركة مورجان في الشرق الأوسط.

س ـ حدثنا عن شكل مشاركتك في العمل العام.. في الجمعيات أو الأحزاب؟

جـ ـ في الحقيقة أنا غير مشارك في أي جمعية من جمعيات شباب الأعمال قد يكون ذلك تقصيراً مني لكني لا أري أي آثار ملموسة لأي من هذه الجمعيات، وليس هناك أي استفادة من ورائها!! وبالنسبة للأحزاب غير منضم لأي حزب، هناك تعددية في الأحزاب وهذا أساس أي نظام ديمقراطي، وأنا مع تعدد الأحزاب سواء كانت أفكارهم »صح« أو »غلط« المهم أن يعبروا عن آرائهم بحرية، ولن أضيف جديدا بدخولي الأحزاب، وللأسف الكثير من الأحزاب أهدافها غير معلنة وغير صريحة، وليس لها أي أرضية في الشارع.

س ـ في مؤتمر صحفي للإعلان عن بيع شركتك منذ شهرين وعدتنا بحضور المستثمرين الأوروبيين إلي مصر للإعلان رسميا عن الصفقة وإلي الآن لم يتم ذلك لماذا؟

جـ ـ الشركة التي تم تأسيسها لشراء »زا واي أوت« تبحث وتدرس حاليا أكثر من عرض لشراء شركة أخري مصرية تعمل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لذلك فضلوا إتمام الصفقة الثانية، أيضا تم الإعلان في مؤتمر واحد عن الصفقتين.

س ـ التأخير دفع البعض إلي أن يعتقد أن الإعلان عن البيع فرقعة إعلامية ماذا تقول؟

جـ ـ الحمد لله ناس كثيرة اتصلت بي وهنأتني علي الصفقة رغم أني أري أن المبلغ الذي تم البيع به ضئيل جدا، مقارنة بما ستقدمه الشركة من خدمات، وأقول للمغرضين »يا ناس يا شر كفاية قر«.

س ـ سر نجاحك.. هل يعود إلي كونك خريج جامعة أمريكية.. أم للاستعداد الطبيعي.. وما رأيك في التعليم الهندسي في مصر الآن؟

جـ ـ سر نجاحي الإصرار فقط، وليس تخرجي في الجامعة الأمريكية، وللأسف التعليم في الجامعات المصرية يعتمد علي الحفظ وليس الفكر، وهي كارثة، لابد من الاعتماد علي الفكر أولا.

س ـ ماذا ستفعل بقيمة الصفقة.. وهل هناك نية للاستثمار في مصر؟

جـ ـ ندرس حاليا الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، وكان نفسي أن أستثمر بالقيمة الكاملة للصفقة داخل مصر، لكن للأسف هناك معوقات كثيرة للاستثمار، وهو ما يدفعنا إلي الاستثمار في الخارج، حيث تتأكد معاناتي في الحصول علي رخصة لمباشرة عملي بقطاع الاتصالات والمعلومات الذي لديه فرصة ذهبية للنمو في حال إزالة المعوقات أمامه، بما يحقق أموالا للدولة تفوق دخل السياحة وقناة السويس، ويفتح السوق أمام الشركات العالمية لتقديم أفضل الخدمات.

س ـ هل تحدثت الوزارة معك بعد إعلانك الصفقة؟

جـ ـ بصراحة الإعلان عن الصفقة جاء متزامنا مع الإعلان عن صفقة الشبكة الثالثة للمحمول، الوزارة كانت مشغولة جدا بها ولم يتحدث أحد معي.

س ـ الوزير أعلن خلال اجتماعه مؤخرا عن طرح رخصة»الواي ماكس« أوائل العام المقبل.. ما تأثير ذلك علي الصناعة في مصر؟

جـ ـ علمت أن هناك ٣٥ ملحوظة علي »الواي ماكس«، وأعتقد أن هناك اجتماعا سيعقد بين قيادات الجهاز وبعض الخبراء لمناقشتها، وآمل ألا يكون هناك ربط بين رخصة وأخري، ليس فقط في هذا المجال ولكن في جميع المجالات، ولابد من فتح السوق أمام الجميع، إضافة لإجراء مزايدة أو مناقصة علي الرخصة بشفافية، كما تم في مزايدة الشبكة الثالثة للمحمول.

س ـ ما الفكرة التي قلت أنك تمتلكها لزراعة الصحراء وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح؟

جـ ـ لدينا الخطة التي تمت بعد دراسة جدوي للمشروع ولن نعلن عنها إلا بعد الاتفاق مع الجهات الحكومية علي منحي مساحة كبيرة من الأراضي.

س ـ لماذا لا تجرب بمساحة ١٠ آلاف فدان مثلا.. مبدئيا؟

جـ ـ في مصر إنتاجية الفدان ١٨ أردب قمح لكننا سنستخدم تقاوي معينة تمت زراعتها في أمريكا، وكانت إنتاجية الفدان ٣٦ أردبا، ولكي أقوم بزراعة ١٠ آلاف فدان فقط ستكون التكلفة أغلي، ولا يكون هناك عائد ملموس في حين لو قمت بزراعة ١٠٠ ألف فدان ستقل التكلفة واستخدم ما تم استخدامه من جرارات وآلات لزراعة ١٠ آلاف في ١٠٠ ألف فدان، وسيكون العائد جيداً.

س ـ هل تابعت مشروع الوليد بن طلال في توشكي وأسباب عدم نجاحه.. وماذا تقترح في سياسة تخصيص الأراضي؟

جـ ـ للأسف لم أطلع علي هذا المشروع، وأنا مع تخصيص الأراضي لمن يريد أن يقدم خدمة جيدة من رجال الأعمال.

س ـ هناك ظاهرة »المناول« الذي يربي شركته أو يشتريها أو يحصل علي تراخيصها ثم يناولها »للخواجة«.. فهل يمكن أن نحسبك ضمن هؤلاء؟

جـ ـ بالعكس نحن نبحث عن الترخيص للترقي في خدمة »واي ماكس« منذ ما يقرب من عامين، وحتي الآن لم نحصل عليه رغم توافر جميع الشروط، وانطباقها علينا، رغم أننا بذلنا محاولات كبيرة مع الجهاز القومي للاتصالات، إلا أن محاولاتنا باءت بالفشل والوزارة قالت إن الشركات التي حصلت علي رخصة فشلت.

س ـ ما أنجح وسيلة في نظرك لمحاربة الفساد.. وهل تؤدي أجهزة الرقابة أدوارها؟

جـ ـ الفساد في كل المجالات، ولا أحد يختلف علي أنه ظاهرة سيئة للغاية في كل حكومات العالم، لكن الذي يختلف بين دولة وأخري كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، للأسف في مصر القضايا الخاصة بالفساد أقل بكثير من الفساد في الواقع، لكن لا أعرف هل تقوم الجهات الرقابية بدورها أم لا؟

في مصر الفساد أخذ اتجاها آخر ضدنا جميعا سواء مواطنين أو رجال أعمال، تمثل في ضرورة دفع رشوة لتحصل علي حقك، وأعطيك مثالا لكي أقوم باستخراج التراخيص لإنشاء مطعم تعاملت مع ١٢ جهة، وبعض الجهات طلبت مني دفع تسهيلات لتخليص »ورقي«!!

س ـ هناك من يري أن تزايد تأييد الإخوان في الحياة الاجتماعية والسياسية خطوات إلي الوراء في مجال الحريات والإبداع.. ما موقفك؟

جـ ـ حزب الله أقرب حزب سياسي يصلح لأن يكون مرآة لما تفعله التيارات الإسلامية في مصر، وما يقوم به هذا الحزب من تقديم خدمات اجتماعية مثل بناء مدارس ومستشفيات، والحرص علي تعليم الشعب، نقاط إيجابية تتطلع إليها الحكومة لمساندتها، ولو تبنت حركة الإخوان المسلمين نفس النظرية أعتقد أنها بذلك تدفعنا للأمام وليس العكس.

س ـ في مصر استقطاب حاد وجدل حول »كفاية« ودورها.. كيف تري الأمر؟

جـ ـ لا أري »كفاية« إلا عبر القنوات الفضائية أكثر من وجودها في الشارع، وكثير من القنوات الفضائية تركز عليها لأنها من المعارضة ولكي أكون أمينا معك أهدافها غير واضحة، لكن اسمها لافت للنظر!

س ـ البعض يردد أن الحديث عن التوريث أصبح مملا.. ما موقفك؟

جـ ـ أنا ضد التوريث منذ أورث معاوية بن أبي سفيان ابنه الحكم، صحيح الأمة الإسلامية ازدهرت، لكن علي المدي البعيد كانت هناك آثار سلبية كثيرة، رغم ذلك أؤيد حق جمال مبارك في الترشح للرئاسة باعتباره مواطناً.. لكن من خلال انتخابات نزيهة حرة.

س ـ هل يمكن في المستقبل أن نجدك عضوا في البرلمان؟

جـ ـ ليس عندي أي شيء أضيفه.. والحمد لله رزقني أكثر مما كنت أتوقع من المال »والكفن« ليس به جيوب

2006 \ 10 \ 23

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع رجال الأعمال الجدد في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة خالد الميقاتي رئيس جمعية شباب الأعمال: الإصلاح السياسي والاقتصادي طرفا »مقص« كلاهما مشدود للأخر

حوار ناجي عبد العزيز و أميرة صالح

العلاقة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي كطرفي »المقص« كلاهما مشدود ومرتبط بالآخر.. ولا يمكن بأي حال تحقيق إصلاح هنا دون ما يقابله هناك وبنفس القوة.
ذلك كان رأي خالد الميقاتي رئيس جمعية شباب الأعمال حول ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالسياسي.
وأكد في حواره مع »المصري اليوم« أن كل خطوة علي طريق الإصلاح الاقتصادي يجب أن تقابلها أخري علي المستوي السياسي.
أشار إلي أنه ورغم عدم انتمائه لأي حزب علي الساحة السياسية الآن إلا أنه لا يعارض مشاركة رجال الأعمال بالعمل الحزبي والبرلماني لنقل وتبني وجهات نظرهم إلي صناع القرار عند إعداد وصياغة مشروعات القوانين.
وقال إن الصوت العالي لحركتي الإخوان المسلمين وكفاية لا يزعج القطاع الخاص، مشيراً إلي أنهما لا يملكان أجندة الإصلاح وليس لديهما أي برامج لذلك.
وأضاف أن الاتجاه شرقاً من جانب الحكومة نحو روسيا والصين بعد طول غياب عن الجانب الشرقي من العالم، لا يعني إهمال الملفات القديمة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً أهمية العمل مع كل الأطراف دون الاقتصار علي أحدهم دون الآخر.

س ـ هناك موضة هذه الأيام اسمها خرائط الفقر.. هل لها ضرورة؟! وكيف نعالج انتشار الفقر؟!

جـ ـ لا اعتقد أنها مشكلة مستعصية.. وأومن أنه لا توجد بطالة لكن لدينا مشكلة التخصص العلمي وضعف المستوي المهني.. وأيضاً الإدارة ومشاكلها التي يجب البحث عن حلول لها عاجلة.

س ـ مستوي الدخول في مصر.. هل يمثل مشكلة؟

جـ ـ موظفو الحكومة مازالت دخولهم ضعيفة، لكن موظفي القطاع الخاص ارتفع متوسط دخولهم واليوم الخريج الجديد يبدأ بمرتب ٥٠٠ جنيه في القطاع الخاص لكن الحكومة من أين توفر الزيادة في الأجور.
والعمل الحكومي عادة ما يقتل الفكر والابتكار ويقتصر علي الذهاب للعمل في المواعيد فقط والحصول علي الراتب.

س ـ جمعية شباب الأعمال تكاد تكون نادياً لأبناء رجال الأعمال؟

جـ ـ دور المجتمع المدني اليوم كبير جداً والحكومة لا تستطيع تحقيق التنمية الشاملة دون تعاون الطرفين.
وعندما تولي المهندس رشيد الوزارة عقد لقاء معنا قال فيه إن مهمته تنمية المجتمع الصناعي ومن يريد المساهمة منكم فليتفضل ووجدت أن ٥٦ فرداً من أجمالي ٧٤ فرداً من عدد الحضور أبدوا استعدادهم لذلك، وهناك الكثيرون بالمجالس السلعية والتصديرية يعملون بدون مقابل منهم أعضاء الجمعية، وكذلك برامج تحديث الصناعة والغرف التجارية، والذين ساهموا في هذا العمل العام لم يستفيدوا بذلك في أعمالهم الخاصة واهتمامهم في خدمة المجتمع فقط وليس تحقيق الفائدة الشخصية، وهناك حلمي أبو العيش منذ توليه مركز التحديث أعطاه معظم وقته علي حساب عمله الخاص وخلال سنة ونصف السنة حقق الكثير ولم يكن ذلك جهده وحده، لكنه وضع سياسة وشاركت مجموعة من المسئولين في التنفيذ، إذن من بين ٣٩٧ عضواً بالجمعية لدي ٢٥٠ عضواً فعالاً، ومن خلال فكرهم يصدر سنوياً ما يطلق عليه أجندة العمل الوطنية، ولدينا ١٣ مجال عمل منها البناء والتشييد ومجال تكنولوجيا الاتصالات والأدوية.

كما تبنت الجمعية فكرة إنشاء المجلس الوطني للتنافسية وتعمل كذلك علي الحوكمة والإدارة الرشيدة.

س ـ من الملاحظ أن أعضاء الجمعية بعيدون عن النشاط السياسي فهل هذا أحد شروط الانضمام؟

جـ ـ هذا الشرط غير موجود، وهدف الجمعية التنمية الشاملة القائمة علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإذا تحققت هذه التنمية تكون هناك طفرة.

س ـ هل تحولت إدارة الفرد إلي ظاهرة في مصر؟

جـ ـ هذا نوع من المركزية في الإدارة، ونتمنى إلغاءها والتحول إلي اللامركزية، ونسبة النجاح في حالة نقل الإدارة إلي الجيل التالي تصل إلي ٥%، ولكن إذا تحولت إلي مؤسسة فإن مسألة نقل الإدارة عبر الأجيال سيكون أمراً يسيراً.

س ـ شاع التعثر المصرفي بين شباب وكبار رجال الأعمال ما هو السبب وما الحل؟

جـ ـ هناك فترة سابقة في البنوك لم يكن للدراسات السليمة دور في التمويل الذي كان يتم دون رؤية لكيفية استخدام القروض لكن هناك نظماً الآن متخصصة تطبق منذ منح القروض، مع دراسة المشروعات وما هي الأسواق المستهدفة للمشروع وهل المشتري محلي أم خارجي؟ وأصبح الوضع منتظما باستثناء مشكلة تمويل قطاع المقاولات.

س ـ وماذا عن حقوق المقاولين لدي الحكومة؟

جـ ـ تم تغيير نظام التعامل من خلال تعديل بعض بنود العقود المبرمة بين الحكومة والقطاع الخاص وأصبح من حق المقاول ترك المقاولة في حالة عدم توفير التمويل اللازم له، عكس الوضع السابق ومن حق أي مقاول متعاقد مع الحكومة لم يتم توفير التمويل له أن يفسخ العقد دون التعرض لأي شروط جزائية أو غرامات تأخير.

س ـ في إطار الحديث عن روسيا والصين هناك ملاحظة أن هناك إهمالاً للصلف الأوروبي والتوسع نحو الشرق هل هذا يعني أن كل حكومة تعمل علي ملفات محددة وتهمل القديمة؟

جـ ـ لا أعتقد أن هناك إهمالاً للملفات السابقة، ولا استطيع القول أن الحكومة تهمل ملفات وأنا لا أتحدث بلسان الحكومة فقط، لكن الواقع أنه لا يمكن العمل مع بعض الدول ويجب التعامل مع الكل حتى لا يكون الاعتماد علي طرف محدد دون الآخر.

وحالياً الصادرات لأوروبا زادت ٣٥ـ ٤٠% وبالتالي لا يمكن القول إن التعامل مع أوروبا تراجع بالعكس، وهناك دول لا يمكن تجاهل التعامل معها مثل الصين وروسيا التي تصدر الأولي لنا منتجات لا يمكن منافستها والصين تستثمر خارج الصين ٥ مليارات دولار سنويا وتسعي للوصول إلي ٥٠ مليار دولار، ولابد من الحصول علي شريحة من هذه الاستثمارات فهم يستثمرون في السودان أكثر من مصر، ولابد من جذبهم لأن مصر بوابتهم إلي أوروبا وأفريقيا والدول العربية.

والصين أقامت علاقات إستراتيجية سياسية مع ثلاث دول فرنسا والبرازيل ومصر ويجب دعوتها لإستراتيجية اقتصادية وهو ما اقتنعت به.

س ـما مدي الاهتمام الحكومي بأجندة الإصلاح التي تصدرونها كل عام؟

جـ ـ أعطيت لك مثالاً بأجندة الأعمال السابقة خاصة بالنسبة لإنشاء مركز التكنولوجيا، كان هناك ترحيب بالفكرة، وسوف نقوم بتنفيذه مع الحكومة وهناك تعطش في السوق لمثل هذا المركز ونشاطه.

س ـ تشيع العشوائية في المقاولات كم نسبتها.. وماذا عن طرق الحصول علي الترسيات وكيف تؤثر علي جودة العمل؟

جـ ـ ليس لدي رقم محدد، لكن هناك تحركا مع اتحاد المقاولين لتقليل العشوائيات في هذا المجال وعندما تدخل إحدى الشركات في مشروع يجب معرفة كفاءة الشركة والعاملين فيها لتنفيذه ويتم تحديد مستوي الخبرة للموافقة علي الدخول وتنفيذه وهناك اهتمام بقطاع الاستشاريين الذين يتسلمون هذه الأعمال.

س ـ أثير جدل كبير حول أسعار الحديد والأسمنت والبعض يعترض علي بيع شركات الأسمنت والحديد وهو ما أدي إلي الوضع الحالي؟

جـ - أتفق مع الخصخصة ولا أستطيع القول إنها تمت بطريقة عشوائية هناك الآن السوق الحرة وشركات الأسمنت تبيع بأسعار »فلكية« ويحققون هامش ربح كبيرا ولا تستطيع ومناقشه هذا، وفي نفس الوقت أقول إنه لا يجوز أن تحقق كل هذه المكاسب في حين أنها تحصل علي طاقة مدعمة وأي منتج به مدخلات مدعمة لابد أن يباع بسعر معقول ولذلك تدخلت وزارة التجارة لتطلب أن يكون سعر الأسمنت في حدود ٣٣٠ جنيها للمستهلك علماً بأن شركات الأسمنت تحقق حالياً ما يقارب ١٦٠% أرباحا وتحصل علي طاقة مدعومة.

س - هل الحل عدم دعم الطاقة للمصانع ورفع أسعار المدخلات كالطفلة أم فرض رسوم علي عمليات التصدير؟

جـ - المهندس رشيد لديه أفكار وسياسات قادرة علي حل مثل هذه المشاكل، إلي جانب المجموعة الاستشارية المعاونة له، ولكن في ظل اتهام التجار للصناع والعكس لابد من تنظيم العلاقة بينهما، واليوم الصانع لا يحترم الموزع والموزع كذلك لا يحترم الصانع والمفروض تنظيم العلاقة علي أن يكون كل منتج له عدد من الموزعين والوكلاء، ويكون هناك عقد يتم الاتفاق عليه وهو دور الغرف التجارية لتنظيم العلاقة ليأخذ الوكيل عمولة محددة علي التوزيع وفي نفس الوقت إلزام البائع بتقديم الفواتير للمصنع للحصول علي العمولة وفي هذه الحالة نضع الإطار الذي يحمي الطرفين ويحمي المستهلك.

س - تجربة برنامج تحديث الصناعة واجهت في البداية مشاكل هل تري احتمال تكرار السيناريو مع تحديث التجارة؟

جـ - في بداية تنفيذ برنامج تحديث الصناعة ظهر عزوف التعامل مع البرنامج وبعدها زاد الإقبال من الذين رفضوه في البداية وكان ذلك بسبب سوء إدارة البرنامج وتسويقه، حيث لم تستطع شرح المزايا التي يحققها، مما أدي لحالة العزوف عن المشاركة، وأظن أن الحوار الدائر الآن عن تحديث التجارة يتم من موقع أفضل ومن نقطة متقدمة ويدلي فيه كل طرف بنفسه وبالطبع هناك دائماً صعوبات في التخلي عن القديم لكن التجربة قطعاً ستنجح.

س - هل أنت عضو في الحزب الوطني أو تمارس أي نشاط في تشكيلاته، وهل تعتقد من الأفضل لرجل الأعمال التفرغ لنشاطه؟

جـ - لست عضواً في الحزب ولا أمارس السياسة، لكنني كثيراً ما شاركت في اجتماعات للحزب علي ضوء الدعوات الموجهة لنا في الجمعية، وأعتقد أنه من الأفضل لرجل الأعمال أن يتفرغ لرعاية ومتابعة أعماله، وهذا لا يمنع أن تكون هناك نسبة من رجال الأعمال داخل المطبخ السياسي في العمل الحزبي أو البرلماني لتبني صوت وتوجهات ومطالب القطاع الخاص عند صياغة مشروعات القوانين والقرارات ذات الصلة بهم.

س - ملف الإصلاح السياسي لا يمضي بنفس السرعة مثل الإصلاح الاقتصادي، هل تتفق مع ذلك؟

جـ - لا يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي بدون الإصلاح السياسي وتحققت طفرة في الإصلاح الاقتصادي بدليل التحسن في القطاع الصناعي وزيادة الصادرات ٣٠% ونعد اليوم من الدول المتقدمة في جذب الاستثمار خاصة قطاع النسيج.

س - الصوت العالي لحركة كفاية والإخوان هل يزعج القطاع الخاص؟

جـ - الصوت العالي لحركة كفاية لا يزعج القطاع الخاص فليست لديها أجندة عمل وطنية والإخوان ليس لديهم هدف اقتصادي أو سياسي عكس القطاع الخاص الذي لديه أهداف اقتصادية وأيضاً سياسية ويدرك تماماً ماذا يريد.

س - ماذا فعلت حركة كفاية؟

جـ - لا أستطيع الحديث عن نشاط وأعمال حركة كفاية، لكن أستطيع الحديث عن عمل المجتمع المدني وقضاياه وإصراره علي حلها، ولو استطاعت الحكومة تحقيق تقدم سيسير الناس خلفها، والإصلاح السياسي عندنا بدأ بالفعل ونجحت الوزارة وبدأت العجلة تدور والزيادة في التصدير تحققت، واليوم لدينا قانون جديد للضرائب أفضل، وهناك قانون لضريبة المبيعات

24 \ 10 \ 2006

دعوة إلي مائدة إصلاح سلسلة حوارات مع رجال الأعمال الجدد في مصر تجمع بين الاقتصاد والسياسة حامد موسي رئيس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات: أعارض بيع سيدي كرير.. والحكومة لا تأخذ برأينا في الخصخصة رجل الأعمال الفاسد يسعي لترويج أفكاره من خلال صحفي فاسد مثله

قال إن لديه أفكاراً إصلاحية جديدة، ويريد عرضها ضمن سلسلة حواراته لـ»المصري اليوم«، وفي حديثه معنا أكد حامد موسي رئيس شعبة البلاستيك باتحاد الصناعات أن التعليم الفني العقبة والكارثة التي تحتاج إلي حل لكي ترتقي الصناعة المصرية، باعتبار أن العنصر البشري أهم عوامل التنمية.

عارض اتجاه الحكومة لبيع شركات البترول خاصة المرتبطة بصناعة البلاستيك مثل شركة سيدي كرير، رافضا أن يشتريها الأجانب، مادامت رابحة، ويمكن تطويرها لزيادة الإنتاج لاعتمادها علي مادة خام محلية. وانتقد عدم سماع مسئولي الحكومة لوجهة نظر مجتمع الأعمال لرأيهم حول الخصخصة، كما انتقد الفساد المنتشر في المحليات والذي أصبح من عوائق الاستثمار والنمو.

أكد أنه لا ينتمي لحزب سياسي ولا يعارض أن يتولي جمال مبارك رئاسة الجمهورية بشرط تعديل المادتين ٧٦ و ٧٧.

س ـ قلت إنك تريد أن تشتبك مع الحوارات التي أجريناها فما الذي تختلف فيه مع أصحابها؟

جـ ـ أترك الحوار لبيان ذلك، لكن أعتقد أن العنصر البشري أساس الارتقاء الاقتصادي والسياسي، ومن هذا المنظور فإن تحسين أي مجتمع يبدأ بتحسين القائمين عليه.

س ـ أي أنك تحمل المصريين ما آل إليه الحال؟

جـ ـ بالتأكيد فاليابان وألمانيا، كانتا في نفس الأوضاع التي شهدتها مصر، لكن ما هو حال اليابان وألمانيا الآن وما هو حال مصر؟ الألمان واليابانيون »أحبوا« بلدهم بالفعل وليس بالشعارات و»الطنطنة«.

س ـ لكن وضع السياسات ليس بيد الشعب؟

جـ ـ أولو الأمر هناك شدوا الشعب للتقدم وتجاوب الشعب معهم، لكن في مصر الوضع مختلف، فلا يعقل أنه لا يوجد حتي الآن سياسة تعليمية واضحة، وكل التطوير الذي شهدته مناهج التعليم لا يزيد علي التحول من »عادل وسعاد« إلي »أمل وعمر«.

س ـ إذا ما ركزنا علي التعليم الفني.. لدينا أزمة تتمثل في أن مخرجاته لا ترتبط باحتياجات المجتمع؟

جـ ـ هناك معضلة في مصر، ففي الوقت الذي نشكو البطالة لا تجد المصانع عمالة مدربة، نتيجة السياسات التعليمية الخاطئة التي لا تتطور مع متطلبات المجتمع.

س ـ هل نركز علي التعليم الفني الثانوي.. أم بعد التخرج الجامعي كمشروعات إعادة التأهيل؟

جـ ـ يجب أن يبدأ التعليم الفني بعد مرحلة الإعدادي مباشرة، علي أن تكون مرحلة الثانوي مرحلة الإعداد، مع الخروج من دائرة التلقين إلي دائرة الفهم والتحصيل، علي أن يصاحبه الوعي الثقافي في مراحل الدراسة بالحقوق التي يكفلها الدستور للمواطن.

س ـ في تصريحات سابقة اعتبرت مخلفات البلاستيك ثروة.. وطالبت بفرض رسوم صادر عليها؟

جـ ـ من خلال الدراسات اكتشفنا أن ٣٥% من منتجات البلاستيك لا يستفاد منها، ويتم حرقها مع مخلفات القمامة، وتؤدي لتلوثات كبيرة، وفي الدول الأخري مثل الصين تعتبر »ثروة« ويعاد تدويرها، وتدخل في العملية الإنتاجية، وتوفر في تكلفة المنتج التام، والسماسرة الصينيون منتشرون في الإسكندرية وأبورواش ودمياط لجمع مخلفات PET البلاستيكية وتصديرها لبلادهم.

س ـ إذا كانت علي تلك الأهمية لماذا لا توجد مصانع لإدارة هذه المخلفات؟

جـ ـ الآن في مرحلة الإعداد بدأنا دراسة إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية بالتعاون مع الجانب الإيطالي، يمولها مركز تحديث الصناعة، وتكون هذه الدراسة مدخلا للمستثمرين والحكومة لهذا المشروع.

س ـ ما التكلفة التي دفعها مركز التحديث في إعداد الدراسة؟

جـ ـ المركز دفع حوالي ٢٥٠ ألف جنيه بنسبة ٨٠% سيتم تقديمها للحكومة.

س ـ لماذا الاهتمام بمادة PET فقط؟

جـ ـ مادة PET المكون الرئيسي لمادة »البوليستر« التي تدخل في صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة والسجاد، والصين لديها مصانع ضخمة لإعادة تدويرها لتصنيع البوليستر وتصديره بأسعار مضاعفة، لذا طالبنا بالحفاظ علي ثروتنا من هذه المادة وتصنيعها محليا، خاصة أن مصر تستورد كميات كبيرة من البوليستر؟

س ـ الناس زهقت من الدراسات لماذا لم تتجه جهودكم لجمع المستثمرين لإقامة هذا المشروع؟

جـ ـ هذا المشروع يحتاج استثمارات ضخمة وقبلها وعياً ثقافياً لدي المستهلكين، وثقة في إمكانية الجمع والفرز لأن مشكلة هذه المصانع قائمة علي جمع المخلفات البلاستيكية وفرزها، ونحن بدأنا بخطوة في مطالبة التوحيد القياسي بوضع تصنيف رقمي لمنتجات البلاستيك يتم طبعه علي العبوات لسهولة الفرز.

أما بالنسبة للدراسات السابقة، فإنها دراسات سطحية ولم تعط رقماً حقيقياً حول حجم السوق.

س ـ هل هناك أرقام تقديرية حول حجم المخلفات؟

جـ ـ إجمالي المخلفات يصل إلي ٦٠٠ ألف طن سنويا يصدر الطن بقيمة ٢٥٠٠ جنيه، أي أنها تجارة بوزن ٥،١ مليار جنيه!! والمستورد الأكبر هو الصين، كما أن جزءا من هذه المخلفات تتم إعادة تصنيعه بشكل عشوائي يضر بصحة المستهلكين، ولو نزلت في بشتيل وامبابة ستجد أطباقا وملاعق بلاستيكية من مخلفات المستشفيات والمصانع وعبوات المبيدات.

س ـ ما رأيك في خصخصة شركة سيدي كرير؟

جـ ـ نحن كشعبة بلاستيك رفضنا بشدة بيع هذه الشركة، وطلبنا طرحها في البورصة، ولا نفهم لماذا الإصرار علي البيع، رغم أنها حققت أرباحاً هائلة، ولماذا نستغني عن كيان ضخم مصري علي غرار »سابك« السعودية.

س ـ هل »يفرق« معك شكل الملكية؟

جـ ـ أي كيان اقتصادي ضخم يرتبط اسمه بالدولة، هناك »سابك« السعودية وجنرال موتورز الأمريكية، ونحن كوطنيين لماذا نفرط في شركة مصرية بأيد عاملة مصرية وخامات مصرية، وغاز طبيعي مصري، أليس من الأفضل تطوير الشركة وضخ استثمارات أكثر فيها لزيادة إنتاجها.

س ـ رغم تمسكهم بها فإن هناك خلافات حول أسلوب إدارتها؟

جـ ـ بالفعل إنتاج الشركة لا يكفي الاستهلاك المحلي ومع ذلك تصر علي التصدير بأسعار أقل من العالمية، بدعوي الحصول علي عملة أجنبية. ورغم ذلك المصنعون يخرجون عملة من الأسواق عن طريق الاستيراد، ونحن طالبنا من سيدي كرير أن نشتري منها الإنتاج بالسعر العالمي وبالدولار أيضا لكنها رفضت.

س ـ هل ترفض بيع الشركات الرابحة؟

جـ ـ بالتأكيد.. سيدي كرير أرادت من البيع تحقيق توسعات في إنتاج غاز الإيثيلين المستخدم في صناعتي PVC والبولي إثيلين، لكن رغم ذلك فإن الشركة تصدره خاماً بسعر أقل من التكلفة.

س ـ هل تري إقامة صناعات أفضل من تصديره؟

جـ ـ بالتأكيد فإن العائد من التصدير أكبر، حيث يسمح بتشغيل أكثر من ٢٠٠٠ مصنع ويحقق مكاسب ضخمة، كما أنه يضع اسم الشركة في مصاف الشركات العالمية.

س ـ هل ترفض بيع مثل هذه الشركات للأجانب؟

جـ ـ أرفض أن يشتري الأجانب المشروعات الناجحة التي يجب أن تظل منسوبة لاسم مصر وليشتروا المشروعات التي لا يقدر المصريون علي إدارتها أو تربيحها.

س ـ هل عرضتم رفضكم بيع سيدي كرير علي الوزراء المختصين؟
جـ ـ طالبنا كل الوزارات، لكن المشكلة أن الكلام ليس له صدي سواء بالإيجاب أو الرفض، وفي مصر الكل »بيطنش« ولا يوجد موضوع في مصر تم فتح نقاش حوله وجاء بنتيجة واضحة.
س ـ نتهم دائما أصحاب الكراسي.. فماذا فعلت عند حصولك علي كرسي رئاسة شعبة البلاستيك؟
جـ ـ في البداية كنت أهاجم اتحاد الصناعات دائما، وبعد تولي الشعبة فكرت في أهل صناعتي وعشيرتي وأهم مشاكلهم وتأكدت أن أي مصلحة خاصة، يمكن أن تحل ضمن المصلحة العامة.
س ـ كيف ذلك؟
جـ ـ عندما قدنا حملة لتقييم الإعفاء الجمركي علي خامات البلاستيك في الوقت الذي يأتي المنتج النهائي من الدول العربية دون جمارك.. بما يفيد المنافسة.. ألم تتحقق لي كصانع بلاستيك أولا المنفعة.
س ـ هل تري أن أصحاب »الكراسي« يهتمون بمصالحهم الشخصية؟
جـ ـ أنا لا أقول ذلك، ولكن من لا يقدر علي تقديم خدمة حقيقية »يروح بيتهم«.
س ـ وهل تطبق ذلك علي السياسة؟
جـ ـ علي أي قطاع في المجتمع سواء اقتصادي.. سياسي.. خدمي.
س ـ هل تحمل مسؤولية التدهور الاقتصادي للفكر السياسي؟
جـ ـ عشان يصبح فيه نظام اقتصادي قوي، يجب أن يرتبط بنظام سياسي قوي وبرلمان قوي للتشريع والرقابة والمحاسبة، ولكن هل يقوم البرلمان بهذا الدور مثلما يحدث في أي مكان حتى إسرائيل نفسها.
أعضاء مجلس الشعب غائبون عن كل الجلسات، ولا يناقشون الموضوعات التي تمس المجتمع الذي اختارهم والكل يبحث عن الحصانة. كما أنني لا أفهم لماذا التركيز علي فلاحين وعمال.. ما احنا كلنا أصولنا ذلك، »هذا حق يراد به باطل« فما أكثر البهاوات الذين دخلوا تحت مسمي فلاح وعامل.
س ـ هل الجمود مرتبط ببقاء الرئيس ٢٥ عاما وسيادة فكر الاستمرار في القطاعات الحكومية الأخري؟
جـ ـ أتمني من رئيس الجمهورية أن يترك بصمة في تاريخه العظيم بتغيير المادتين ٧٦ و ٧٧من الدستور، وكلنا نعرف أنه ورثهما، ونحن منذ خمسين عاما لم نجد الفرق بين الآن والنظام الملكي، فالنظام الجمهوري يعتمد علي التعددية السياسية وتحديد فترات للرئيس، وسيؤدي ذلك إلي استقرار أرسخ وبالتالي استثمار أكبر.
دعني أسألك: هل سمعتم عن رئيس سابق في إحدى الدول العربية؟
هل لو هناك نظام ديمقراطي انتخابي واضح في مصر والدول العربية هل كانت ستقع تخوفات داخلية أو خارجية؟ إن الأمر لا يقتصر علي شخص الرئيس، لكن أي مسئول في موقعه يعتقد أنه الوحيد الذي يصلح لهذا الدور، وبالتالي فقدنا الثقة في إمكانات السبعين مليون مصري، ففقدوا هم أيضا الثقة في الوضع السياسي.
س ـ وما رأيك في الأجيال الجديدة؟
جـ ـ التجربة العملية أثبتت أن الجيل الجديد دائما أفضل من السابق سواء علي مستوي الشركات أو الاتحادات أو منظمات الأعمال.
س ـ ما رأيك في وصول بعض رجال البيزنس إلي المناصب الوزارية؟
جـ ـ تجربة بعضهم ناجحة، والدليل علي ذلك نجاح تجربة المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، وأنا اعتبره من أكفأ وزراء الصناعة، ونموذجاً لرجل الأعمال »الشبعان« الذي يريد أن يخدم بلده، لكن هناك بعض النماذج السيئة، وهناك بعض رجال الأعمال لم ينجحوا في مناصبهم الوزارية مثل منصور وزير النقل فحظه العاثر ووقوع حوادث متكررة من جرارات الهيئة والقطارات أعطي صورة سلبية عن أداء وزارته، وأتمنى أن ينجح في عمله خلال الفترة المقبلة.
س ـ كيف يمكن التصدي من وجهة نظرك لظاهرة فساد السلطة؟

جـ ـ الأهم اختيار المسئولين بدقة ومراعاة الشفافية.

س ـ التوريدات من القطاع الخاص للحكومة من أهم أبواب الفساد ورأينا بعض المديرين في شركات كبري اتهموا في قضايا تقديم رشاوى لمسئولين معروفين؟

جـ ـ الظاهرة لها وجه آخر في الشركات الحكومية وأنتم أيضا تعرفون أسماء رؤساء الشركات الذين اتهموا بالارتشاء، وهذا نتيجة الجمود بمعني أن رئيس مجلس الإدارة يظل في منصبه مدة كبيرة، وهي ظاهرة موجودة في الصحافة، والتغيير متروك للسادة المعنيين بالأمر.

س ـ هل أنت مؤيد للكويز؟

جـ ـ ومؤيد للتطبيع أيضا.. إسرائيل إحدى الدول الموجودة في العالم وأنا إذا كنت أبيع سلعة تجارية لأي دولة في العالم وأكسب فيها، هل هذا يضيرني في شيء، وهذا يختلف لو كنت أسبب ضرراً لبلدي في حالة التعاون معها، ساعتها أقول لأ وألف لأ.

س ـ هناك ٣ رجال أعمال شغلوا منصب رئيس اتحاد الصناعات.. ما تقييمك لدورهم وأفضلهم؟

جـ ـ أنا بالنسبة لي لا أستطيع الحديث عن اللي فاتوا، وأنا كنت أهاجم اتحاد الصناعات زمان، وكنت أقول إن الاتحاد لا يصنع لي شيئاً، وعندما أصبحت مسئولا داخل الاتحاد، صممت أن أترك بصمة في عملي وأتقي الله.

س ـ مَنْ مِنْ أعضاء الاتحاد الحاليين يصلحون لتولي منصب رئيس اتحاد الصناعات في الفترة المقبلة؟

جـ ـ شريف الجبلي ومحمد حلمي وجلال الزوربا، هناك أيضا محمد المصري يصلح لأن يكون رئيس اتحاد الصناعات، وهناك أمثلة أخري كثيرة.

س ـ هل تفكر في أن ترشح نفسك في يوم من الأيام لرئاسة الاتحاد؟

جـ ـ لو منصب اتحاد الصناعات سأسعى إليه كمنصب فقط، أنا لا أريده.. أنا أري نفسي حاليا رئيس اتحاد صناعات البلاستيك.

س ـ لو طلبنا منك أن ترشح ٤ أسماء يصلحون لتولي منصب رئيس الجمهورية.. ماذا تقول؟

جـ ـ أنا وجهة نظري في ظل المادتين ٧٦ و ٧٧ لن يكون رئيس الجمهورية إلا واحداً، وبصفة عامة أي إنسان صاحب فكر ورؤية لمستقبل مصر، وقادر علي وضع الاستقرار السياسي يصلح رئيس جمهورية، وما المانع إذا أراد جمال مبارك أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية أن يوجد ٣ أشخاص أمامه، وإذا قام رئيس الجمهورية حسني مبارك بتغيير المادتين ٧٦ و ٧٧ بما يتوافق مع مطالب الرأي العام ستكون بصمة تحسب في تاريخه، لأن إطلاق تداول السلطة سيزيد من وتيرة التنمية والنهوض.

س ـ علاقة رجل الأعمال بالصحافة والإعلام.. هل تكون أحيانا مدخلا للفساد؟

جـ ـ لو رجل الأعمال فاسد سيسعي للإعلامي الفاسد، وسيجد الصحفي الذي يفيده، فالفاسد يعمل مع الفاسد والعكس، والأهم وجود شفافية كاملة في أي قضية تثيرها الصحافة، فمثلا أنا إلي الآن لم أعرف ماذا حدث في قضية العبارة، ولم تخبرنا الصحافة لماذا كفت عن الحديث عن هذه القضية.. هل توجد تعليمات مثلا؟